دراسات في السياسة الشرعية : " ٤ "



بين التجمع الحزبي والتعاون الشرعي

كتبه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري



مكتبة الصحابة
جدة - الشرفية
فاكس : ٦٥٣٤٤٨٩
هاتف : ٦٥٢١٠٦٠

هٰذا الكتاب

○ لِلَّذين يؤمنونَ باللهِ سبحانه ؛ وَفْق كتابه وسُنَّةِ رسوله ﷺ وبنهج السلف .

○ فيه بيانُ هَدَفِ المسلم الأعلى ، وغايتِه الساميةِ .

○ شرحٌ جليٌّ لحقـائقَ مهمَّةٍ في العَمَلِ الإسلاميِّ ، فيها التَّمييزُ بين الوسائلِ والغاياتِ .

○ إثباتُ أنَّ ظاهرةَ تعدُّد الأحزاب إنَّما تعني التَّضادَّ والافتراق ، والتَّغاير والاختلاف . . . وهو ما نزَّه اللهُ سبحانه عنه دينَه ودعوتَه .

○ دراسةٌ علميَّةٌ لمفهوم (الحزبيَّة) لغةً واصطلاحاً وشرعاً ، وبيانُ قُيودِها وأغلالِها ، ومخلَّفاتها ونتائجها ، وصُورها وأشكالِها . . .

○ تفصيلٌ مطوَّلٌ يُبَيِّنُ حقيقةَ الصِّلةِ بين أفراد المجتمعِ الإسلاميِّ .

○ المعنى الشرعيُّ الصحيحُ لـ (الجماعةِ) ، و (كيف الأمر إذا لم تكن جماعةٌ؟) .

○ الجوابُ عن الشُّبُهات التي يطرحُها الحزبيُّون ؛ ليُسَوِّغوا بها باطِلَهم وانحرافَهُم ، وهُم يحسبونَ أنهم يحسِنون صُنعاً .

○ سبيلُ النَّجاة ، والمحجَّةُ البيضاء .

تَقْدِمة فيها بَيان(1)

الحمدُ للهِ الذي أرسلَ رَسولَهُ بالهُدى ودين الحقِّ لِيُظْهِرَهُ على الدِّين كُلِّه، والصلاةُ والسلامُ على المَبْعوثِ رحمةً للنَّاسِ كافَّةً، فبلَّغ الرِّسالة، وأدّى الأمانَة، وتَرَكَ الأُمَّةَ مِن بعدِهِ على سواءِ المَحَجَّةِ، ورضيَ اللهُ عن صحابَتِهِ والتَّابعين وتابعيهم بإحسانٍ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ أُمَّةَ الإسلامِ أُمَّةٌ مرحومةٌ بخيرِ نبيٍّ ورسولٍ، ما دامتْ تُطيفُ بأرجائِها كلمةُ الشَّهادةِ؛ اعتقاداً وعَمَلاً، وتُعَطِّر أجواءَها سيرتُه عليه الصلاةُ والسلامُ، فتكونُ بها خَيْرَ مُتَّبِعٍ لخيرِ مُتَّبَعٍ، وتعمُرُ حياتَها كلَّها أحكامُ الشَّريعةِ الباقيةِ على الدَّهرِ في إخباتٍ ورضى.

وحينَ عَقَرَتْ هذه الأُمَّةَ خطوبُ الفِتَنِ، وعَضَّتْ أعقابَها نُيوبُ المِحَنِ، وناخَتْ بأرضِها رَواضِخُ السُّنَنِ؛ تمارَتْ في أَمْرِها، وضلَّتِ السبيلَ

---

(1) بقلم فضيلة الشيخ محمد إبراهيم شقرة حفظه الله ونفع به.

التي أقامَها عليها خالقُها، ونَكَصَتْ عن الحقِّ الذي أرادَها أنْ تكونَ فيه ربُّها، وصارَتْ إلى حالٍ لا تُرْجى معها السَّلامَةُ لها؛ إلَّا إنْ هِيَ فاءَتْ إليهِ، وأوْثَقَتْ عقولَها بالمُحْكَمِ مِن كتابِهِ، وفَتَحَتْ قلوبَها للنُّورِ الذي انْقَشَعَتْ بِهِ الظُّلُماتُ، واستضاءَتْ بِهِ الأرضونَ والسَّماواتُ، وصَلَحَ عليهِ أمرُ الدُّنيا والآخِرَةِ، واسْتَبانَ بِهِ الهُدى مِن الضَّلالِ؛ ﴿قَدْ جاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وكِتابٌ مُبينٌ . يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ بإذْنِهِ ويَهْدِيهِم إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ﴾.

وهـا هي أربعةَ عَشَرَ قَرْناً تَنْحَسِرُ عن آفاقِ الزَّمانِ الفَسيحةِ، وتَبْرَحُ مواقِعَها التي أقامَت فيها أيَّامَها، وأسابيعَها، وشُهورَها، وسِنيها، إلى أغوارِ الماضي القَريبةِ والبعيدةِ؛ مُخَلِّفَةً لِمَنْ عَرَفوها أو عَرَفوا بعضاً مِنْ أحاديثِها أنْ يَرْووها ويُرَوُّوها مَنْ وَراءَهُم؛ آخِذينَ بِحَبْلِ الثَّلاثةِ القرونِ الأولى، التي ظَلَّتْ ـ على بُعْدِها عنِ القَرْنِ الخامسَ عَشَرَ الذي أَدْرَكَنا ـ خَيْرَ القرونِ، وأَصْرَحَهـا لُبانَـةً، وأنْـوَرَهـا وَجْهاً، وأبْهَجَها حُسْناً، تَحْكي مِن سرائرِها وظواهِرِها عن نَفْسِها أنَّها خيرُ القُرونِ، فكيفَ وقدِ انْضافَتْ إليها شهادةُ نَبِيِّها ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْني، ثمَّ الَّذينَ يلونَهُم، ثمَّ الذينَ يلونَهُم»؟

فهي هي الشَّهـادةُ، التي لا يَجْمُـلُ بعـاقِلٍ ـ فَضْلاً عن أنْ يكونَ مؤمنـاً ـ أنْ لا يحـرِصَ على حِفْظِ كَلِمـاتِهـا، والنَّظَرِ المُتأمِّلِ في معاني حُروفِهـا ـ الظَّاهِرِ منها والخفيِّ ـ، وأنْ يكونَ منها على قُرْبٍ؛ يَأْخُذُ منها حَظّاً وافِراً؛ سُلوكاً يُنْبِىءُ عن صِحَّةِ العقيدةِ التي تَفَيَّأَتْ ظِلالَها تلكَ القُرونُ.

فماذا كانَ من سيرةِ تلكَ القُرونِ التي شَهِدَ لها الوحيُ الأمينُ؟! كانَ جِماعُ سيرتِها في قولِهِ سُبحانَه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾، وقفَتْ بها على الحُدودِ التي رَسمها لها ربُّها، وانْتهتْ عندَ الأحْكامِ التي شَرَعها، ولم تُخالِفْ عنِ الهُدى الذي جَنَفَ بها عن حَواصِلِ الهَوى.

وإنَّ آخرَ هٰذه الأمَّةِ لنْ يَصْلُحَ إلا بما صَلَحَ بهِ أوَّلُها، ولنْ تكونَ لها نجاةٌ إلَّا بالوُقوفِ معَ الكتابِ والسُّنَّةِ أينما دارا، ولنْ تُصيبَ حَظّاً من عزَّةٍ أظْفَرَتْ صَدْرَها بالسُّؤْدُدِ والتَّمكينِ في الأرضِ إلَّا إنْ هي أخَذَتْ نفسَها بأسبابِها.

وقد أخبَرَ النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ فيما أخْبَرَ أنَّ الأمَّةَ ستفترقُ على ثلاثٍ وسَبعينَ فرقةً؛ كلُّها في النَّارِ إلَّا واحدةً، وهيَ التي تكونُ على مِنهاجِ النُّبـوَّةِ، مستقيمـةً على الأمـرِ الأوَّلِ، مُتَّبِعَـةً هُداهُ؛ ﴿وَأَنَّ هٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾، «عَلَيْكم بسُنَّتي وسنَّةِ الخُلفاءِ الراشِدينَ مِنْ بَعْدي».

وزادَ مِن البـلاءِ الَّـذي أرْجَفَ الأرضَ مِنْ تحتِ أقدامِ المُسلمينَ تَفرُّقُهم إلى جماعاتٍ وفئاتٍ، كُلُّ جَماعةٍ تَرْفَعُ شِعاراً تُريدُ أنْ يَحمِلَهُ النَّاسُ كلُّهُم مَعها، وكلُّ فئةٍ تختطُّ لنفسِها خُطَّةً تأْبى على غَيرِها أنْ تُنازِعَها إيَّاها، وتدفعُ الحماسَةُ كُلَّ عشرةٍ الْتقوا على فِكرةٍ ما أنْ يَكونَ لهُم خُطَّةٌ وشِعارٌ (!)؛ يُريدونَ أنْ يكونَ لهُم ما للجَماعاتِ والفِئاتِ الأخرى... ويكادُ أنْ

يَحْدُثُ هٰذا كُلّ يوم !

فانْظُرْ بربِّكَ كم سَتُصْبِحُ فُروعُ كُلِّ فرقةٍ من تلكَ الفِرَقِ الأصولِ التي حَذَّرَ النبيُّ ﷺ أُمَّتَهُ منها بقولِهِ: «... وسَتَفْتَرِقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسَبعينَ فِرقةً»!!

ولقد نظرتُ في هذه الرسالةِ القَيِّمةِ التي وَضَعَها صاحِبُنا العزيزُ عليٌّ الحلبيُّ، ودَبَّجَتْها يَراعَتُه الأمينَةُ، فرأَيْتُ فيها عِلْماً يُنْبِيءُ عن سَعَةِ اطِّلاعٍ، ودِقَّةٍ في التَّوفيقِ والتَّأليفِ، تُومِي إلى قُدرةٍ فائقةٍ، وتَقَصٍّ لمظانِّ الصوابِ والخطأ تُقْدِرُ القارىءَ على التَّرجيحِ بينَهُما، فيأْخُذُ بالصوابِ، ويدعُ الخَطَأَ.

ولا غَضاضَةَ في أَنْ تختَلِفَ الآراءُ وتَتبايَنَ الأقوالُ في المسأَلةِ الواحِدَةِ، ولا عيبَ يُرْمَى بهِ هٰذا أو ذاكَ إذا كانتِ الغايَةُ من الاختلافِ والتَّبايُنِ معرفةَ وجْهِ الحَقِّ الذي رُبَّما يكونُ خافياً؛ لِخفاءِ الدَّليلِ، أو عَراهُ الخَفاءُ لِبُعْدِ العَهْدِ بهِ.

أَمَّا إِنْ رَكِبَ كُلُّ مختَلِفٍ هواه، وأَرْكَضَ عقلَه في طريقِ المِراءِ، وصارَ كلٌّ مُعْجَباً برأْيِه؛ فهي الطَّامَةُ التي لا تَعْدِلُها طامَّةٌ!

ومِمَّا يزيدُ من هَوْلِ هٰذه الطَّامَّةِ أَنْ يَقَعَ الاختلافُ في المسأَلةِ الواحدةِ بينَ أَصحابِ المنهجِ الواحِدِ، حتى يصيرَ عسيراً على العُقَلاءِ منهُم أَنْ يُوَفِّقوا بينَهُم، وأَنْ يُعيدوا إليهم سلامَةَ النَّظْرَةِ التي كانتْ غيرَ بائنةٍ منهُم جَميعاً عن أُصولِ المنهجِ الذي هُمْ عليهِ.

ولا يَجْمُلُ بالعُقلاءِ ـ مِن أصحابِ المَنْهَجِ الواحِدِ ـ أنْ يقولوا ـ بعدَ عَنـاءٍ، ومُصـابرةٍ، ومُثابرةٍ، وطولِ انتظارٍ في رجاءِ إصلاحٍ ـ: ليس في الإمكانِ خيرٌ مِمَّا كانَ، ثم يُعْرِضوا عن هٰؤلاءِ وهٰؤلاءِ؛ تاركينَ للفريقَيْنِ أنْ يَنْتَهِبَ الشَّيطانُ أطرافَهُم، ويُحِلَّ بهم وساوِسَهُ السوداءَ، ويُشيعَ فيهم سوءَ الظَّنِّ؛ فإنَّهُ أرجى لَهُم جميعاً أنْ تَظَلَّ كلمةُ العُقلاءِ مسموعةً فيهم، حتَّى وإنْ وَجَدَها الفريقانِ ثقيلةً غيرَ مَرضِيَّةٍ، وحسبُ العُقلاءِ أنَّهُم قالوا الحقَّ، فكانوا هم أهلَه، وإنْ لم يَجِدوا في غيرِهِم أهلَه.

ولعلَّ هٰذه الرسالةَ مِن صاحِبنا العزيزِ الأخِ عليٍّ الحلبيِّ تَنْسُجُ على مِنْوالِ هؤلاءِ العُقلاءِ؛ لا مُضاهاةً للأغيارِ، ولا تَثْريباً على المُخالفينَ، ولا اسْتِدْراجاً للمُتَرَدِّدينَ، فَحَسْبُهُ أنَّهُ كَتَبَ ما يعتقِدُهُ صواباً وحَقّاً، وأجرُهُ في ذٰلك على اللهِ سُبحانَه.

ولقـد عِشْتُ تَجْـرِبةً طويلةً في مجالِ الدَّعوةِ الإسلاميَّةِ، وواكَبْتُ مسيرةَ العَمَلِ فيهِ، وأظْهَرَني اللهُ سبحانَه في التَّجْرِبَةِ على كثيرٍ مِن أخطاءِ العاملينَ فيهِ والدُّعاةِ، والخطأُ ليس عَيْباً لذاتِهِ ـ إذِ الخطأُ من طبيعةِ البشرِ ـ، لكنَّهُ يكونُ خطيئةً حينَ يُغْضى عليهِ، ويصيرُ جزءاً مِن جِسمِ العَمَلِ!!

والعَمَلُ في الدعوةِ الإسلاميَّةِ يختلِفُ عن أيِّ عملٍ آخرَ في مجالاتِ الحياةِ الإنسـانيَّةِ؛ لذا فإنَّ حقّاً على مِثْلي أنْ لا يَطْوِيَ في صَدْرِه هٰذه الأخطاءَ أو بَعْضَها، وهو يَرى أنَّ في طَيِّها شيئاً مِن الخديعةِ والغِشِّ، وما كانَ لِهٰذه الأخطاءِ أنْ تَظْهَرَ لو كانَ في النَّفسِ هَوى مُسْتَبِدٌّ يَحْمِلُني على

مُوالاةِ خَطُّ دَعويٍّ تعصُّباً وحَمِيَّةً!! والدَّاعيةُ يحْرُمُ عليهِ هٰذا أو ما هُو دُونَه ـ مِن مثلِه ـ بكثيرٍ.

ولا أدْري لِمَ لا يعرِفُ الدُّعاةُ العامِلونَ في (الحُقولِ الإسلاميَّة!!!) ـ ومعذرةً مِن هٰذا الجمعِ، لكنَّهُ الواقعُ ـ حُكْمَ اللهِ في هٰذه المُوالاةِ الباطلةِ، التي تَسوقُ إليها الأهواءَ لا الهَوى الواحِدَ؟! وفي كُلِّ حَقْلٍ منها شهاداتٌ!! وأسماءٌ!! تهيبُ بالأتْباعِ أنْ يُسلِّموا لها تَسْليماً، لِما تظُنُّ أو تعتَقِدُ في نُفوسِها أنَّها على حَقٍّ؟!

ولستُ هنا مُريداً الإطالَةَ في تَعْدادِ الآثارِ السَّيئةِ السَّلبيَّةِ التي أنْتَجَتْها الولاءاتُ المُتَعَدِّدةُ (للحُقولِ الإسلاميَّة)!!! ـ وهُو تعبيرُ العامِلينَ والدُّعاةِ اليومَ ـ، بل سأكْتَفي بذِكْرِ أربعةِ آثارٍ فقط:

الأوَّلُ: مُراوَدَةُ الشُّكوكِ والرِّيَبِ قُلوبَ العامَّةِ، وهُم يُبصِرونَ بالنِّزاعِ (الحَرَكيِّ)! يملأُ السَّاحاتِ العامَّةَ، وتُسَوَّدُ به الصحائفُ، ويَمْلأُ الأُفُقَ صَخَباً وضَجيجاً، ويُحَرِّكُ السواكنَ الغافلةَ عن الشَّرِّ بحسيسِ البغضاءِ والحقدِ، ويبعثُ الرَّواكِدَ من مطارحِها الآمنةِ بوساوسِ الحَسَدِ والكِبْرِ، ويُفشي سَريرتَه الهادِرَةَ بكلِّ بواسِرِ الأنانيَّةِ والأثَرَةِ!

ولَطالَما نَبَشَ النِّزاعُ (الحَرَكيُّ)! جُروحاً غائرةً، واصْطَلَت بنارِه أعراضٌ بريئةٌ، ومزَّقَ بشَفْرةِ عداوتِه أبشاراً طاهرةً.

الثَّاني: الانتصارُ (بالحميَّةِ الحزبيَّةِ الحَركيَّةِ)!! للحزبِ، أو

الجماعةِ، أو الإنسانِ الذي يَنْتَسِبُ لأحدهما؛ لأنَّهُ مِن حِزْبِهِ أو جماعتِهِ، حتَّى وإنْ كانَ على خَطإٍ أو خطيئةٍ!!

والويلُ أشدُّ الويلِ لمَن لم يَكُنْ مِن حزبِهِ أو جماعتِه؛ فإنَّهُ لا يَجِدُ منهُ النُّصْرَةَ حتَّى في ساعةِ العُسْرة.

ولقد رأينا هذا يجري على ساحةِ العَمَلِ الإسلاميِّ بينَ كُلِّ الجَماعاتِ والأحزابِ؛ لأنَّ لكُلِّ جماعةٍ أو حزبٍ منهاجاً وعَهْداً وبيعةً تُلْزِمُ الفردَ الوفاءَ لكُلِّ ما يَصِلُهُ بسببٍ إلى تلكَ الجماعةِ أو إلى هٰذا الحزبِ، ثمَّ لا يَجِدُ في نفسهِ حَرجاً أنْ يُجَهِّلَ كلَّ مَن يجاوزُ حدودَ جماعتِهِ أو حزبِهِ، ثمَّ لا يَجِدَ لديهِ سبباً لنصْرَتهِ ظالماً أو مظلوماً؛ استجابةً لأمرِ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ.

الثالثُ: مَنْحُ أعداءِ الإسلامِ العُذْرَ في الطَّعْنِ على الإسلامِ في عقيدتِهِ وأحكامِه، فالعقيدةُ الواحدةُ عندَ كُلِّ عُقلاءِ الأرضِ لا تُفرِّقُ، بل تجمعُ، والأحكامُ والفروعُ المتفرِّعَةُ عنها تُلْزِمُ بمُقْتضى هٰذه العقيدةِ أهلَها العمَلَ بها؛ مِن غيرِ تردُّدٍ فيها ولا حَرجٍ منها، فكيفَ صارَ أهلُ العقيدةِ الواحدةِ والمنهاجِ الواحدِ متفرِّقينَ متباغضينَ مُتدابرينَ، في حين نَرى أهْلَ العقائدِ والنِّحَلِ الأخرى مجتَمعينَ عليها مُتآلفينَ؟!!

أليسَ هٰذا دليلًا حِسِّيّاً يَصْلُحُ عندَ الخصومِ برهاناً على أنَّ الإسلامَ بعقيدتِهِ وأحكامِهِ لا يصلُحُ لوحدةِ الناسِ جميعاً ـ بدعوى الأحزابِ والجماعاتِ الإسلاميَّةِ ـ، فقد عَجَزَ عن توحيدِ صفِّ أتباعِه؟!!

ولعلَّ هذا كانَ - أيضاً - سبباً في انْصِرافِ سوادِ المسلمينَ الأعظمِ عن التمسُّكِ بالإسلامِ الحقِّ، الذي أوْرَثَناهُ النبيُّ ﷺ، وقالَ لنا فيه: «تَرَكْتُ فيكُم أمْرَيْنِ لنْ تَضِلُّوا ما إنْ تمسَّكْتُم بهما: كِتابَ اللهِ وسُنَّتي»، إذ كُلُّ جماعةٍ أو حزبٍ تَدَّعي أنَّها على الحقِّ وحدَها؛ لأنَّها متمسِّكةٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ولا يَصْدُقُ فيها إلَّا قولُ الشَّاعرِ:

وكُلٌّ يَدَّعِي وَصْلًا بِلَيْلَى

وَلَيْلَى لَا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكَا

واللهُ سبحانَه أرادَ لهذه الأمَّةِ أنْ تكونَ أمَّةً واحدةً؛ على مِنهاجٍ واحدٍ، وقِبْلةٍ واحدةٍ، وهَدْيٍ واحدٍ، وكلمةٍ سواءٍ واحدةٍ؛ لتكونَ هي رائدةَ الأمَمِ في الدُّنيا إلى الحقِّ الذي قضى اللهُ أنْ يكونَ في النَّاسِ بوَحْيِهِ، والشاهدةَ عليهم - بما آتاها مِن خصائصَ ومواهبَ لم يُؤتِها غيرَها من الأمَمِ - يومَ القيامةِ؛ لذا؛ فإنَّ كلَّ ما يُوقِعُها في الفُرقةِ والخِلافِ، ويزيدُها تَنائياً وتباعُداً، ويُقْعِدُها عن مفهومِ قولِهِ سُبحانَه: ﴿إنَّما المؤمنونَ إخْوَةٌ﴾؛ يُؤتَى باسمِ العَمَلِ الإسلاميِّ، والدَّعوةِ الإسلاميَّةِ، والفكرِ الإسلاميِّ، بل والأخوَّةِ الإسلاميَّةِ، وليس يُؤتَى فقط في الأمورِ والمسائلِ التي تتكرَّرُ كلَّ يومٍ، واعْتادَها النَّاسُ، بل وفي القضايا المصيريَّةِ... وما أمْرُ أفغانستان وفلسطينَ عنا ببعيدٍ!

فمتى يُدرِكُ العاملونَ (في حُقولِ الدَّعْوَةِ الإسلاميَّةِ!!!) أنَّهم آتونَ إثماً، لا محيدَ عنهُ إلَّا بخلْعِ أنفسِهم من قُمُصِ الحزبيَّةِ والحركيَّةِ؟!

الـرَّابـع: وقوعُ فرائسَ سهلةٍ، تتناوَشُها أَلسنةُ الدُّعاةِ والعامِلينَ في ساحَةِ الدَّعوةِ تناوُشاً لا يرحَمُها ولا يُنْجيها منهُ إلَّا أنْ تتوسَّدَ التُّرابَ!!

والفَرائِسُ هُم أُولئكَ الَّذينَ يتْرُكونَ العَمَلَ في جماعةٍ مِن تلكَ الجماعاتِ أَنْ رأَوْا مِن الأخطاءِ ما لا يقدِرونَ على إصلاحِهِ أو تقويمِهِ، فلا يستطيعُ الواحدُ منهُم البَقاءَ تحتَ هٰذا الشِّعارِ أو ذاكَ، وتكونُ الفريسةُ أَشْهى وأَطْيَبَ لتلكَ الألسنةِ، إنْ كانَ هٰذا التَّاركُ مِنَ الرُّؤوسِ أو الرُّموزِ ـ حسب المصطَلَح الدعويِّ الجَديد ـ!

ولقـد شَهِـدْنا أُناساً لا تحومُ حولَهم شُبهَةٌ في خُلُقٍ أو دينٍ، وَقَعوا ضحـايا، جَرَّاءَ تركِهِم صفَّ الجماعةِ، وكانوا وهُم داخِلَ (الصَّفِّ) أطهَرَ وأنْقى مِن المُزْنِ، فلمَّا تَركوا؛ صاروا في رِجْسِ العُهْرِ، ونَتَنِ الفِسْقِ!

وهٰذا يُفْصِحُ لنا عن سَريرةِ التجمُّعِ الحَرَكيِّ الطَّامئةِ، التي لا يَرْويها إلا التَّشفِّي والحسدُ والشَّماتةُ، وهي أخلاقٌ لا تَنْزِعُ بصاحِبِها إلَّا إلى الهَلَكَةِ وسوءِ النِّهايةِ عِياذاً باللهِ تعالى.

هٰذهِ الآثـارُ الأربعةُ التي ذَكَرْتُها هي أُصولٌ كُلِّيَّةٌ لآثارٍ أُخرى جُزئيَّة تتفـرَّعُ منهـا، ولو أنَّ شبابَ المسلمينَ ـ وبخاصَّةٍ الصالحينَ منهُم الذين يَعُدُّونَ أنْفُسَهُم جُنودَ الإسلامِ وطلائعَ عزَّتِه ـ يعْقلونَ هٰذه الآثارَ، ويتدبَّرونَ مخاطِرَها؛ لَوَقفوا عندَ بداياتِها؛ لِيَرَوُا النهاياتِ التي آلَتْ إليها جموعُ شبابِ الإسـلامِ فيهـا، فتكونُ لهُم مَقْنَعاً أَنْ تَصْرِفَهم عن التفكيرِ في أن يكونوا واحـدةً مِن الفِـرَقِ الثـلاثِ والسبعينَ التي حَذَّرَنـا منها نبيُّنا عليهِ الصلاةُ

والسلامُ ؛ فإنَّ أُمَّةَ الإسلامِ أُمَّةٌ واحدةٌ ، وملَّتُها ملَّةٌ واحدةٌ ، وطريقتُها طريقةٌ واحدةٌ .

ولكأنَّما صارَ التجمُّعُ تحتَ الشعاراتِ شعيرةً مِن شعائرِ الإسلامِ ، ونُسُكاً من أنساكِهِ ، يتقرَّبُ بها المسلمونَ إلى ربِّهم ، ففي كلِّ يومٍ يطلُعُ علينا تجمُّعٌ جديدٌ في صورةِ حزبٍ ، أو جمعيَّةٍ ، أو مؤسَّسةٍ ، أو نادٍ ، وكلُّ صورةٍ منها تبدأُ سَيْرَها وفي يَديها قُفَّازانِ من حَريرٍ ، وعلى لسانِ كُلٍّ منها نُخْبَةٌ مِن شِعْرِ جَريرٍ ، يَهْدِرُ به تارةً ، وتارةً أَلَذُّ مِن صوتِ الخَريرِ!

ثمَّ لا تلْبَثُ كلُّ واحدةٍ أنْ لا ترى فضلاً لأخْرى عليها ، وأنَّ اللهَ لا يُجْري الخيرَ إلا على يَدَيْها ، وأنَّها أولى النُّصرةِ والمُظاهرةِ مَن عليها ، ثمَّ لا يكونُ يصدُقُ فيها جميعُها إلَّا قولُه سبحانَه : ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحونَ﴾ ، فبدلاً مِن أنْ يَنْقُصَ العدَدُ ويَقِلَّ ؛ إذا هو يزْدادُ فيُضِلّ .

ولا إخالُ عاقلاً من المسلمينَ يرى أنَّ في زيادةِ أعدادِ الجماعاتِ والجمعيَّاتِ والمؤسَّساتِ توحيداً لصفِّ جماعةِ المسلمينَ ـ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ ـ والدَّليلُ هو ما نرى ونُبْصِرُ!

ومَن يستقرىءُ تاريخَ الإسلامِ ؛ يعْلَمْ يقيناً أنَّ الفِرَقَ التي عُرِفَت ليستْ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ، بل هي كلُّها مِن الفِرَقِ الضَّالَّةِ ؛ فإنَّ الفِطرَةَ الدينيَّةَ السليمةَ لا تَهْدي إلى مثلِ هٰذه الفِرَقِ في غيابِ الإمامِ والخليفةِ ، ولا عُذْرَ لمنْ يجعَلُ غيابَ الإمامِ سبباً حتَّى في التَّفكيرِ في أيِّ صورةٍ من صُورِ التجمُّعِ الحِزبيِّ .

ومِن بَدَهِ القول أَنَّ هٰذه التجمُّعات إِمَّا أَنْ تكونَ في نَشاطها خاضعةً لقوانينِ الدَّولةِ التي تعيشُ فيها، وإِمَّا أَنْ لا تكونَ (!)، وفي الحالةِ الثانيةِ سوفَ لن تَقْوى على كِتْمانِ ما في نفسها زمناً طويلاً، فتُبْدي صفْحَتَها لهٰذه الدولةِ، ثم تكونُ الواقعةُ بينَها وبينَ تلك الدَّولة! وإِنْ هي قَوِيَتْ على كِتْمانِ ما في نَفْسها؛ فهي بسببٍ مؤكَّدٍ أَقربُ بهِ إِلى الباطنيَّةِ، وهي بليَّةٌ مُثْقَلَةٌ بأوزارِ الشركِ.

ولقد ـ واللهِ ـ اسْتبانَ لي من تجربَتي في الدَّعوةِ أَنَّ العملَ الإِسلاميَّ بسهولتِه ويُسرِه وفِطْريَّتِهِ وبُعْدِه عن التجمُّعاتِ الجامدَةِ والمتحرِّكةِ!! إِنْ صحَّ التَّعبيرُ ـ وهُو صحيحٌ عندَ تلكَ التجمُّعاتِ وفي عُرْفها الدَّعويِّ ـ هو العَمَلُ المُثْمِرُ، وأَصحابُه هُم البُناةُ، وسبيلُهُ هي الواصلَةُ بسالكِها إِلى الغايةِ المَنْشودَةِ بإِذنِ ربِّهم، وأَنَّ التأْويلَ الذي وَقَعَ فيهِ المتحمِّسونَ للنُّصوصِ العامَّةِ؛ مُريدينَ بهِ إِثباتَ مشروعيَّةِ العَمَلِ الحزبيِّ الجماعيِّ، لا يَهْدي إِلى صوابِ الحقِّ، أو حَقِّ الصوابِ، وفيهِ من التكلُّفِ الوَعِرِ ـ الذي لا نَعْرِفُه إِلَّا في منطِقِ الفلاسفةِ ـ الشيءُ الكثيرُ!

ولقد أَطلتُ بكلِمتي هٰذه إِطالةً مَنَعَتْني عن بيانِ وجوهِ الحُسْنِ كلِّها في هٰذه الرِّسالةِ النَّفيسةِ، وحَسْبي ما أَومأْتُ إِلى بعضِها فيما تقدَّم، وأَدعُ للقارىءِ الكريمِ أَنْ يمضيَ في شوطِ قراءَتها من أَوَّلِه حتَّى آخرِه؛ بمباحِثِهِ الأربعةَ عَشَرَ؛ تاركاً لهُ أَنْ يَحْكُمَ لها أو عليها، وحَسْبي أَنَّني قرأْتُ فأُعْجِبْتُ واستحسَنْتُ، ولا أَحسبُ أَحداً يقرؤها ـ بإِنصافٍ وتجرُّدٍ ـ إِلا وهو صائرٌ

بعدَها إلى مثلِ حُكْمي عليها.

جَزى اللهُ وَلَدنا وصاحِبَنا عليّاً؛ فقد أَحْسَنَ وأجادَ، وبارَكَ عليهِ وعلى قلمِهِ، وأمدَّهُ بروحٍ من عندِه، ووفَّقَهُ إلى المزيدِ من العلمِ النَّافعِ؛ إنَّهُ سميعٌ مجيبٌ.

وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارَكَ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِهِ والتَّابعينَ وتابعيهِم بإحسانٍ.

الجمعة ١١ رمضان / ١٤١٠هـ

ooooo

مقدمة المؤلِّف

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا، ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، من يهده اللهُ؛ فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِلْ؛ فلا هاديَ له.

وأشهد أَنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له.

وأَشهد أَنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أَمَّا بعدُ:

فقد «كان المسلمون عندَ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ على **مِنْهاجٍ واحدٍ** في أُصولِ الدِّينِ وفُروعِهِ، غَيْرَ مَن أَظْهَرَ وِفاقاً، وأَضْمَرَ نِفاقاً»[1].

واستمرَّ بهمُ الحالُ هٰكذا «في خلافةِ أَبي بكرٍ، وعُمَرَ، وصَدْراً مِن خِلافةِ عُثمانَ؛ مُتَّفِقينَ، ولا تَنازُعَ بينَهُم.

وكانَ اعتصامُهُمْ بالقُرْآنِ والإِيمانِ، وكانَ الأَصلُ الذي أَسَّسُوهُ هو ما

(١) «الفرق بين الفرق» (ص ١٤) للبغدادي.

أَمَرَهُم اللهُ بِهِ في قولِه:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ ورَسُولِهِ واتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بالقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾.

فَلا يُخْبِرُونَ عن شيءٍ مِن صِفاتِهِ، ولا غيرِ صفاتِهِ؛ إلَّا بَعْدَ أَنْ يُخْبِرَ سُبحانَهُ بِما يُخْبِرُ بِهِ، فيكونُ خَبَرُهُم وقَوْلُهُم تَبَعاً لِخَبَرِهِ وقولِهِ، وأَعمالُهُمْ تابعةً لأَمْرِهِ.

فهكذا كانَ الصَّحابَةُ ومَن سَلَكَ سبيلَهُم مِن التَّابعينَ لهُم بإحسانٍ وأئمَّةِ المُسلِمينَ.

فلهذا؛ لم يكنْ أَحَدٌ منهُم يُعارِضُ النُّصوصَ بمعقولِه، **ولا يُؤَسِّسُ ديناً غَيْرَ مَا جاءَ بِهِ الرَّسُولُ** [ﷺ]، وإذا أرادَ معرفةَ شَيْءٍ مِن الدِّينِ والكلامَ فيهِ؛ نَظَرَ فيما قالَهُ اللهُ والرَّسُولُ، فمنهُ يتعلَّمُ، وبهِ يتكلَّمُ، وفيهِ يَنْظُرُ، وبهِ يستدلُّ.

فهذا أَصْلُ أَهلِ السُّنَّةِ»[1].

ثم حَدَثَ ـ بَعْدُ ـ التفرُّقُ والاختلافُ، فكانَ في أَصلِهِ صغيراً، ثم ازدادَ فصارَ كبيراً! خطيراً!!

والتفرُّقُ مذمومٌ بنصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ:

---

(١) من مقدمة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم على «بيان تلبيس الجهمية» (١ / ٥).

قالَ تَعالى :

﴿وإنَّ الَّذينَ اخْتَلَفُوا في الكِتَابِ لَفِي شِقاقٍ بَعِيدٍ﴾ .

وقالَ سُبحانَهُ :

﴿إنَّ الَّذينَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ في شَيْءٍ﴾ .

وقالَ عَزَّ شأْنُهُ :

﴿وَلاَ تَكُونوا كَالَّذينَ تفَرَّقُوا واخْتَلَفوا مِنْ بَعْدِ مَا جاءَهُمُ البَيِّنَاتُ﴾ .

وقالَ جلَّ وعَلا واصِفاً المُتَفَرِّقينَ :

﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحونَ﴾ .

«وهٰذا التفرُّقُ والاختلافُ يوجِبُ الشِّرْكَ[1]، ويُنافي حقيقةَ التوحيدِ الذي هو إخلاصُ الدِّينِ كُلِّهِ للهِ ؛ كما قالَ تَعالى :

﴿فَأَقِم وَجْهَكَ للدِّينِ حَنيفاً﴾ .

فإقامَةُ وجهِ الدِّينِ حَنيفاً، وعِبادَةُ اللهِ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ـ وذلك يَجْمَعُ الإيمانَ بكُلِّ ما أَمَرَ اللهُ بهِ، وأَخْبَرَ بهِ ـ: أَنْ يَكونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ .

ثُمَّ قالَ تَعالى :

﴿وَلا تَكُونُوا مِنَ المُشْرِكينَ . مِنَ الَّذينَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وكَانُوا شِيَعاً﴾ .

وذٰلك أَنَّهُ إذا كانَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ ؛ حَصَلَ الإيمانُ والطاعةُ لكلِّ ما أَنْزَلَه

(1) لا في ذاتِه، ولكنْ لما فيه من مشابهةٍ لأهلِه، ومشاكلةٍ لأصحابِه، وثمرةُ الخلافِ بين المسلمينَ هي ذاتُها بين المشركين.

والعياذُ باللهِ!

وأرْسَلَ بِهِ رُسُلَه، **وهٰذا يَجْمَعُ كُلَّ حَقٍّ، ويُجْتمعُ عليه كُلُّ حَقٍّ**.

وإذا لم يَكُنْ كذٰلك؛ فلا بُدَّ أَنْ يكونَ لِكُلِّ قَوْمٍ[1] مَا يَمْتازونَ به؛ **مِثْلُ مُعَظَّمٍ مُطاعٍ**، أو معبودٍ لم يَأْمرِ اللهُ بعبادتِه وطاعتِه، **ومِثْلُ قَوْلٍ ودينٍ ابْتَدَعوهُ لَمْ يَأْذَنِ اللهُ بِه، ولَمْ يَشْرَعْهُ**»[2].

وقد وَرَدَ في عدَّة أَحاديثَ - مِن وُجوهٍ كثيرةٍ - ذِكْرُ هٰذا التفرُّق، والإشارةُ إلى هٰذا الاختلافِ، ممَّا يؤكِّدُ يقيناً أَنَّهُ واقعٌ لا محالَةَ!

مِن ذٰلك قولُهُ ﷺ:

«... إنَّ بَني إسرائيلَ تفرَّقَتْ على اثنَتَيْن وسبعينَ ملَّةً، وستفترِقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ؛ كلُّهُم في النَّارِ إلَّا واحدةً»[3].

ولعلَّ قائلاً يقولُ - وقدْ قالَ -: لَطالَما أنَّ الخلافَ أمْرٌ مَقْدورٌ؛ فهو أمْرٌ - على هٰذا - لا بُدَّ منهُ، ولا مَفَرَّ عنهُ!!

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ[4]:

---

(١) في «الأصل»: «قول»!

(٢) «جامع الرسائل» (٢ / ٢٣٠) لشيخ الإسلام ابن تيميّة، تحقيق: محمد رشاد سالم.

(٣) حديثٌ صحيحٌ، له طرق كثيرة جمعتُها في جُزء مفرد عنوانه: «كشف الغُمَّة عن حديث افتراق الأمَّة».

وانظر كتابي: «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٣٢)، طبع دار ابن الجوزي.

(٤) «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (١ / ١١٩)، وانظر (١ / ١٤٧) منه.

«وهٰذا الاختلافُ الَّذي دَلَّتْ عليهِ هٰذه الأحاديثُ هو مِمَّا نَهى اللهُ عنهُ في قولِهِ سُبحانَهُ:

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا واخْتَلَفُوا﴾.

وقَوْلِهِ: ﴿وأَنَّ هٰذا صِراطي مُسْتَقيماً فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعوا السُّبُلَ﴾.

وهُو مُوافِقٌ لِما رَواهُ مسلمٌ في «صحيحِه»[1] عن عامرِ بنِ سَعْدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ عن أَبيهِ: أَنَّهُ أَقبلَ معَ رسولِ اللهِ ﷺ في طائفةٍ مِن أَصحابِهِ مِن العـاليةِ[2]، حتى إذا مرَّ بمسجـدِ بني مُعاويةَ؛ دَخَلَ، فركَعَ فيهِ ركعتينِ، وصلَّيْنا معهُ، ودَعَا ربَّهُ طويلاً، ثمَّ انْصرَفَ إلينا، فقالَ:

«سَأَلْتُ رَبِّي ثلاثاً، فأَعْطاني اثْنَتَيْنِ، ومَنَعَني واحدةً: سأَلْتُ رَبِّي أَنْ لا يُهْلِكَ أُمَّتي بالسَّنَةِ[3]، فأَعْطانيها، وسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لا يُهْلِكَ أُمَّتي بالغَرَقِ، فأَعْطانيها، وسَأَلْتُهُ أَنْ لا يَجْعَلَ بأْسَهُم بينَهُم، فمَنَعَنيها».

وهٰـذا المعنى محفـوظٌ عن النبيِّ ﷺ مِن غيرِ وَجْهٍ، يُشيرُ إلى أَنَّ التفرقةَ والاختلافَ لا بُدَّ مِن وُقوعِهما، وكانَ يُحَذِّرُ أُمَّته لِيَنْجُوَ مِنْهُ مَن شاءَ اللهُ لَهُ السَّلامَةَ؛ كما رَوى النَّزَّالُ بنُ سَبْرَةَ عن عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ، قالَ: سمعتُ رجلاً قرأَ آيةً سمعتُ النَّبيَّ يقرأُ خِلافَها، فأَخذتُ بيدِهِ، فانْطَلَقْتُ بهِ إلى النبيِّ ﷺ، فذكرتُ ذٰلك لهُ، فعَرَفْتُ في وَجْهِهِ الكَراهيةَ، وقالَ:

---

(١) برقم (٢٢١٦).

(٢) هو اسم مكان.

(٣) الجَدْب والقَحْط.

«كِـلاكُـمـا مُحْسِنٌ، **وَلاَ تَخْتَلِفـوا؛ فإِنَّ مَنْ كانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفوا فهلَكُوا**»، رواهُ مسلمٌ[1].

واعْلَمْ أَنَّ أكثرَ الاختلافِ بينَ الأمَّةِ الَّذي يُوَرِّثُ الأهواءَ تَجِدُهُ مِن هٰذا الضَّـرْبِ، وهُو أَن يكونَ كُلُّ واحدٍ مِن المُخْتَلفينَ مُصيباً فيما يُثْبِتُهُ أَو في بعضِهِ، مُخْطِئاً في نفيِ ما عليهِ الآخَرُ.

وهٰذا الاخْتِلافُ المذمومُ مِن الطَّرَفَيْنِ يكونُ سَبَبُهُ تارةً فسادَ النِّيَّةِ؛ لِمَا في النُّفوسِ مِن البَغْيِ والحَسَدِ، وإرادةِ العُلُوِّ في الأرْضِ، ونحوِ ذٰلك، فيُحِبُّ لذٰلكَ ذَمَّ قولِ غيرِه أَو فِعْلِه، أَو غَلَبَتَهُ؛ ليتميَّزَ عليه، أَو يُحِبُّ قولَ مَنْ يوافِقُهُ في نَسَبٍ، أَو مذهَبٍ، أَو بَلَدٍ، أَو صداقةٍ، ونَحْوِ ذٰلك؛ لِما في قِيامِ قولِهِ مِن حُصولِ الشَّرَفِ لهُ والرِّئاسةِ، **وما أَكْثَرَ هٰذا في بَني آدَمَ**، وهٰذا ظُلْمٌ.

ويكونُ سَبَبُهُ تارةً جَهْلَ المُخْتَلِفَيْنِ بحقيقةِ الأمرِ الَّذي يَتَنازعانِ فيهِ، أَو الجَهْلَ بالدَّليلِ الذي يُرشِدُ بهِ أَحدُهُما الآخَرَ، أَو جَهْلَ أَحدِهما بما مَعَ الآخَرِ مِن الحَقِّ في الحُكْمِ أَو في الدَّليلِ، وإِنْ كانَ عالِماً بما مَعَ نفسِهِ مِن الحَقِّ حُكْماً ودَليلاً.

والجَهْلُ والظُّلْمُ هما أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ». ا. هـ.

إذاً؛ فمن تلبيسِ إبليسَ الرِّضى بما الأُمَّةُ مُتَلَبِّسَةٌ بهِ من الاختلافِ

---

(١) كذا قال شيخُ الإسلام رحمه الله، والحديثُ إنَّما رواه البخاري (٢٤١٠)، وهو مِن أفراده، وانظر: «تحفة الأشراف» (٧ / ١٥٢).

والتفرُّقِ؛ بزعمِ أنَّ هٰذا أَمرٌ مكتوبٌ أو مقْدورٌ!!

وقد ازدادَ هٰذا الاختلافُ، واسْتَفْحَلَ خَطَرُهُ، وتَطايَرَ شَرَرُهُ؛ لَمَّا قُضِيَ على الخِلافَةِ الإسلاميَّةِ بتكالُبٍ دَوْلِيٍّ خبيثٍ، أُقْصِيَ بهِ كِتابُ اللهِ عنِ الحُكْمِ، ومُزِّقَتْ ولاياتُ الخلافةِ إلى دُوَيْلاتٍ مُتناحرةٍ، وبلادٍ مُتدابرةٍ! ثمَّ وُضِعَ الخنجرُ في الصَّميمِ بزَرْعِ إخوانِ القِرَدَةِ والخَنازيرِ في لُبِّ البلادِ الإسلاميَّةِ، وعندَ مَسْرَى النبيِّ ﷺ!

ومنذُ ذٰلكَ الحينِ، والمُسْلِمونَ يَتَلَمَّسونَ الطريقَ الذي بهِ يرجعُ إليهِم عِزُّهُم، ومِن خِلالِهِ يَعْلو صوتُهُم!!

ولا يَجِدونَهُ!!

ففكَّرَ كَثيرٌ مِنْهُم بإنشاءِ كُتَلٍ، وتكوينِ أَحزابٍ، وإحداثِ تَجمُّعاتٍ؛ تَأْخُذُ على عاتِقِها إرجاعَ العِزِّ المفقودِ، وإيجادَ الأَمَلِ المَنْشودِ!

وكانَ أَنْ وُجِدَ بسببِ ذٰلك خَيْرٌ مَرْئِيٌّ مشاهَدٌ مَلْموسٌ مَحْسوسٌ!!

وبالمقابِلِ؛ كانَ هُناكَ شَرٌّ يَنْتُجُ عن هٰذا الأَمْرِ أَيضاً، لٰكنَّهُ كانَ يَسْري سَرَيانَ سُمِّ الأَفْعى في جَسَدِ المَلْدوغِ! مِن غَيْرِ ضَجيجٍ، ولا صَخَبٍ، ولا ظُهورٍ!!

إلى أنْ تفاقَمَ هٰذا الشَّرُّ، واتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقعِ؛ كما هُو الحالُ والواقعُ!!

فحينئذٍ تَنَبَّهَ بعضُ أهلِ النَّظَرِ، فَجَعَلوا يُحَذِّرونَ من تِلْكَ التجمُّعاتِ الَّتي ظاهرُها فيهِ الرحمةُ، وباطنُها مِن قِبَلِهِ العذابُ!

إذْ تَفرَّقَ المسلمونَ فيما بينَهُم إلى أحزابٍ شَتَّى، عليها يُوالونَ، وبها يُعـادُونَ، والمعْيارُ عنـدَهُم هو الولاءُ الحزبيُّ، ليس شيئاً سِواهُ!! فتراهُم - فَوَا أَسَفي الشَّـديد - لا يُقيمونَ للحَقِّ وَزْناً إذا جاءَ مِن طريقٍ غيرِ طريقِ حِزْبِهِم، أو مِن سبيلٍ غيرِ سبيلِ دعوتِهم!!

ومِن هُنـا وهُنـاكَ تعلو أصواتٌ بينَ حينٍ وآخَرَ تُنادي بتجميعِ هٰذه الفئاتِ، وتوحيدِ هٰذه الجماعَاتِ!

وكـأنَّما يَحْرُثونَ في البَحْرِ!! إذْ هُمْ نَسُوا أوْ تَناسَوْا أنَّ أَهَمَّ «أسبابِ فَشَـلِ محـاولاتِ تَوْحيدِ الصَّفِّ: غِيابُ وِحـدَةِ المعْتَقَـدِ والمنهَجِ، والاختلافُ المذمومَ، والتَّعَصُّبُ للجماعةِ، والتحزُّبُ»[1].

إذاً؛ ما كُوِّنَتْ مِن أَجْلِهِ الجماعاتُ، وما أُنْشِئَتْ بسببِهِ الأحْزابُ، وما أُقِيمَتْ لتحقيقِهِ التَّجَمُّعاتُ - وهو تَوحيدُ المُسْلِمينَ وتجميعُ كَلِمَتِهم - أصبحَ أَكْثَرَ صعوبةً، وأعمقَ غَوْراً، إذِ انقلبَتِ الوسائلُ إلى غاياتٍ، وانْعَكَسَتِ المفاهيمُ، وانْتَكَسَتِ الحقائقُ...

وهٰـذا ما يُريدُهُ أعـداءُ اللهِ، وهم يَتَغَنَّوْنَ ليلَ نهارَ بكلماتٍ تتقبَّلُها الآذانُ، وتَسْتَسيغُها الأسْماعُ: «الحُرِّيَّة»، و«الدِّيمقراطيَّة»، وغيرِ ذٰلك... وإنَّما هي تُريدُ مِن هٰذه التحزُّباتِ زيادَةَ تفريقِ الأُمَّةِ، وتفاقُمَ خِلافاتِها...

---

(١) «مجلَّة الفرقـان الكـويتية»، (عـدد ١٣ / صفحـة ٤٦)؛ إشارة من المحرر لموضوع المحاضرة التي ألقاها أخونا الفاضل الشيخ محمد بن إسماعيل في المؤتمر السنوي الثالث لجمعية القرآن والسنة في أمريكا.

ولـو أنَّ هؤلاءِ الأعـداءَ يَعْلَمـونَ أو يَشْعُـرونَ أنَّ في هٰذهِ الأحْزابِ والجمـاعـاتِ خَيْراً للأمَّةِ؛ لحَارَبُوها، ومَنَعُوها، لٰكنَّهُم **واثِقونَ** أنَّها سببٌ لتفريقِ الأمَّةِ، وتشتُّتِ الكلمةِ. . . لِذا؛ **فهُم** يُشجِّعونَها، ويَعْمَلونَ على تزايُدِها، وضَرْبِها ببعضٍ . . .

ففي كُلِّ فترةٍ نسمعُ بقيامِ حِزْبٍ، أو نعلَمُ بنشوءِ جماعةٍ!

أَلَمْ يتنبَّهِ المسلمونَ إلى هٰذا الخَطَرِ الدَّاهمِ الَّذي يتهَدَّدُهُم بصورةِ الصَّديقِ الحَبيبِ، وهُو العَدُوُّ الرَّهيبُ!!

حتَّى إنَّ أَقَلَّ حقوقِ المسلمِ على أخيهِ نَفْتَقِدُها بينَ ذوي الحزبيَّاتِ المعاصِرَةِ، «ففي الوقتِ الذي بَدَأَ المسلمونَ فيهِ يتخلَّصونَ من العَصَبيَّةِ المذهبيَّةِ الفُروعيَّةِ؛ أَخَذَتِ الأحْزابُ تنفُخُ في التعصُّبِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ هو أَشَدُّ تأْثيراً وأَثَراً»(١).

«اللهُ أكبرُ. . . كيفَ يسمحُ المسلمُ لنفسِهِ أنْ يَمُرَّ على أَخيهِ المسلمِ مِن غيرِ جماعتِهِ، فيَبْخَلَ بكلمةِ: السلامُ عليكُمْ؟!

لماذا؟!

حتَّى لو أُلْقِيَ أَمْرٌ لكَ أنْ لا تُسَلِّمَ على فُلانٍ!! فهذا مُخالِفٌ للشَّريعةِ السَّمحاءِ، وبالتَّالي هو أمرٌ بمعصيةٍ، ولا يُطاعُ، ولا يجوزُ القياسُ على قصَّةِ الثَّلاثةِ الَّذينَ خُلِّفوا؛ لأنَّ ذلكَ بوحيٍ من اللهِ، فهُو أمرٌ خاصٌّ.

اللهُ أكبرُ. . . كيفَ يترُكُ المسلمُ درسَ الفقيهِ، فلا يَجْلِسُ إليهِ؟!

---

(١) «حكم الانتماء» (ص ١٤٥) للشيخ بكر أبو زيد.

لماذا؟!

لأنَّهُ ليس مِن فُقَهاءِ جماعتِهِ!!

اللهُ أكبرُ... كيفَ يَطْعَنُ بعضُ الحَرَكيِّينَ في الجَماعاتِ الأُخْرى، كأنَّها غيرُ إسلاميَّةٍ؟!

اللهُ أكبرُ... مَنْ يُحَلِّلُ للمسلمِ أَنْ يَحْصُرَ ولاءَهُ في أُمورٍ مُعَيَّنَةٍ، مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ الولاءُ لكُلِّ خدمةٍ يحتاجُها الإسلامُ وأَهلُهُ؟!

وما ذَكَرْناهُ أَمرٌ مُشتَهِرٌ، ولا يُفيدُ فيه الإنكارُ والتَّسَتُّرُ»(1).

فإلى مَتى؟!

فإذا سَكَتْنا، أو سُكِّتْنا؛ فحالُنا أَسْوَأُ مِنْ تلكَ النَّعامَةِ التي تدفِنُ رأسَها في التُّرابِ ظانَّةً ـ لِغبائِها ـ أَنَّ سَوْأَتَها قد سُتِرَتْ، أو أَنَّ الصَّيَّادَ لا يَراها!!

وإذا تَكَلَّمْنا؛ فقد يُقالُ: إنَّ الأعداءَ يَنْتَظِرونَ اللحظةَ التي يتكَلَّمُ فيها المُسْلِمونَ بعضُهُم في بعضٍ!!.

فكانَ ماذا؟!

إنَّ فرَحَ أعداءِ اللهِ باختلافِ المسلمينَ وتفرُّقِهم أعظمُ بكثيرٍ مِن انتظارِهم ما يَقولُهُ بعضُ المسلمينَ في بعضٍ!!

إذِ الاختلافُ والتَّفرُّقُ أَمرٌ مُشاهَدٌ «مضمونَةٌ نتائجُهُ»، بينما

---

(1) «الجماعات الإسلامية: ليتها تُضيفُ إلى حسناتها» (ص ١٦)، الشيخ عبدالرؤوف العبُوشي.

الكَلامُ. . . سرعانَ ما يَزولُ. . . وسرعانَ ما يَتلاشى.

«ولا شَكَّ عِنْدَنا أَنَّ كثيراً مِن الإخوةِ ـ مِن الذينَ تَحْفِزُهُمُ الغَيْرَةُ على المصلحةِ الإِسلاميَّةِ، والإِخلاصُ للعَمَلِ الإِسلامِيِّ ـ لا يَرَوْنَ أَنْ تتمَّ عَمَليَّاتُ النَّقْدِ والمُناصحَةِ للعَمَلِ الجَماعيِّ بشكلٍ ظاهرٍ واضحٍ؛ بِحُجَّةِ أَنَّ ذلكَ يُمْكِنُ أَنْ يُمَكِّنَ العَدُوَّ مِن معرفةِ عُيُوبِ العَمَلِ الإِسلامِيِّ، وأَخطائِهِ، وتَقْصيرِه، وبالتالي يُحاوِلُ التَّسَلُّلَ إِليهِ مِن هٰذه الفُتوقِ. . . ويشتدُّ في إنهاكِهِ والغارَةِ عليهِ؛ في الوقتِ الذي نرى مِن شراسَتِه وعُدوانِهِ ما لَمْ يَدَعِ استزادَةً لمُستزيدٍ. . . فيُخْشى ـ والحالَةُ هٰذه ـ أَنْ تَنْقَلِبَ إلى مُساهمةٍ سلبيَّةٍ في إنهاكِ العَمَلِ. . . **وتَخْتَلِط في ذهْنِهم** طرائقُ مناصحةِ الفَرْدِ لتصويبِ بعضِ أخطائِهِ، والَّتي يَجِبُ أَنْ تتمَّ في إطارِه، وإِلَّا خَرجَتْ إِلى لونٍ مِن التَّشْهيرِ. . . وطرائقُ مناصحةِ الجماعاتِ ذاتِ التوجُّهِ العامِّ، والقاعدةِ العريضةِ المُتباعدةِ. . . حيثُ يجبُ أَنْ تتمَّ مُناصحةُ الجماعاتِ على شَكْلٍ مُعْلَنٍ. . . لتَأْتِيَ عامَّةً. . . فيراها الجميعُ، وتكونُ مُلْكاً لهُم. . .

ونُحِبُّ أَنْ نُوَضِّحَ لهٰؤلاءِ الإخوةِ أَنَّ الأعداءَ الَّذينَ نالُوا مِنَّا **أَعْرَفُ بأخطائِنا مِنَّا**؛ لأَنَّهُم كانوا ـ ولا يَزالونَ ـ يتسَلَّلونَ مِن خِلالِها، ويُحقِّقونَ إِصاباتِهم مِن قِبَلِها، ويستَميتُونَ في تَكْريسِها واسْتِمرارِها، **وعَدَمِ قُدْرَتنا على إبصارِها، وتَخْويفِنا مِن مُعالَجتِها**. . .

والواقِعُ الذي لا نُحْسَدُ عليهِ دَليلٌ على ما نَحْنُ بصَدَدِهِ، فأَعْداءُ

الإسلامِ يعرفونَ أخطاءَنا وتقْصيرَنا. . . والَّذي لا يعْرِفُها ـ أو **لا يُحِبُّ أنْ يَعْتَرِفَ بها ـ هُوَ نَحْنُ فَقَط**؛ لأننا مُصِرُّونَ عليها. . . عاجِزونَ عن مُعالَجَتِها وتَجاوُزِها»(١).

وأخْطَرُ ما يُغْمِضُ أبناءُ الإسلامِ عليهِ عيونَهُم هو تفرُّقُهُم المَقيتُ هٰذا، واختلافُ أحزابِهِم، وتعدُّدُ طرائِقِهِم. . .

وليسَ مِن شكٍّ أنَّ وحدَةَ المسلمينَ، وائْتِلافَ الأمَّةِ، هي مِفْتاحُ الحَلِّ ﴿لَوْ كَانُوا يَعْقِلُونَ﴾، إذْ «جَعْلُ المُسلمينَ على طريقةٍ واحدةٍ هو أصلُ الإسلامِ»(٢).

وخُلاصةُ المقالِ في هٰذه الأحْزابِ وتلكُمُ الحَرَكاتِ أنَّ القولَ فيها دائرٌ بينَ رَأْيَيْنِ:

إمَّا «أنَّها أيقظتِ الرأْيَ العامَّ في الأمَّةِ الإسلاميَّةِ، وأوْجَدَتْ صحوةً عارمةً(٣)، وتنافَسَتْ في الدعوةِ إلى اللهِ، وذكَّرَتْ بالعلمِ، ونبَّهَت الناسَ

---

(١) «نظرات في مسيرة العَمَل الإسلامي» (ص ٤٥)، محمد عُبيد حسنة.

(٢) «الوحدة الإسلامية» (ص ١٩)، محمد رشيد رضا.

(٣) وكثيراً ما نسمعُ أو نقرأ: «إن هٰذه الصحوة الإسلامية، والبعث الإسلامي الجديد، أثرٌ من آثار الجماعات الإسلاميَّة»(أ)!

فنقول: إن هٰذه الصحوة «ابتدأت مع صَيْحَةِ جمال الدين الأفغاني، ثم تطوَّرت على يد محمد عبده، ثم انتشرت على يد رشيد رضا، الذي ظلَّ طوال ثلاثين سنة كاملة بدون انقطاع يُغَذِّي العقل المسلم بالأفكار الإصلاحية عبرَ مجلَّته «المنار»، ثم امتدَّ هٰذا التفاعل =

(أ) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٢٧ ـ ٢٨) للشيخ عبدالرحمٰن عبدالخالق.

لِخَطَرِ المستَعْمِرِ»[1].

أو «أنَّهـا مَزَّقَتِ الشَّمْـلَ، وأَوْجَـدَتِ الخِـلافَ، وأَضْعَفَتِ العلمَ الشَّرعيَّ، وسترَتِ المبتدِعَةَ تحتَ مظلَّةِ التجمُّعِ، وطرقت للتَّشفِّي والغِيبَةِ بينَ أفرادِ كُلِّ تجمُّعٍ وغيرِه»[1].

وعلى كِلا الرَّأْيَيْنِ؛ فإنَّ مِن الجليِّ البيِّنِ الذي لا يختَلِفُ فيه اثنانِ، ولا يَنْتَطِحُ فيهِ كَبْشانِ: أَنَّ هٰذه الجماعاتِ على ما قدَّمَتْ مِنْ خيرٍ؛ إلا أَنَّها قد أَنْتَجَتْ بُذوراً كانَ لها دَوْرٌ في شَرْخِ الأُمَّةِ الإسلاميَّة، وتَفْتيتِ وَحْدَتِها الجامعَةِ.

«وقدْ عَرَفَ أعداءُ الأمَّةِ أَنَّ هٰذه الوَحْدَةَ الجامِعَةَ، والمنهجَ الشُّمُوليَّ، وائتِـلافَ الأمَّةِ، وتوحُّدَها العَقائِديَّ والمنهَجيَّ والعَمَليَّ هُو سَبَبُ عزِّها، وقُوَّتِها، ومَنَعَتِها؛ لذلك فإنَّهم عَمِلوا على هَدْمِ ذٰلك وتَفْتيتِهِ، فعَمِلوا أَوَّلاً

= عبر الحركة السلفية: باديس، مالك بن نبي... ثم الأشكال التنظيميَّة: البنّا، النبهاني...

وهكذا؛ عبر مسلسلٍ يتفاعلُ، ويكبرُ، بحيثُ يصعُبُ ضبطه وحصره اليوم؛ لأنها أصبحت ظاهرة يقظةٍ عامَّةٍ، أكبرَ من تنظيم، وحزبٍ، واتجاه...»(ب).

و«الحقُّ أنَّ تحـرُّكَ الجمـاعـات في العقـدين الأخيرين أثـرٌ من آثـار الصحـوة الإسلاميَّة»(ج) لا العكس.

(١) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٠)، للشيخ عايض القَرْني.

(ب) «في النقد الذاتي» (ص ٢٨)، مع التحفظ على حال الأفغاني ومحمد عبده!

(ج) من رسالة خاصة عندي للشيخ سعد الحُصَين، برقم (١٣٦).

ولمعرفة خطإ اصطلاح «الصحوة الإسلامية» انظر: «معجم المناهي اللفظية» (ص ٢٠٩) للشيخ بكر أبو زيد.

على هَدْمِ الخِلافةِ النبويَّةِ، وحَوَّلوا ذلك إلى خِلافةِ المُلْكِ والسُّلْطانِ، وإلى المُلْكِ الإقليميِّ، ثمَّ المُلْكِ القبائِليِّ والعشائريِّ، ونَشَرُوا مَعَ ذلكَ كُلَّ ما يُمْكِنُ أنْ يُفَرِّقَ أُمَّةَ الإسلام؛ مِن عَصَبيَّاتٍ للمَوْطِنِ، واللغةِ، والجنسِ، والمذْهَبِ، بل والهوايَةِ، والنِّحْلَةِ، والمَشْرَبِ.

ولـلأَسَفِ أنَّ الأمَّـةَ الإسـلاميَّةَ استجـابَتْ سَريعـاً لهـذا التَّفتيتِ والتَّمزيقِ، وكأنَّها قد كانت كُرةً مِن زُجاجٍ أو فَخَّار، ولم تكنْ كرةً مِن فولاذٍ أو نار.

وللأسَفِ أنَّ الذينَ نَشَؤوا في عُصورِ التفرُّقِ والاختلافِ، قد أَضْحَتِ الفُـرقـةُ عنـدَهُم ديناً؛ لأنَّهُ أَصبَحَ مِن جُملةِ الموروثِ، بل أَصبحَ الدِّينُ عنـدَهُم فُرقـةً؛ لأنَّهُم قسَّموهُ على الأوْطـانِ، والنِّحَـلِ، والمـذاهِبِ، والمشايخِ، **والأحْزابِ**.

ثمَّ جاءَ ما هو أشدُّ مرارةً مِن ذلكُم، حيثُ بدَأتِ الدعوةُ إلى الإسلامِ نفسُها تنتَهِجُ مناهجَ الفُرْقَةِ والخِلافِ؛ وصولاً إلى أهدافِ الدِّينِ وتحقيقِ مصالحِ المسلمينَ.

ومَعْلومٌ قَطْعـاً أنَّ أَهْـدافَ الدِّينِ العُظْمى يسْتَحيلُ تحقيقُها إلَّا مِنْ خِلالِ الوحْدَةِ الجامِعَةِ، والأخُوَّةِ الشامِلَةِ»[1].

فهَلِ الحزبيَّةُ تلتقي معَ هذه الوحدةِ؟!

وهلِ الفُرقةُ تلتقي معَ الأخُوَّةِ الشاملةِ؟!

(١) «مجلّة الفرقان الكويتية» (العدد ٤ / ص ٤ ـ ٥)، كلمة المحرِّر.

وهل (الحَرَكَةُ الإسلاميَّةُ)(١) في هٰذا العَصْرِ حَكْرٌ على الأحزابِ كُلٌّ يَدَّعيها لنفسهِ؟!

وهلِ الواقعُ الأليمُ يُجيزُ لنا مُخالَفَة الشرعِ ؟!

فما الغايةُ التي نسعى إليها؟

وما هِيَ الوسائلُ الشرعيةُ لتحقيقِ هٰذه الغايةِ؟

ولماذا تختَلِطُ علينا الوسائِلُ بالغاياتِ؟!

ولماذا تختَلِفُ المقاصِدُ والأعْمالُ؟!

وكيفَ نَقيسُ الأمُورَ؟!

وكيفَ نعرفُ الحُكْمَ الشرعِيَّ؟!

وكيفَ نُقارِنُ بينَ الحَسَناتِ والسَّيئاتِ؟!

وكيفَ نُقابِلُ بينَ المصالحِ والمفاسِدِ؟!

لِنَدْرَأَ حَيْرَةَ الشبابِ المؤمنِ، ونُجيبَ عن هٰذه الأسئِلَةِ والإشكالاتِ؛ مُسْتَنيرينَ بأنوارِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وبمقالاتِ صفوةِ عُلماءِ الأمَّةِ.

---

(١) «وهنا نُشير إلى اصطلاح (الحركة الإسلامية)، فهي ليست بطاقات حزبيَّة توزَّع، وإنما يُعَدُّ كل مَن يمارس النشاط الإسلامي، ويجعلُه مكانَ اهتمامِه، ومِحْوَرَ حياته، ويبذلُ لذلك طاقتَه، فهو مُنْتَمٍ إلى (الحركة الإسلامية)، سواءٌ أكان داخلاً في تنظيم أو خارجه، والعكس بالعكس، ولو حمل بطاقةً حزبيَّة»!!

«في النقد الذاتي» (ص ٢٢٨)، خالص جلبي.

وهذا اصطلاحٌ يَنْبَغي إضافته إلى «المناهي اللفظيَّة»!!

ونحنُ إذ ننقدُ الحزبيَّةَ والحزبيِّينَ[1]؛ نعلَمُ يقيناً أَنَّ «اجتهاداتِ التجمُّعاتِ الدينيَّةِ قابلةٌ للنَّقدِ والتَّصويبِ»[2]، فلا تَضيقُ صُدورٌ، ولا تَشيطُ ظُنونٌ!!

ونعلمُ أكيداً ـ أيضاً ـ أَنَّ إنْكارَنا للحزبيَّةِ، وإبْطالَنا للتَّحَزُّبِ؛ لا يلزمُ منهُ أَنْ نَقولَ: «لا يَجوزُ أَنْ يجتمعَ مسلمٌ معَ ثانٍ وثالثٍ؛ ليقولوا كلمةَ الحقِّ، أو يَتَصَدَّوْا لظالمٍ، أو يُساعِدوا محتاجاً، أو يردُّوا عُدواناً عن أُمَّةِ الإسلامِ»[3]؛ كما توهَّمَه ـ أو أَوْهَمَهُ ـ بعضهُم!! فهٰذا فاسدٌ من القولِ!!

وبابُ التعاونِ الشرعيِّ والعَمَلِ الإسلاميِّ الجادِّ مفتوحٌ لمَن هو لهُ أهلٌ بضوابطَ ثابتةٍ، وقواعدَ راسخةٍ.

«واللهُ سُبحانَهُ لا يُخلي الزَّمانَ مِن أَقوامٍ قُوَّامٍ بشرعِهِ، يردُّونَ المُتخرِّصينَ، ويُبيِّنونَ غَلَطَ الغالطينَ»[4].

والقلبُ مفتوحٌ ـ بإذنِ الله ـ لسماعِ نصيحةٍ، أو توجيهِ نقدٍ بنَّاء.

والحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

وكتبهُ

علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد
الحلبيّ الأثريّ

---

(١) وانظر: «مجموعة الرسائل» (ص ١٤٦)، حسن البَنَّا.

(٢) من كلام الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في محاضرته «مفهوم النقد الذاتي»؛ كما في «مجلة الفرقان» الكويتية (عدد ١٥ / صفحة ٧).

(٣) من كلام الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في «مجلة الفرقان» (عدد ١٧ / ص ٢٦).

(٤) «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٤٤٥).

المبحثُ الأوَّل
هَدَفُ المُسْلِمِ وغايَتُهُ

لا يَخْفى على مَن وَعى الكتابَ ودَرَسَ السُّنَّةَ أنَّ الغايةَ السامِيَةَ والهَدَفَ الأعْلى الذي يَعْمَلُ المسلمُ على تحقيقِهِ في نفسِهِ، وإيجادِهِ بينَ النَّاسِ: هُو عبادَةُ اللهِ عزَّ وجَلَّ.

ولا سبيلَ إلى تجريدِ هٰذه العبادَةِ مِن كُلِّ شائبةٍ تَشوبُها إلَّا بمعرفَةِ توحيدِ اللهِ جَلَّ جَلالُهُ المعرفةَ العلميَّةَ الحقَّةَ.

والدَّاعي الذي عَرَفَ هٰذا الطريقَ سَيَجِدُ صعوبَةً كبيرةً في تطبيقِهِ، لكنَّهُ لا يجعَلُهُ عائِقاً في طريقِهِ.

إذْ هُو مُتَمَثِّلٌ آناءَ الليلِ وأطرافَ النَّهارِ في دعوتِهِ قولَ نبيِّنا ﷺ: «أشَدُّ النَّاسِ بلاءً الأنبياءُ، ثُمَّ الأمْثَلُ فالأمْثَلُ»(١).

كيفَ لا، وهو سائرٌ على دَرْبِهِ، مُتَمَثِّلٌ سيرتَهُ، سالكٌ نَهْجَهُ؟!

---

(١) رواه الترمذي (٢٤٠٠)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وأحمد (١ / ١٧٢ و١٧٤)؛ عن سعد بن أبي وقاص، بسند حسن.

«فالأمْثَلُ ثم الأمْثَلُ هم الصالحونَ السائرونَ في منهاجِهم في الدعوةِ إلى اللهِ، والدَّاعون إلى ما دَعَوْا إليهِ مِن توحيدِ اللهِ، وإخلاصِ العبادةِ له وحدَهُ، ونَبْذِ الشِّرْكِ بما سواهُ، وينالُهُم من الأذى والبلاءِ مثلُ ما أصابَ أُسْوَتَهُم الأنبياءَ.

ومِن أجْلِ هٰذا ترى كثيراً مِن الدُّعاةِ يَحيدونَ عن هٰذا المنهَجِ الصَّعْبِ، والطَّريقِ الوَعْرِ؛ لأنَّ الداعيَ الذي يسلُكُهُ سَيواجِهُ أُمَّهُ وأباهُ وأخاهُ وأحبابَهُ وأصدقاءَهُ، وسيواجِهُ المجتَمَعَ وعداوتَهُ وسخرياتِهِ وأذاهُ. . .

يَحيدونَ إلى جوانِبَ مِن الإسلامِ لها مكانَتُها، ولا يتنكَّرُ لها مَن يُؤمِنُ باللهِ، لكنَّ هٰذه الجوانِبَ ليس فيها تلكَ الصُّعوبَةُ والشِّدَّةُ والسُّخريةُ والأذى، خُصوصاً في المُجتَمعاتِ الإسلاميَّةِ؛ فإنَّ سوادَ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ يلتفُّونَ حولَ هٰذا اللَّوْنِ مِن الدُّعاةِ، ويُحيطونَهُم بهالَةٍ مِن التَّبجيلِ والتَّكريمِ؛ لا سخريةَ، ولا أذىً، اللهُمَّ إلَّا إذا تعرَّضوا للحُكَّامِ، وهَدَّدوا كراسيَّهُم؛ فإنَّهُم حينئذٍ يَقْمَعونَهُم بكلِّ شدَّةٍ؛ كأحزابٍ سياسيَّةٍ تُناوِىءُ الحُكَّامَ وتُهَدِّدُ عروشَهُم، والحُكَّامُ في هٰذا البابِ لا يُحابُونَ قريباً ولا حَميماً، ولا مُسْلِماً ولا كافِراً.

وعلى كُلِّ حالٍ؛ نقولُ لهٰؤلاءِ الدُّعاةِ مَهْما شَنْشَنُوا وطَنْطَنُوا، ومهما رَفَعوا أصواتَهُم باسمِ الإسلامِ: ارْبَعُوا على أنْفُسِكُم؛ فإنَّكم خرجتُم عن منهجِ اللهِ وصراطِهِ المستقيمِ اللَّاحِبِ[1]، الَّذي مرَّت بهِ مواكِبُ الأنبياءِ

---

(١) الواضح. «القاموس» (١٧١).

وأتباعِهم، في الدعوةِ إلى توحيدِ اللهِ، وإخلاصِ الدِّينِ لهُ، ومَهْما نَقَلْتُم ورفعتُمْ عقيرَتَكُمْ باسمِ الإسلامِ؛ فإنَّكُم عن منهجِ الأنبياءِ الَّذي سَنَّهُ اللهُ لناكِبُونَ، ومهما بذَلْتُمْ مِن الجُهودِ، وجَسَّمْتُم دَعْوَتَكُمْ ومنهَجكُم؛ فإنَّكُم تتشاغَلونَ بالوسائلِ قبلَ الغايَةِ، **وما أقلَّ جَدْوى الوسيلةِ إذا أضرَّتْ بالغايَةِ، وضُخِّمَتْ على حِسابِها!**

بل يا ويلَ هٰؤلاءِ الـدُّعـاةِ إنْ أصَرُّوا على المضيِّ فيما ابْتَدعوهُ مِن مناهجَ، وحارَبوا منهجَ الأنبياءِ في الدعوةِ إلى توحيدِ اللهِ، تحتَ شعاراتٍ برَّاقةٍ، تَخْلِبُ ألبابَ البُلَهاءِ والجُهَلاءِ بمنهجِ الأنبياءِ»[1].

ولمَّا كانَ الإسلامُ ذا فروعٍ متعدِّدَةٍ، وأقسامٍ متنوِّعةٍ، كانَ لا بدَّ من «البـداءةِ بالأهَمِّ فالأهَمِّ؛ بأَنْ يَدْعُـوَ أولاً إلى إصلاحِ العقيدةِ: بالأمْرِ بإخْـلاصِ العبـادةِ للهِ، والنَّهْيِ عن الشِّـرْكِ. ثم الأمْـرِ بإقامةِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وفعلِ الواجباتِ، وتركِ المحرَّماتِ؛ كما هي طريقةُ الرُّسُلِ جميعاً؛ كما قالَ تَعالى:

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنا في كُلِّ أُمَّةٍ رَسولاً أَنِ اعْبُدوا اللهَ واجْتَنِبوا الطَّاغُوتَ﴾.

وقالَ تَعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِن رَسولٍ إلاَّ نُوحِي إليهِ أَنَّهُ لا إلٰهَ إلاَّ أنا فاعْبُدونِ﴾...

---

(١) «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل» (ص ٣١)، للشيخ ربيع ابن هادي.

وغير ذلك من الآياتِ».

وفي طريقتِه وسيرته ﷺ في الدعوةِ خيرُ قُدوةٍ، وأكملُ منهجٍ، حيثُ مَكَثَ ﷺ سنواتٍ يدعو النَّاسَ إلى التَّوحيدِ، وينهاهُمْ عنِ الشِّرْكِ؛ قبلَ أنْ يأْمُرَهُم بالصلاةِ، والزَّكاةِ، والصومِ، والحجِّ، وقبلَ أنْ ينهاهُمْ عن الرِّبا، والزِّنا، والسرقةِ، وقتلِ النفوسِ بغيرِ حقٍّ»(1).

فالأصلُ الأصيلُ - إذاً - هو تحقيقُ العبوديةِ للهِ عزَّ وجلَّ؛ كما قالَ سبحانَهُ:

﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدونِ﴾.

ولا يَكونُ ذٰلك إلاَّ بمعرفَةِ توحيدِ اللهِ جَلَّ جَلالُهُ؛ علماً وعملاً، واقعاً وجهاداً.

وإنَّكَ واجدٌ كثيراً من الدُّعاةِ الإسلاميِّينَ والجماعاتِ الإسلاميَّةِ يُفْنونَ أَعمارَهُم، ويُضيِّعونَ شبابَهُم، وهُمْ يَلْهثونَ وراءَ إقامَةِ حُكْمٍ إسلاميٍّ، أو المطالبةِ بدولةٍ إسلاميَّةٍ!!

فإذا حاقَقْتَهُم؛ وجَدْتَهُم غارقينَ في المخالَفاتِ الشرعيةِ، والأحوالِ الشِّرْكيَّةِ، والأفعالِ البِدْعيَّةِ - إلا مَن رَحِمَ رَبِّي سبحانَه - ناسينَ أو مُتناسينَ، جاهِلينَ أو مُتجاهِلينَ «أنَّ قِيامَ حُكمٍ إسلاميٍّ في أيِّ بَلَدٍ لن يجيءَ عن مثلِ هٰذه الطُّرُقِ، وأنَّهُ لنْ يكونَ إلا بمنهجٍ بَطيءٍ طويلِ المدى، يستهدفُ القاعدةَ لا القمَّةَ، ويبدأُ مِن غرسِ العقيدةِ من جديدٍ، والتربيةِ الإسلاميَّةِ

(1) من مقدمة الشيخ صالح بن فوزان لـ «منهج الأنبياء» (ص ٩) بتصرُّف يسير.

الأخلاقيَّة، وأنَّ هذا الطَّريقَ الذي يبدو بطيئاً طويلاً جدّاً هو أقربُ الطُّرُقِ وأسرعُها»(١)، «إذ إنَّ الوصولَ إلى تطبيقِ النظامِ الإسلاميِّ، والحُكْمِ بشريعةِ اللهِ ليس هَدَفاً عاجلاً؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ تحقيقُهُ إلَّا بعدَ نقلِ المُجْتَمَعاتِ ذاتِها ـ أو جُمْلَةٍ صالحةٍ منها ذاتِ وَزْنٍ وثِقَلٍ في مَجرى الحياةِ العامَّةِ ـ إلى **فهمٍ صحيحٍ للعقيدةِ الإسلاميَّةِ**، ثم للنِّظامِ الإسلاميِّ، وإلى تربيةٍ إسلاميَّةٍ صحيحةٍ على الخُلُقِ الإسلاميِّ، مهما اقتضى ذلك من الزَّمَنِ الطويلِ والمراحلِ البطيئةِ»(٢).

والخُلاصَةُ: «أنَّ تحكيمَ الشريعةِ، وإقامَةَ الحدودِ، وقيامَ الدولةِ الإسلاميَّةِ، واجتنابَ المحرَّماتِ، وفعلَ الواجباتِ؛ كُلُّ هذه الأمورِ من **حُقوقِ التَّوحيدِ ومُكَمِّلاتِه**، وهي تابعةٌ لهُ، **فكيفَ يُعْتَنى بالتَّابعِ ويُهْمَلُ الأصْلُ**؟

وإنَّني أرى أنَّ ما وقَعَ لتلكَ الجماعاتِ من مخالفةٍ لمنهجِ الرُّسُلِ في طريقةِ الدعوةِ إلى اللهِ إنَّما نَشَأَ مِن جَهْلِهِمْ بهذا المنهَجِ، **والجاهِلُ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ داعيَةً**؛ لأنَّ مِن أهَمِّ شروطِ الدعوةِ العِلْمَ؛ كما قالَ تعالى عن نبيِّه:

﴿قُلْ هٰذِهِ سَبِيلي أَدْعُو إِلى اللهِ عَلى بَصِيْرَةٍ أَنا ومَنِ اتَّبَعَني وسُبْحَانَ اللهِ ومَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِيْنَ﴾.

---

(١) «لماذا أعدموني؟» (ص ٦٧) سيِّد قطب.

(٢) «لماذا أعدموني؟» (ص ٢٩) سيِّد قطب.

فأهَمُّ مؤهِّلاتِ الدَّاعيةِ العِلْمُ[1].

ثمَّ إنَّنا نرى هٰذه الجماعاتِ المنتسِبَةَ إلى الدعوةِ مختلِفةً فيما بينَها، فكلُّ جَماعةٍ تَخْتَطُّ لنفسِها خُطَّةً غيرَ خُطَّةِ الجماعةِ الأخرى، وتنتَهِجُ غيرَ منهَجِها!!

وهٰذه نتيجةٌ حتميَّةٌ لمخالَفَةِ منهجِ الرَّسولِ ﷺ؛ فإنَّ منهَجَ الرَّسولِ واحدٌ لا انقسامَ فيه، ولا اختلافَ عليه؛ كما قالَ تعالى:

﴿قُلْ هٰذهِ سَبيلي أَدْعُو إلى اللهِ عَلى بَصِيْرَةٍ أَنَا ومَنِ اتَّبَعَني﴾.

فأَتْباعُ الرَّسولِ ﷺ على هٰذهِ السَّبيلِ الواحِدَةِ، لا يَخْتَلِفونَ، وإنَّما يَخْتَلِفُ مَن خالَفَ هٰذهِ السَّبيلَ؛ كَما قالَ تعالى:

﴿وأَنَّ هٰذا صِراطِي مُسْتَقيماً فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبيلِهِ﴾»[2].

وخُلاصةُ القولِ أَنَّ «التوحيدَ مُنْطَلَقُ الدَّعوةِ إلى اللهِ، وغايَتُها، فلا دعوةَ إلى اللهِ بدونه، مهما تَسَمَّتْ باسمٍ مِن أَسماءِ الإسلامِ، وانْتَسَبَتْ إليهِ، وذٰلكَ أَنَّ الرُّسُلَ جميعاً ـ وعلى رأْسِهِمْ سيِّدُهُم وخاتَمُهُم محمدٌ ﷺ ـ كانَتْ دعوتُهم إلى توحيدِ اللهِ بَدءاً وغايةً ونهايةً، فكلُّ رسولٍ قالَ لقومِه أَوَّلَ مَا قَالَ: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ﴾»[3].

---

(١) وفاقد الشيء لا يُعْطيه!

(٢) من مقدمة الشيخ صالح بن فوزان لكتاب «منهج الأنبياء» (ص ٨).

(٣) من مقدمة الشيخ عبدالرحمٰن عبدالخالق لكتاب «منهج الأنبياء» (ص ١١).

فهٰذه هِيَ غَايَةُ المُسْلِمِ العُلْيَا، وهَدَفُهُ السَّامِي، الَّذي يَسْعَى عُمُرَهُ؛ باذِلاً جُهْدَهُ لإيْجادِهَا بينَ النَّاسِ، وتَوْطِيدِهَا بينَ الخَلائِقِ.

«والخالِقُ الذي هَيَّأَ لعبادِهِ ما يحفظونَ بِهِ مصالحَ دُنياهُم هو الذي شَرَعَ لهُم دينَ الإسلامِ، وتكفَّلَ بحفظِهِ إلى الأبَدِ، وعنايتُهُ بحفظِ الدِّين أشدُّ وآكَدُ؛ لأنَّهُ هُو المقصودُ بالذَّاتِ مِن هٰذه النَّشأةِ الدُّنيا؛ قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ:

﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾»[1].

ooooo

(1) «التنكيل» (1 / 47) للعلاَّمة المعلِّمي اليماني.

المَبْحَثُ الثَّاني

العَمَلُ الإِسلاميُّ بينَ الوَسائِلِ والغَاياتِ

يختَلِطُ على كثيرٍ من الشبابِ المسلمِ المتَحمِّسِ ـ الذي يُريدُ إعادةَ مَجْدِ الأمَّةِ، وإقامَةَ شرعِ اللهِ في الأرضِ ـ كثيرٌ من المفاهيمِ الشرعيَّةِ في خِضَمِّ حماسِهِ، وعَمَلِهِ، ودعوتِه.

وهـذا الخَلْطُ الفِكْـريُّ ينشأُ عنهُ دائماً غَلَطٌ أَكْبَرُ في تصوُّرِ حقيقةِ الـدعـوةِ إلى اللهِ، أو العَمَـلِ الإِسـلاميِّ(1)، فتـراهُمْ يَسْعَـوْنَ دائِبينَ، ويتحـرَّكُـونَ حَثيثِينَ في تجميعِ الشَّبـابِ! وتنظيمِهِم! وتحزيبِهِم! وحَشْدِ طاقاتِهِم! ممَّا يجعَلُهُمْ غافِلينَ مُتغافِلينَ أَنَّ هٰذا كُلَّهُ ـ على فَرضِ جوازِهِ ـ وسيلةٌ وليس بغايةٍ!!

نعم؛ إنَّ الغايةَ ـ كما قرَّرْنا ـ إقامةُ العبوديَّةِ للهِ، وتوطيدُ أركانِ التوحيدِ في النُّفـوسِ، والـوسيلةُ لهٰذه الغايةِ هي الدعوةُ إلى اللهِ تبارَكَ وتعالى، والتَّـذكيرُ بالخيرِ، والأمْـرُ بالمعـروفِ، والنَّهيُ عن المنْكَرِ؛ ضِمْنَ الأُطُرِ الشرعيَّةِ، والمناهجِ النبويَّةِ «لا غيرَ»، ذٰلكَ أَنَّ الدعوةَ إلى اللهِ تَعالى هِيَ

---

(1) على حدِّ تعبيرهم العَصْرانيِّ!!

دعوةٌ فِطْرِيَّةٌ، سَهْلَةٌ، مَيْسورةٌ، واضحةُ المعالِمِ في الكِتابِ والسُّنَّةِ، **لا تحْتَاجُ إلى أمْرٍ خارِجٍ عن مَنْهَجِها** (مِنهاجِ النُّبُوَّةِ) في صورةٍ أوحقيقةٍ، في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ.

والدَّعوةُ إلى اللهِ على هٰذا المنهاجِ، والعَمَلُ الدَّاعي لتعميقِ مقتضاهُ في النُّفوسِ، هو وظيفةُ كُلِّ مُتأَهِّلٍ في الإسلامِ؛ فإنَّه يسمو عن ضِيقِ التحزُّبِ؛ لأنَّهُ عملٌ على مِنْهاجِ النُّبُوَّةِ بكُلِّ ما تعنيهِ مِن شمولٍ واحتواءٍ، **وهذا واجِبٌ على كُلِّ مُتأَهِّلٍ بأَصلِ الشرعِ**، لا ينتَظِرُ فَتْحَ بابِ الانتماءِ الحِزْبيِّ، فالانتماءُ لهٰذا الواجبِ الدَّعَويِّ هو في أصلِهِ مِن مُسلَّماتِ الدِّينِ المعلومةِ منه بالضَّرورةِ، لكنَّهُ ينتَظِرُ النُّزولَ في السَّاحَةِ لصناعةِ الرِّجالِ، وإخراجِ أَهْلِ الإسلامِ عن غُرْبَتِهم الثانيةِ، وقد ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قال:

«بَدَأَ الإسلامُ غريباً، وسَيَعودُ غريباً كَما بَدَأَ، فطُوبَى للغُرَباءِ»[1].

ولا سبيلَ إلى إزالةِ هٰذه الغُربةِ إلَّا بمِثْلِ ما أُزِيلَتْ بهِ الغُربةُ الأُولى، ولذا يقولُ الإمامُ مالكٌ رحِمَهُ اللهُ تعالى:

«لَنْ يَصْلُحَ آخِرُ هٰذه الأمَّةِ إلَّا بما صَلَحَ بهِ أَوَّلُها».

بترَسُّمِ مِنهاجِ النُّبُوَّةِ.

وعلى هٰذا سارَ الصَّـدْرُ الأوَّلُ، فمَن قَفَى أَثَرَهُم؛ فهُم جماعةُ المسلمينَ، حَمَلَةُ العقيدةِ الإسلاميَّةِ الصحيحَةِ، السالِمَةِ مِن أَمراضِ الشَّهَواتِ والشُّبُهاتِ؛ دونَ مَن انْشَقَّ عنهُم، وفارَقَ جماعتَهُم بحقيقةٍ أو

(١) رواه مسلم (١٤٥) عن أبي هُريرة.

منهجٍ، باسمٍ أو رَسْمٍ لا يرتضيهِ الشرعُ.

وعليه؛ لا يُعْرَضُ من وجهٍ يُخالِفُ منهاجَ النبوَّةِ؛ **زيادةً أو نقصاً**؛ فإنَّ أيَّ اختلالٍ في طريقِ الدعوةِ ـ باسمٍ أو رسمٍ ـ **يُمَثِّلُ عائقاً** بينَ الإسلامِ والقلوبِ؛ لأنَّهُ طريقٌ ناقصٌ، والنَّاقصُ لا يُنْشَدُ منهُ الكمالُ»(١).

إذا وَضَحَ ذلك، وتبيَّنَ وَجْهُهُ للسَّالِكِ؛ فإنِّي أقولُ:

لا يجوزُ بحالٍ أنْ يَزْعُمَ بعضُ النَّاسِ أنَّ الأمرَ في الوَسائِلِ الدَّعويَّةِ فيهِ سَعَةٌ للدَّاعِيَةِ، فيختارَ في كُلِّ وقتٍ أو زمانٍ **ما يُناسِبُ حالَهُ أو المكانَ!!** لَطالَما أنَّ المقاصدَ صحيحةٌ!!

فنقولُ: إنَّ هٰذه القاعدةَ المشارَ إليها: «للوسائلِ حكمُ المقاصِدِ» ليستْ مُسَلَّمَةً، «فقد تكونُ الوسيلةُ مُتضمِّنةً مفسدةً تُكْرَهُ أو تُحَرَّمُ لأجْلِها، وما جُعِلَتْ وسيلةً إليهِ ليس بحرامٍ ولا مكروهٍ»(٢).

وهٰكذا الأمرُ تماماً في التنظيماتِ المعاصرةِ، والحزبيَّاتِ الحاضرةِ:

فقد فرَّق وجودُها بين الدُّعاةِ، وجَعَلَ أمراضَ القلوبِ مستعصيَةَ الشِّفاءِ، وقسَّمَ الأمَّةَ، وأوْجَدَ الغُمَّةَ، مع أنَّنا نُقرُّ بأنَّ «فضلَ الجماعاتِ الإسلاميَّةِ على المسلمينَ أمرٌ لا يجحدُهُ ويُنْكِرُهُ إلَّا»(٣) مُكابرٌ!!

فمثلُ هٰذا الوجودِ ـ على فَرْضِ عدِّه وسيلةً اجتهاديَّةً ـ يُلْحَقُ عندَ

---

(١) «حكم الانتماء» (ص ٧٤ ـ ٧٥)، الطبعة الثانية.

(٢) «مدارج السالكين» (١ / ١١٦) لابن القيِّم.

(٣) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٢٧) للشيخ عبدالرحمٰن عبدالخالق!

أهْلِ العلمِ بما كانَ «وسيلةً موضوعةً للمُباحِ ، لم يُقْصَدْ بها التوسُّلُ[1] إلى المفسدَةِ، لكنَّها مفضيةٌ إليها غالباً، ومفسَدَتُها أرجَحُ من مصلَحَتِها»[2].

وهُو ممنوعٌ!!

ولو نَظَرَ الواحِدُ منَّا ـ مَعْشَرَ الدُّعاةِ ـ حولَهُ، فماذا هو واجِدٌ من أقسامِ النَّاسِ ؟

سيراهُم على هٰذا الوَجْهِ:

أوَّلاً: طوائفُ كافرةٌ أو مُلحِدَةٌ!

ثانياً: طوائفُ مسلمةٌ، لكنَّها متخاذلةٌ، تاركةٌ لبعضِ الفرائِضِ! مُواقعةٌ لبعضِ المعاصي.

ثالثاً: طوائفُ مسلمةٌ، قائمةٌ بالفرائضِ، منتَهِيَةٌ عن النَّواهي، لكنَّها متهاونةٌ بواجبِ الدعوةِ إلى اللهِ.

رابعاً: الفئةُ السابقةُ نفسُها، لكنْ بزيادةِ إقامةِ الدعوةِ إلى اللهِ سُبحانَه وتعالى عَلى ضَوْءِ فِطْرِيَّةِ الإسلامِ، وصفاءِ السُّنَّةِ؛ دونَما تحزُّبٍ، أو تَمَحْوُرٍ.

خامساً: الجماعاتُ الإسلاميَّةُ، والتَّنظيماتُ الدَّعَوِيَّةُ، والأحزابُ الدِّينيَّةُ!!

فانْظُرْ وتأمَّلْ في الطَّوائف الأربعة المسلمة:

---

(١) بمعنى التوصُّل.

(٢) «إعلام الموقِّعين» (٣ / ١٣٦) لابن القيِّم.

أينَ تَجِدُ جذوةَ الخِلافِ؟!

أينَ تجدُ أمراضَ النُّفوس؟!

أينَ تجِدُ المنافسةَ المقيتة؟!

أينَ تجدُ النَّظَراتِ الحديدة؟!

أينَ تَجدُ الفُرقةَ الظاهرة؟!

أينَ تَجدُ البَسَماتِ الصفراويَّة؟!

أينَ تَجدُ التَّبريرَ(1) والتَّغرير؟!

أينَ تَجدُ التحذيرَ والتَّنْفير؟!

أينَ تَجِدُ القالَ والقيل؟!

أينَ تَجدُ التعسُّفَ والتأْويل؟!

أينَ تَجدُ الإشاعاتِ الباطلة؟!

أينَ تجدُ الدِّعاياتِ الفاشِلَة؟!

إنِّي جازمٌ أَنَّ السؤالَ نفسَهُ فيهِ الجوابُ!! فلا تَتَعَنَّ!

لذا؛ فإنَّ «تَعَدُّدَ القياداتِ والجماعاتِ الإسلاميَّةِ اليومَ حالَةٌ مَرَضِيَّةٌ يجبُ أَنْ لا تستَمِرَّ بحالٍ مِن الأَحْوالِ...

وكُلُّ مسلمٍ مسؤولٌ عن عِلاجِ هٰذه الظَّاهِرَةِ؛ لِيَعودَ المسلمونَ كما

(1) لا أصـل لها في اللغةِ بهٰذا الاستعمال، وهي بمعنى التسويغ، وإنَّما ذكرتُها لشهرتها وبيانِ أمرِها!

كانوا: خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ ؛ وليكونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ»[1].

وعليه؛ فإنَّ «الأحزابَ في ظاهرِها وسائلُ مُنَظَّمَةٌ للعَمَلِ الإسلاميِّ؛ تحقيقاً للغايةِ التي مِن أَجْلِها خُلِقَ الإنسانُ: العبودِيَّةُ للهِ سُبحانَه، والدَّعوةُ إليها، لكنَّها تحوَّلَتْ إلى تَشَكُّلٍ غريبٍ في جِسْمِ الأمَّةِ... إلى غاياتٍ... إلى مراكزِ احتكارٍ للعَمَلِ الإسلاميِّ؛ بحُكْمِ ما تُصدِرُهُ من أحكامٍ على الجماعاتِ الأُخْرى، وبقيَّةِ الدُّعاةِ إلى اللهِ سُبحانَه.

تحوَّلَتْ إلى غايَةٍ تقويَةٍ للسُّلْطَةِ الشَّخْصيَّةِ؛ بشاهِدِ ما يبدو مِن صراعٍ عليها، وجَمْعٍ للأموالِ، واحتلالٍ لمراكزِ النُّفوذِ»[2].

وخُلاصةُ القَولِ: أَنَّهُ لا يجوزُ بحالٍ اتِّخاذُ وسائلَ غيرِ شرعيَّةٍ، لا دليلَ عليها، أو وسائلَ في أَصلِها شرعيَّةٌ، لكنَّها مُفْضِيَةٌ إلى الشَّرِّ، ومضادَّةٌ نصوصَ الكتابِ أو السُّنَّةِ، إذ «**كُلُّ ما أَوْجَبَ فِتنةً وفُرقةً؛ فليسَ مِن الدِّينِ، سواءٌ كانَ قولاً أو فعلاً**»[3].

وها هُنا أَمرٌ مهمٌّ جدّاً، يزيدُ الأمرَ وضوحاً، وهو أَنَّ المسلمَ في أعمالِهِ الشرعيَّةِ كُلِّها إنَّما يفعَلُها كوسيلةٍ إلى الغايةِ العُليا، وهي العبوديَّةُ للهِ، وإفرادُهُ سبحانَه بالعبادَةِ.

والدَّعْوَةُ إلى اللهِ مِن هٰذا البابِ، فهِيَ وسيلةٌ - أيضاً - لإقامَةِ العبوديَّةِ

---

(1) «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» (1 / 168)، محمد سرور زين العابدين.

(2) «حكم الانتماء» (ص 149 - 150) بتصرُّف.

(3) «الاستقامة» (1 / 37) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

في النَّفْسِ ، ونشرِها بينَ النَّاسِ ، وهي في نفسِها ـ أيضاً ـ عبادةٌ .

والأَصْلُ في العِباداتِ التوقُّفُ والبُطلانُ حتى يقومَ دليلٌ على الأَمْرِ ؛ كما هو مُقَرَّرٌ في محلِّه(١) .

فلا مَجالَ ـ ها هُنا ـ للتَّجارِبِ الشَّخْصِيَّةِ ، ولا للاجتهاداتِ الفكريَّةِ . . . بل المجالُ ـ أبداً ـ مجالُ تعبُّدٍ ، ليس للأقيسَةِ والآراءِ فيه موضعٌ !! فهُو «شَرَفٌ في الغايةِ ، طَهارةٌ في الوسيلةِ»(٢) ، «فلا يسوغُ لنا بحالٍ أن نُلْبِسَ الدعوةَ إلى اللهِ لباسَ تنظيمٍ أجنبيٍّ عنها ، واستفراغُ الجُهدِ فيه ، ممَّا يَؤُولُ بالهَدْمِ والإسقاطِ لأصولِ الدعوةِ وبنيَتِها الأساسيَّةِ ، وتفريقِ الكلمةِ .

فالدَّعْوَةُ تتكوَّنُ من وسيلةٍ وغايةٍ : حقيقةُ الدَّعوةِ أمرٌ ثابتٌ لا يتغيَّرُ بتغيُّرِ الأزمانِ والمكانِ(٣) **والأحْوالِ . والأصلُ في وسائلِ نَشْرِ الدَّعوةِ كذلكَ التوقيفُ على منهاجِ النُّبوَّةِ**(٤) ، إذْ «كُلُّ ما أَمَرَ اللهُ بِهِ عِبادَهُ مِن الأسبابِ ؛ فهو عِبادةٌ»(٥) .

والوسائلُ للدَّعْوَةِ هي في عَصْرِنا وفيما قبلَهُ وبعدَهُ لا بُدَّ أن تكونَ هي وسائلَ الدَّعوةِ التي بُعِثَ بها النبيُّ ﷺ ، وبلَّغَ فيها الغايةَ ، ولا تختلفُ في عصْرِنا مثلاً إلَّا في جوانبَ منها **مُرتَبطةً بأُصولِها التَّوقيفيَّةِ** .

(١) فصَّلت هٰذه القاعدة في كتابي «علم أصول البدع» ؛ فانظره .

(٢) «فصول من السياسة الشرعيَّة» (ص ٧٩) للشيخ عبدالرحمٰن عبدالخالق .

(٣) قارن بـ «مشروعية العمل الجماعي» (ص ١٨)!

(٤) قارن بـ «المسلمون والعَمَل السياسي» (ص ٢٦ ـ ٢٨)!

(٥) «العبودية» (ص ٦٦) .

لكنَّ هذا التغييرَ مأسورٌ بمِضْمارِ الشَّرْعِ، موزونٌ بمقاييسِ الكتابِ والسُّنَّةِ، فمتى اختلَّ شيءٌ منهُ؛ وَجَبَ إبعادُهُ، والبَرَاءَةُ منهُ.

أمَّا وسيلةٌ مُحْدَثَةٌ[١] يُتَعَبَّدُ بها، فلا»[٢]، إذْ «طريقُ الدَّعوةِ طريقٌ واحدٌ، سارَ عليها رسولُ اللهِ ﷺ وصحابتُه مِن قَبْلُ، وسارَ الدُّعاةُ، ونسيرُ عليها بتوفيقٍ مِن اللهِ مِن بَعْدُ؛ إيمانٌ وعَمَلٌ، ومحبَّةٌ وإخاءٌ... دعاهُم إلى الإيمانِ والعَمَلِ، ثمَّ جَمَعَ قلوبَهُمْ على الحُبِّ والإخاءِ... فاجتمعتْ قُوَّةُ العقيدةِ إلى قُوَّةِ الوحدةِ، وصارَتْ جماعتُهُم هي الجماعةَ النَّموذجيَّةَ، التي لا بُدَّ أنْ تَظْهَرَ كلمتُها، وتَنْتَصِرَ دعوتُها، وإنْ ناوَأَها أهلُ الأرضِ جميعاً»[٣].

وهٰذه قضيَّةٌ مهمَّةٌ جدّاً، تُشْكِلُ تفاصيلُها على كثيرٍ مِن الدُّعاةِ، فالواجبُ الدِّقَّةُ فيها، وعدم الخَلْطِ بين معانيها، لا أنْ تكونَ نُهبةً للمصالحِ والأهواءِ، والاستحساناتِ والآراءِ، والتجاربِ والأذواقِ!!

---

(١) مِن ذلك جَعْلُ الأموالِ عِماداً وأساساً لتجميعِ الناسِ وتقريبِهم؛ مُسْتَخْدِمينَ «في نشر الدعوة أمثال تلك الطُّرق السطحية التي يُباشِرُها التبشيرُ المسيحي»، فإذا نقصَ المـالُ نَقَصَ الإيمـانُ!! وإذا ذهب المال انفرط عِقْدُهم!! كما شاهَدْناه وعايَنَّاه!! ولَمَسْنا بأيدينا خزاياه!! و«ليس الخبر كالمعاينة»!

ومن عجبٍ قياس استخدام المال في الدعوة عموماً على سهمِ المؤلَّفة قلوبُهم في الزكاة!! وهو قياس تغني حكايته عن ردِّه.

وما بين القوسين من «منهج الدعوة إلى الله»، وعنه «حُكم الانتماء» (ص ١٠٠).

(٢) «حكم الانتماء» (١٥٧ ـ ١٦١) باختصار.

(٣) «طريق الدعوة» (ص ١٣) مصطفى مشهور! وعنه: «الدعوة الإسلامية بين الفردية والجماعية» (ص ٧) سليمان مرزوق!

المَبْحثُ الثّالثُ
ظاهِرَةُ تَعَدُّدِ الأحْزابِ

«إنَّ تعدُّدَ الأحزابِ في أيِّ مجتمعٍ يعني أنَّ هناك أُموراً اجتماعيَّةً تتعارَضُ فيها وجهاتُ النَّظَرِ، وتختَلِفُ فيها الآراءُ، بحيثُ لا يمكِنُ الوصولُ إلى نقطةٍ يقتَنِعُ بها الجميعُ، بل إنَّ ما يراهُ أحَدُ الأحزابِ خيراً يراهُ الآخَرُ شرّاً، وما يراهُ أحدُها سعادةً يراهُ الآخَرُ شقاءً!!

ثم معلومٌ طبعاً أنَّ مِثْلَ هٰذه الأمورِ لا تكونُ تافهةً تهمُّ بعضَ الأفرادِ، أو بعضَ المجمـوعـاتِ الصغيرةِ والتكتُّـلاتِ المنكمشةِ، بل تكونُ أموراً عظيمةً تهمُّ مُعْظَمَ المجتَمَعِ، وجُلَّ الشعبِ، بحيثُ لا يمكِنُ لهُ إهمالُها وصرفُ النَّظَرِ عنها، بل لا بُدَّ لهُ مِن الإسهامِ فيها، واتِّخاذِ المواقفِ الجازمةِ منها.

وبعيداً عن هٰذا بالمصطَلَحاتِ الإسلاميَّةِ نقولُ:

إنَّ تعـدُّدَ الأحـزابِ إمَّا أنْ يكونَ مبنِيّاً على الاختلافِ في العقيدةِ والأركانِ، أو في الشَّرائعِ والأحْكامِ، أو في المناهجِ والسُّلوكِ.

وكُـلُّ مَن لهُ إلمـامٌ بطبيعَـةِ الإسلامِ يعرِفُ أنَّ الإسلامَ لا يَحْتَمِلُ

الاختــلافَ في شيءٍ مِن هٰذهِ المجــالاتِ، ولَمْ يأْتِ الخِـلافُ في هٰذه المجالاتِ على مَدى التأْريخِ الإِسلامِيِّ الطويلِ **إِلَّا بثَمراتٍ خبيثةٍ، أَدَّتْ إِلى تفكُّـكِ الأمَّـةِ، وسقـوطِهـا إِلى حَضيضِ الهَوانِ، وأَعْطَتْ لأعدائِها الفُرصةَ يتلاعَبونَ بعزِّها وكرامَتِها، ويَنْهَبونَ ثَرواتِها وخَيْراتِها كيفَ يشاؤونَ!!**

أَمَّا أَنَّ الخلافَ في مِثْلِ هٰذه المجالاتِ لا يتحمَّلُهُ الإِسلامُ؛ فذٰلك لأن الإِسلامَ دينٌ كاملٌ شاملٌ، لم يتركْ ناحِيةً مِن نواحي الحياةِ إِلَّا وقد أتى فيها بهِدايةٍ كافيةٍ شافيةٍ، وأَغْنى المسلمينَ عن مصادَمَةِ الأفْكارِ، وتضارُبِ الآراءِ»[1].

فإِسلامُنا العظيمُ ـ ولله الحَمْدُ ـ جاءَنا «بخيرِ الدُّنيا والآخرةِ برُمَّتِه، ولم يُحْوِجْهُمْ إِلى أَحدٍ سواهُ، فكيفَ يُظَنُّ أَنَّ شريعَتَهُ الكاملةَ التي ما طَرَقَ العالَمَ شريعةٌ أَكْمَلُ منها ناقصةٌ تحتاجُ إِلى **سياسةٍ خارجَةٍ عنها تُكَمِّلُها**[2]، أَو إِلى قِياسٍ، أَو حقيقةٍ، أَو مَعْقولٍ خارجٍ عنها؟!

ومَن ظنَّ ذٰلك؛ فهُو كَمَنْ ظنَّ أَنَّ بالنَّاسِ حاجةً إِلى رسولٍ آخَرَ بعدَه!!

وسَبَبُ هٰذا كُلِّه خفاءُ ما جاءَ بِه عن مَنْ ظَنَّ ذٰلك، وقلَّةُ نَصيبِهِ مِن

(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ١٩ ـ ٢٠) للشيخ صفي الرحمٰن المباركفوري.

(٢) «ومضمونُ ذٰلك أنَّ الشريعةَ ما تفي بالسياسة»! كما قال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٤٨١ ـ المنتقى).

الفَهْمِ الذي وفَّقَ اللهُ لهُ أُصحابَ نبيِّهِ الذينَ اكْتَفَوْا بما جاءَ بِهِ، واسْتَغْنَوْا بهِ عمَّا سواهُ، وفتحوا بهِ القُلوبَ والبلادَ»(١).

«فاحْذَرْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أَحزاباً وطوائفَ، طافَ طائِفُها، ونَجَمَ بالشَّرِّ ناجِمُها، فما هي إلَّا كالميازيبِ، تَجْمَعُ الماءَ كَدَراً، وتُفَرِّقُهُ هَدْراً؛ إلَّا مَن رحمهُ ربُّكَ، فصارَ على مثلِ ما كانَ عليهِ النبيُّ ﷺ وأَصحابُهُ ـ رضيَ اللهُ عنهُم ـ»(٢).

فما هُو معنى الحزبيَّةِ؟

وما هي استعمالاتُ القرآنِ الكريمِ لها؟

وما هي آثارُها النَّفسيَّةُ؟

ooooo

(١) «إعلام الموقعين» (٤ / ٣٧٦) لابن القيم.

(٢) «حلية طالب العلم» (رقم ٦٥) للشيخ بكر أبو زيد.

المبحث الرابع
الحِزْبيَّةُ

ورَدَ لفظُ الحِزْبِ في القُرآنِ على وجوهٍ، وله في اللُّغةِ معانٍ:

قال الفيروزآبادي في «بصائرِ ذوي التَّمييز» (٢ / ٤٥٧):

«بصيرةٌ في الحِزْبِ، وهو: جماعةٌ فيها غِلَظٌ[1]. وقيل: الحِزْبُ: الطائفَةُ. والأحْزابُ: الطَّوائفُ التي تجتمعُ على محاربةِ الأنبياءِ عليهم السلامُ، وقولُهُ تعالى: ﴿فإنَّ حِزْبَ اللهِ...﴾؛ يعني: أنصارَ اللهِ...

ووَرَدَ في القرآن على وجوهٍ:

الأوَّل: بمعنى أصنافِ الخَلائقِ في **اخْتِلافِ المذاهِبِ والمِلَلِ** والأدْيانِ:

﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

الثَّاني: بمعنى: عسكر الشيطان:

---

(١) وفي «القاموس المحيط» (ص ٩٤) له: «جماعة الناس».

﴿أُولٰئكَ حِزْبُ الشَّيْطانِ﴾.

الثَّالِثُ: بمعنى جُنْدُ الرَّحمٰنِ:

﴿أُولٰئكَ حِزْبُ اللهِ﴾.

وهم في الدنيا غالِبون مُصْلِحونَ:

﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الغَالِبونَ﴾.

وفي العُقْبى فائِزونَ مُفْلِحُونَ:

﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾ ا. هـ.

قال الأستاذ صفيُّ الرحمٰن المُباركفوريُّ[1]:

«الحزبُ لغةً: صنفٌ مِن النَّاسِ؛ تجمعُهُم صفةٌ جامعةٌ، أو مصلحةٌ شاملةٌ؛ من رابطةِ العقيدةِ والإيمانِ، أو الكُفْرِ والفسقِ والعصيانِ، أو رابطةِ الأرضِ والوَطَنِ، أو القبيلةِ والنَّسَبِ، أو المهنةِ واللغةِ، أو ما يشاكِلُها مِن الرَّوابطِ والأوصافِ والمصالحِ التي اعتادَ النَّاسُ أنْ يتجمَّعُوا عليها ويتكتَّلُوا حولَها».

وليس يخفى على أحدٍ مِن العُقلاءِ أنَّ لكُلِّ حزبٍ مبادىءَ وأفكاراً ولوائحَ داخليَّةً ونظريَّاتٍ تُشَكِّلُ بمجموعِها دستوراً للحزبِ، **وإنْ لم يُسَمَّ عندَ بَعْضِهِمْ كذٰلك**.

فهٰذا الدستور هو «بمنزلةِ الأساسِ الذي ينْبَثِقُ عنهُ تنظيمُ الحزبِ،

---

(١) في «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ٧).

وينبني عليه، فمَنْ آمَنَ بهِ واعْتَقَدَهُ حقّاً ـ وبتعبيرٍ آخَرَ: اعْتَرَفَ به، واتَّخذَهُ أساسَ التحرُّكِ والعَمَلِ ـ؛ انْتَظَمَ في ذٰلك الحِزْبِ، وصارَ فرداً مِن أفرادِهِ، وربَّما عُضواً مِن أعضائِهِ، أو رُكْناً من أركانِهِ، ومَنْ لا؛ فلا.

إذاً فالدُّستورُ هو أساسُ الولاءِ والعداءِ، والاتِّحادِ والافتراقِ، والتعادُلِ والتخاذُلِ»[1].

وعلى ضَوْءِ ذلك؛ فإنَّهُ «ليس في الدُّنيا إلا حِزْبانِ اثنانِ: حِزْبُ اللهِ، وحِزْبُ الشيطانِ، مُفْلِحونَ وخاسِرونَ، مُسلمونَ وكافِرونَ.

فمَنْ أدْخَلَ في حزبِ اللهِ **أحزاباً**؛ فقد ساهَمَ في تمزيقِ حِزْبِ اللهِ، وتفريقِ كلمةِ حزبِ اللهِ، ومَن وَالى بعضَ حزبِ اللهِ على حسابِ بعضِ حِزْبِـهِ الآخرِ؛ فقد عادَى أولياءَ اللهِ، ودَخَلَ في قولِهِ تعالى في الحديثِ الإلهيِّ الصَّحيحِ[2]:

«مَن عَادَى لي وَلِيّاً؛ فقد بَارَزَني بالمُحارَبَةِ».

ومِنْ حَقِّ المسلمِ نَبْذُ الحِزْبِيَّةِ الضَّيِّقَةِ والممقوتَةِ التي تُضْعِفُ حِزْبَ اللهِ تعالى، وعَدَمُ السَّماحِ لها بالهَيْمَنَةِ؛ لِيَكونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ»[3].

فهُروبُ البَعْضِ مِن تسميةِ (الحِزْب) إلى تسميةٍ أَلْيَقَ مِنها، وأَقْرَبَ إلى الأسْمـاعِ منها: إنَّما هو هروبٌ يغَلِّفُهُ الجهلُ، إذْ لفظُ (الحِزْبِ) لغةً

---

(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ١٣).

(٢) رواه البخـاري في «صحيحه» (١١ / ٢٩٢)، وانظر له: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٦٤٠).

(٣) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٢) للشيخ عائض القَرْني.

وشرعاً لا يُذَمُّ لِذاتِهِ، وإنَّما يُذَمُّ لما هو تحتَهُ مِن حقائِقَ ووقائِعَ!! ولِما يَجْنِيهِ مِن آثارٍ ومُخَلَّفاتٍ!! وفُرقةٍ واختلافاتٍ!!

والمتأمِّلُ للآياتِ الكريمة الوارِدِ فيها ذِكْرُ «الحِزْبِ» يرى ذٰلك جليّاً واضحاً لا خفاءَ فيه(١).

وعليهِ؛ فإنَّ «هـٰذا التغييرَ للأسماءِ لا يُباحُ»(٢)، إذِ الأسماءُ لا تُغَيِّرُ حقائقَ المُسَمَّياتِ، والمظاهرُ إنَّما هي انعكاساتٌ للبَواطِنِ، فمَنْ يَهَشُّ لكَ بابتسامَةٍ صفراءَ ـ لأنَّ عينَيْهِ الْتَقَتا بعينَيْكَ، وإذا لَمْ تَرَهُ؛ أشاحَ بوجْهِهِ ـ إنَّما يفعلُ هٰذا لما هو مَرْكوزٌ فيه مِن الوَلاءِ لأفرادِ حِزْبِهِ، وحُبِّهِم، والذَّبِّ عنهُم!

وليس هـٰذا الأمْرُ بمُسْتَبْدَعٍ، إذْ إنَّهُ «أصبحَ الآنَ مِن الثابتِ علميّاً أنَّ إدراكَ الفَرْدِ يتأثَّرُ كثيراً بالعوامِلِ الانفعاليَّةِ والوُجْدانيَّةِ **والفكْريَّةِ** التي تُهَيْمِنُ على سُلوكِهِ، فالدِّراساتُ التجريبيَّةُ التي أُجْرِيَتْ على **المُتَعَصِّبينَ** لمذاهِبَ متطرِّفةٍ، أو أُولٰئكَ الَّذينَ تَحَجَّرَت اتجاهاتُهُم على احتقارِ أجناسٍ وطوائفَ معَيَّنَةٍ مِن البَشَرِ، فأظهرَتْ هٰذه الدِّراساتُ بأنَّ هٰؤلاءِ الأشخاصِ يُدركونَ المـواقفَ التي لهـا صلةٌ باتِّجـاهـاتِهِم **المُتحامِلَةِ** هٰذه إدراكاً انتقائيّاً؛ لا يتذكَّرونَ فيما يسمعونَ أوْ يُشاهِدُونَ إلَّا الجوانِبَ التي **تُؤَيِّدُ اتِّجاهاتِهِم**، أمَّا النَّـواحي التي تتعـارَضُ معَ اعتقاداتِهِم؛ فهُم إمَّا يفشلونَ عن مُلاحظاتِها أصلاً، أو يَنْسَوْنَها بسرعةٍ، أو يشوِّهُونَها بطريقةٍ أو أُخْرى، حتى تَتَّسِقَ مع

(١) وانظر ما سيأتي (ص ١٢١) في تأييد هٰذا وتشييده.

(٢) «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٤٧٠)، وانظر المبحث الثاني عشر: (الحزبية: صور ومظاهر).

أفكارِهم»[1].

والحِـزْبِيَّةُ ـ بلا شَكٍّ ـ هي أَظلمُ صُوَرِ هٰذا التـأْثيرِ النفسيِّ، وأَسوأُ مظاهِرِ هٰذه المعاملةِ الشَّوْهاءِ!

«إذَنْ؛ فالاختلافُ في العقائدِ والأمورِ الأساسيَّةِ لا يصلُحُ أَنْ يكونَ رَصيداً لتكوينِ الأحْزابِ السياسيَّةِ[2]، إذْ ليسَ مِن المعقولِ قطعاً أَنْ يُفْسَحَ لمِثلِ هٰذا الزيغِ والضَّلالِ، ويُسْمَحَ لهُ في البقاءِ والاستمرارِ، حتى يَكْبُرَ ويَنْمُوَ، ويَبيضَ ويُفَرِّخَ، وحتى يَجِدَ لنفسهِ حِزْباً يَقومُ بنشرِه، ويجْعَلَهُ سُلَّماً يرتقي بهِ إلى مقاليدِ السُّلطَةِ والحُكْمِ، ويتولَّى على أَساسِهِ أُمورَ المسلمينَ!

تاللهِ إنَّها لإحدَى الكُبَرِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تأْتيَ على المسلمينَ إلا بالشَّرِّ [والضَّرَرِ].

وقد ذاقَ المسلمونَ مرارةَ هٰذا الخلافِ مرَّاتٍ وكَرَّاتٍ، وهٰذا الذي كانَ قد أَدَّى بالأمَّةِ الإسلاميَّةِ إلى التَّدهورِ والانهيارِ في رَيْعانِ شَبابِها، ولولا أَنَّ اللهَ قدْ حاطَها بالحِفْظِ والرِّعايَةِ، وقدَّرَ لها البقاءَ[3] والازدهارَ؛ لكانَتْ قد قَضَتْ عليها مكايدُ أَعداءِ اللهِ الأشرارِ، وصارتْ أَثراً بعدَ عَيْنٍ.

إذَنْ؛ كيفَ يُمكُنُ أَنْ تُجْعَلَ مثلُ هٰذهِ الخِلافاتِ رصيداً لتكوينِ الأحزابِ؟!

---

(١) من كلام الأستاذ الدكتور مالك بدري رائد دراسات علم النفس الإسلامي؛ كما في حاشية «منهج النقد عند المحدِّثين» (ص ٤١) للشيخ محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) وغير السياسية زَعَمُوا!!

(٣) رُغم أنوف الشامتين والأعداء!!

إنَّهـا نكبةٌ على الإسلامِ والمسلمينَ، وعرقلةٌ كبيرةٌ في سيرِ البلادِ الإسـلاميَّةِ على طريقِها المستقيمِ، وفي نُمُوِّ الطَّاقاتِ وازدِهارِ المواهِبِ الَّتي تتمتَّعُ بها هٰذه الأمَّةُ.

إنَّها شقاءٌ ما دونَهُ شقاء، وداءٌ عُضالٌ ليس لهُ دَواء، واللهُ ورسولُهُ منهُ بَراء»[1].

ولهٰذه الحزبيَّةِ ـ أيضاً ـ قُيودٌ وأَغلالٌ . . .

ooooo

(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (ص ٢٥).

المبحثُ الخامسُ
قُيُودُ الحزْبِيَّةِ

قالَ الإمامُ الثقةُ أَيُّوبُ السَّخْتِيانِيُّ :

«إذا أَرَدْتَ أنْ تعرفَ خَطَأَ مُعَلِّمِكَ ؛ فجالِسْ غيرَه»(١).

* لذا ؛ فإنَّ الحِزبيِّينَ يمنَعونَ أتباعَهُم مِن مجالَسَةِ غيرِهم ممَّنْ ليسَ معهُم ، أو ليس «مُؤازِراً» لهُم ! !

فإذا تَرَقَّتْ أحوالُهُم ؛ فهُم يسمحونَ بشروطٍ كثيرةٍ ، وقيودٍ وفيرةٍ ، يُريدُونَ بها حَجْبَ عُقولِهم عن سماعِ ما يُناقِضُ طريقتَهُم ، ويَرُدُّ بِدْعَتَهُم ! !

وهُم بذلكَ مُتَأَسُّونَ (!) بالطُّرُقِ الصُّوفيَّةِ ، ومُقْتَدونَ (!) بخُرافَةِ الشيخِ والمُريدِ !

«وأينَ اشتراطُ الشيخِ على المُريدِ مِن اشتراطِ رَسولِ اللهِ ﷺ الواجبِ الطَّاعةِ على البيعَةِ الإسلاميَّةِ اللازمَةِ !»(٢).

---

(١) رواه الدَّارمي في «سننه» (١ / ١٥٣).

(٢) «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٢٥٠)، وعلَّقتُ عليه هناك بقولي : «ومثلُ هٰذا تماماً - مع اختلاف الشكل والمسمَّى - ما يفعله الحزبيون في هٰذا العصر مِن أخذ العهد والميثاق والشارة، ونحو ذٰلك ممَّا هو باطلٌ بيقينٍ».

وقد سُئِلَ الإمامُ السُّيوطيُّ[١] ـ رحمهُ اللهُ ـ عن رجلٍ من الصُّوفيَّةِ أَخذَ العَهْدَ على رجلٍ ، ثم اختارَ الرَّجُلُ شيخاً آخَرَ ، وأَخذَ عليهِ العَهْدَ ؛ فهل العهدُ الأوَّلُ لازمٌ أم الثاني ؟! فقالَ رحمهُ اللهُ :

«لا يَلْزَمُهُ العَهْدُ[٢] الأوَّلُ ، ولا الثَّاني ، ولا أصلَ لذٰلكَ»[٣]!!

فكلُّ هٰذه القيودِ ، وجميعُ تلكَ الشُّروطِ : باطلةٌ ، لا أصلَ لها مِن كتابٍ أو سُنَّةٍ :

و «**كُلُّ شَرْطٍ ليس في كِتابِ اللهِ ؛ فهو باطلٌ ، وإنْ كانَ مئةَ شَرْطٍ**»[٤] .

---

(١) في «الحاوي للفتاوي» (١ / ٢٥٣) .

(٢) وفي كتاب «المِنْحَة المحمَّدية في بيان العقائد السلفية» (ص ٢٥٤ ـ ٢٦٦) للشُّقَيْري كلامٌ مطوَّلٌ في إثبات بدعيَّة أمثال هٰذه العهود وإبطالها .

(٣) فقول (بعضهم) عمَّا يجمعهم حزبيّاً وتنظيمياً : إنه (عَهْد) ، أو (بيعةٌ خاصة) ، أو غير ذلك ؛ كلُّه لا أصل له ، ولا وجه لصحَّته ، وتُنظر رسالتي «البيعة بين السنة والبدعة» ، ففيها زيادة بيان .

وكتابي «البيعة» انتشر ولله الحمدُ ، ولقيَ قَبولاً بين أهل العلم ، ونقل عنهُ عددٌ منهم مقرِّين له ، مستفيدين منه . . . وفجأةً يكتبُ بعض (الأفاضل) ردّاً على هٰذه الرسالةِ يخلط فيه ويخبط ، ويتجاوز فيه سلوك سبيل أهل العلم في المناقشة والردِّ ، نشره مقالاً في «مجلَّة البلاغ الكويتية» (عدد ٨٩١ / سنة ١٤٠٧هـ)! وكنتُ قد كتبتُ ردّاً مفصلاً عليه لإلحاقِه في الطبعة الثانية من «البيعة» ـ وهي قيد الإعداد ـ إلا أن الله سبحانَه كفاني ذلك بكلمةٍ وجيزةٍ جامعةٍ للشيخ العلاَّمة بكر أبو زيد في رسالته «حكم الانتماء» (ص ١٦٤) ، يصفُ بها ذٰلك الردَّ بأنه «كلامٌ متهافِتٌ» ، والحمد لله .

(٤) كما صحَّ عن النبيِّ ﷺ ، فيما رواه عنه الشيخان ، وغيرهما ، واللفظ لابن ماجه (٢٥٢١) ؛ عن عائشة رضي الله عنها .

ومِن أَشْأَم قُيود الحِزبيَّةِ **«التَّقْليلُ مِن أهمِّيَّةِ العلمِ الشرعيِّ، [إذِ]** العلمُ شيءٌ والكلامُ شيءٌ آخرُ، والسَّلفُ الصَّالحُ أهلُ علمٍ نافعٍ، والخَلَفُ أهـلُ كلامٍ ذائـعٍ، وعلمُ السَّلَفِ قليلُ الجُمَـلِ، مُبـارَكٌ، غَزيرٌ، وعلمُ الخَلَفِ كثيرُ الألفاظِ، نَزْرُ الفائدة.

والأُمَّةُ الإسلاميَّةُ أُمَّةُ علمٍ وعَمَلٍ، فعِلْمُها دليلٌ، وبُرهانٌ، وأَصالَةٌ:

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾.

﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا العَالِمُونَ﴾.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذينَ يَعْلَمونَ والَّذينَ لا يَعْلَمونَ﴾.

﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا مِنْكُمْ والَّذينَ أُوْتُوا العِلْمَ دَرَجاتٍ﴾.

ولَنْ تَعْـدِمَ قائـلاً يُهَوِّنُ مِنْ شَأْنِ التَّحصيلِ العلميِّ؛ بحُجَّةِ معرفةِ الواقعِ، والدَّعوةِ إلى اللهِ، والتحرُّكِ في الميدانِ...

ولكنْ:

بماذا يَعْرِفُ الواقعَ؟!

ولماذا يدعو؟!

وبأيِّ شيءٍ يتحرَّكُ؟!

إنَّ الفِكْـرَ لهُ مكـانُـهُ المحدودُ... لكنْ لا يكونُ عِلْماً، والخُطَبُ النَّـاريَّةُ قد تُوقِظُ... لكنْ لا تَبْني، والخَيالُ الجَـامحُ **يُعْجِبُ**... ولكنَّهُ سرعانَ ما يذهَبُ:

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾»[1].

وهٰذه القيودُ ـ كما أسلفتُ ـ لهُم فيها سَلَفٌ ـ وبئْسَ السَّلَفُ هُو ـ، وهُم الصُّوفِيَّةُ.

فقد أوردَ ابنُ الجوزيِّ في «تَلْبيسِ إبليس»[2] عن أبي عبداللهِ بنِ خَفيفٍ قولَه:

«اشْتَغِلُوا بتعلُّمِ العِلْمِ، ولا يَغُـرَّنَّكُمْ كلامُ الصُّـوفيَّةِ؛ فإنِّي كنتُ أُخَبِّىءُ مِحْبَـرتي في جيبِ مُرَقَّعَتي، والكـاغَـدَ في حَزَّةِ سَراويلي، وكنتُ أذْهَبُ خِفْيَةً إلى أهلِ العلمِ، **فإذا عَلِموا بي؛ خاصَمُوني**[3]، **وقالوا: لا تُفْلِحُ!!**».

ثمَّ **تطوَّرَ**[4] مثلُ هٰذا القَيْدِ، فأصبحَ لهُ في العَصْرِ الحاضرِ صُوَرٌ شَتَّى أَفْرَزَتْها الحِزْبيَّةُ، وأثْمَرَتْها التعدُّديَّةُ:

«ومن أخطرِ الأمورِ التي أَفْرَزَتْها الحِزْبيَّةُ ودُعاتُها: اصطلاحٌ جديدٌ: عُلماءُ الحَرَكَةِ، وعُلماءُ الواقعِ! والمُفَكِّرُ! والحَرَكيُّ! حتى يَعْصِفوا بالأُمَّةِ،

---

(١) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٦) للشيخ عايض القرني.

(٢) «المنتقى النفيس...» (ص ٤٤٣).

(٣) وقد علَّقتُ على هٰذا الموضع في «المنتقى...» بقولي:

«ما أشبه اليومَ بالأمس، فكثيرٌ من ذوي الحِزبيَّات المعاصرة يفعلون أبلغ من هٰذا ـ عياذاً بالله ـ وهم يحسبون أنهم يُحْسِنون صنعاً».

(٤) بل تورَّط!!

ويَعْزلوها عن عُلمائِها الحقيقيِّينَ: عُلماءِ الشريعةِ.

وهٰـذا الاصـطلاحُ قريبُ الشَّبَـهِ مِن اصـطلاحِ الصُّـوفيَّةِ: عالمٍ بالحقيقـةِ، وعالمٍ بالشَّريعةِ؛ من وجوهٍ: مِنها الحَيْلولَةُ بينَ النَّاسِ وبينَ عُلماءِ الشَّريعَةِ، وادِّعاءُ علمٍ لم يَبْلُغْهُ علماءُ الشريعةِ ولم يَقِفُوا عليه.

وما هِيَ إلَّا إلهاماتُ الحَرَكيِّينَ واستشعاراتُهُم وما تتفتَّقُ عنهُ أذهانُهُم مِن تنظيراتٍ وتصوُّراتٍ ونَظَراتٍ مُستقبليَّةٍ تَحارُ عقولُ الأتْباعِ دونَ الوصولِ إليها، فلا يَبْقى إلا التَّسليمُ(١)!!

لم يجدِ المتصوِّفةُ بُدّاً مِن اتِّباعِ هٰذا الطَّريقِ؛ لِفَصْلِ النَّاسِ عن الكِتابِ والسُّنَّةِ، وعَقْدِ الوثاقِ على عُقولِهم، والتمتُّعِ بملكيَّتِها وتوجيهِها!

وهٰؤلاءِ (!) قالـوا: عالمٌ بالحَـركَةِ، وعالمٌ بالشَّريعةِ! فوَثَبَ عُلماءُ الحَـركَـةِ على العَمَـلِ الإسـلاميِّ، وأبعَـدوا عُلمـاءَ الشريعةِ؛ كالعَلَّامَةِ عبدالعزيز بن باز، **وشيخِ عَصْرِنا في الحديث ناصر الدين الألباني**، والشيخ محمد بن صالح العُثَيْمين، والشيخ مُقْبل بن هادي الوادِعي، وسائرِ عُلماءِ الشريعة المُنْصفينَ؛ بحُجَّةِ تجهيلِهم بالواقعِ، وغيرِ ذٰلك من الشُّبُهاتِ التي غرَسُوها في أذهانِ الشَّبابِ، وهٰذا شرٌّ عظيمٌ؛ لِفَصْلِ الدعوةِ عن عُلمائِها الحقيقيِّينَ، حَمَلَةِ الكتابِ والسُّنَّةِ، فأَذْهَبُوا هَيْبَةَ العلمِ وأربابِ الشَّريعَةِ، ووضَعُـوا **الهَـالَاتِ** على الحَـركَـةِ والحـركِيِّينَ، وبضـاعَتِهم المُزْجـاةِ مِن

(١) قارن بتعليق أخينا الفاضل سليم الهلالي على «تفليس إبليس» (ص ٢٧) لابن غانم، ففيه الإشارةُ إلى مثل هٰذا تماماً.

إلهاماتِهم وأحاسيسِهم وتنظيراتِهم!

فإذا قُلْتَ: قالَ العلاَّمَةُ ابنُ بازٍ؛ قالوا: جاهِلٌ بالواقعِ [1]!!

وإنْ قُلْتَ: قالَ الشيخُ المحدِّثُ ناصرُ الدِّينِ الألبانيُّ؛ قالوا: جاهلٌ بالسِّياسةِ!!

ولو خَرَجَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيْمِيَّةَ؛ لَرَمَوْهُ بجهلِ بضاعَتِهم!!

حتى أَصبحَ ما يُسَمَّى بعُلماءِ الحَرَكَةِ والحَرَكِيِّينَ هُم قادَةَ الدَّعوةِ ومُسَيِّريها، وعُلَماءُ الشريعةِ وطلبةُ العلمِ الشرعِيِّ كالأتباعِ، لا يُسْمَعُ لهُم[2]!!

ولا تكادُ تجدُ حِزْباً إلَّا وقدْ نَصَّبَ لهُ [منهجاً] حَرَكِيّاً، ولا يُقْطَعُ في مسأَلةٍ اعتقاديَّةٍ أو عَمَلِيَّةٍ حتى يَقولَ: فيها واقعٌ حَرَكِيٌّ!! يُمرِّرُها عَبْرَ قَناةِ النـظرةِ المستقبَلِيَّةِ، فتخـرُجُ مُزَيَّنَةً بزُخْرُفِ إلهاماتِهِ، وظُنونِهِ، وتصوُّراتِهِ، فيستقبِلُها الحِزْبيُّ المُرَوَّضُ، فيَقْذِفُها بقوَّةٍ وتَوَعُّدٍ في أَذْهانِ وعُقولِ الأَتْباعِ [3]...

والويلُ لمَن بَلَغَتْ بهِ الشجاعَةُ لِيَقِفَ مطالِباً بالدَّليلِ، ويَنْقُدَ بالآيةِ

---

(١) وكلمـة (الـواقع) هٰذه فيها تلبيسٌ شديد من (بعض) هٰؤلاء، تنكشف حقيقتُه بمُقـارنة (فقههم) و(علمِهم) بـ(الواقع) الذي حوله يدندنون! وإليه يدعون! وفي رسالتي «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» تفصيل ذٰلك وبيانه.

(٢) فَيُقَدَّم في الحزب مَن كان دنيّاً، ويُبْعَدُ المخالِف ويُنفَّرُ منه ولو كان عليّاً!

(٣) فهٰؤلاء «يقلدون في أفعالهم شيوخَهم من غير اتِّباع دليل ولا شبهه، فهم يفعلون ما يأمرونهم به، وما رأوْهُم عليه». قاله ابنُ الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٤٩٥).

والحديثِ، مُستأْنِساً بأفهامِ السَّلفِ... فَسَيُصْبِحُ كالبعيرِ الأجْرَبِ بينَ إخوانِه!

ثُمَّ مَنْ ناظَرَ أَوْ جادَلَ أَوْ رَامَ كَشْفاً لِقَذىً لَمْ يَنْجَلِ
قَدَحُوا في دِيْنِهِ واتَّخَذُوا عِرْضَهُ مَرْمَى سِهَامِ المُنْصُلِ (١)

فالأتْباعُ يهابونَ التعامُلَ معَ ظاهرِ الكتابِ والسُّنَّةِ ـ كما كانَ السَّلَفُ ـ، ويُعَوِّلونَ على الفيضِ الإلهاميِّ لعالمِ الحَرَكَةِ، وفقيهِ الحَرَكَةِ؛ كما يهابُ الصُّوفيُّ الطُّرُقيُّ ظاهرَ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ مُعَوِّلاً على عُلماءِ الحقيقةِ في فَهْمِ دِينِه؛ مخافَةَ الانحرافِ، زَعَموا!!

أيُّها المسلمونَ!

قدْ حِيْلَ بينَ النَّاسِ والاتِّصالِ بعُلماءِ الكتابِ والسُّنَّةِ، والتَّعامُلِ معَ ظاهرِ الشريعَةِ؛ بطُرُقٍ ووسائلَ مُبْتَدَعَةٍ ومُحْدَثَةٍ، تتلَوَّنُ معَ تغيُّرِ الزَّمانِ!

فعليكُمْ بعُلماءِ الشَّريعَةِ، وطَلَبَةِ العلمِ الشرعيِّ الذَّابِّينَ عنِ الكتابِ والسُّنَّةِ كُلَّ بدعةٍ وشائبةٍ، والالتفافِ حولَهُم، والاستماعِ لقولِهم، واذْكُروا قولَ اللهِ تعالى:

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بآياتِ رَبِّه فأَعْرَضَ عَنْها﴾ (٢).

وهكذا؛ «فإنَّ الحزبيَّةَ ذاتَ المساراتِ والقوالبِ المستَحْدَثَةِ التي لَمْ

---

(١) «البدر الطالع» (١ / ١٣٦).

والمُنْصُل: السيف. «المصباح المنير» (ص ٦٠٩).

(٢) «الطليعة في براءة أهل السنة» (٣٠ ـ ٣٣) للعتيبي، بتصرف يسير.

يَعْهَدْها السَّلَفُ [تُعَدُّ] مِن أعظمِ العَوائقِ عن العِلْمِ، والتَّفريقِ عن الجَماعةِ، فكَمْ أَوْهَنَتْ حبلَ الاتِّحادِ الإسلاميِّ، وغَشِيَتِ المسلمينَ بسببِها الغَواشي!»(١).

وهٰذا كلُّهُ «إحْدى آفاتِ التحزُّبِ والتعصُّب، ذٰلك أَنَّ الاطِّلاعَ على وجهاتِ النَّظَرِ المتعدِّدَةِ، والمقارنَةَ بينَها، يؤهِّلُ الإنسانَ، ويَمْنَحُهُ القُدْرَةَ على المُراجَعَةِ، والمُناصَحَةِ، والتصويبِ، والتَّقويمِ»(٢).

ومثلُ هٰذا منسوخٌ ـ بل مَمْسوخٌ ـ عند الأحزاب، المُفَرِّقينَ لدينِهم في الوِدْيانِ والشِّعاب!!

* ومن قُيودِ الحِزْبيَّةِ الظاهرةِ الجَلِيَّةِ: «السِّرِّيَّةُ»:

ولقد «بانَ بما ذَكَرْنا أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ هُمُ المُتَّبِعونَ، وأَنَّ أَهْلَ البدعةِ هُم المُظْهِرونَ شيئاً لَمْ يَكُنْ قَبْلُ، ولا مستنَدَ لهُ، **ولهٰذا اسْتَتَروا بِبِدْعَتِهِم، ولَمْ يَكْتُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ مذهَبَهُم**، فكلمَتُهُم ظاهرةٌ، ومذهَبُهُم مشهورٌ، والعاقِبَةُ لهُم»(٣).

وروى الإمامُ أحمدُ في «الزُّهدِ» (ص ٤٨)، والدَّارميُّ في «سننه» (١ / ٩١)؛ عن عُمر بن عبدِالعزيز قولَهُ:

«إذا رأَيْتَ قوماً يَتَناجَوْنَ في دِينِهم بشيءٍ دونَ العامَّةِ؛ فاعْلَمْ أَنَّهُم

---

(١) «حلية طالب العلم» (رقم ٦٥) للشيخ بكر أبو زيد.

(٢) من مقدمة عُمر عبيد حسنة لكتاب «فقه الدعوة» (١ / ٨ ـ كتاب الأمَّة).

(٣) «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٤٠).

على تأْسيسِ ضلالةٍ».

وقد أوردَ هٰذا الخَبرَ ابنُ الجوزيِّ في «تلبيسِ إبليسَ»، فعلَّقتُ عليهِ في «المُنتقى النَّفيسِ» (ص ٨٩) بقولي:

«فَدينُنا ـ ولله الحَمْدُ ـ جَليٌّ ظاهِرٌ، لا خَفاءَ فيه، ولا دَسَّ، ولا كِتْمانَ، ولا أَسْرارَ، فما يفعَلُهُ الحِزْبيُّونَ مِن ذٰلك إنَّما هُو بابُ ضَلالَةٍ، والعياذُ باللهِ تعالى».

وإنْ تَعْجَبْ؛ فعَجَبٌ استِدْلالُهُم على السِّرِّيَةِ المَزْعومَةِ هٰذه بأَدلَّةٍ مِن الكتابِ أو السُّنَّةِ، لا يَسْلَمُ منها شيءٌ لهُم عندَ البحثِ والنَّظَرِ:

منها كتمانُ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ تحطيمَهُ الأصنامَ؛ كما في سورةِ الأنبياءِ: **٦٢ ـ ٦٣**.

وكِتْمانُ مُؤمِنِ آلِ فِرْعَونَ إيمانَهُ؛ كما في سورةِ غافر: **٢٨ ـ ٢٩**.

وغيرِها مِن قَصصِ السَّابقينَ الوارِدَةِ في كِتابِ ربِّنا سبحانَهُ.

وكذا يستَدِلُّونَ بحالِ النبيِّ ﷺ في العَهْدِ المَكِّيِّ، وبما كانَ يُحيطُ بهِ دعوتَه مِن السِّرِّيَّةِ.

وأيضاً بقولِهِ ﷺ:

«اسْتَعِينُوا على إنجاحِ حوائِجِكُمْ بالكِتْمانِ».

فالجوابُ عن هٰذه الاستدلالاتِ: أَنَّ كُلَّ هٰذه الأدلَّةِ ـ عدا الأخيرِ ـ واردٌ في حالِ استِضْعافِ المُسْلِمينَ، وخَوْفِهِم مِن الجَهْرِ بالإسلامِ، ثُمَّ إنَّهُ

«يقومُ مُعْظَمُها على الالتزامِ بالأوامرِ الَّتي يَتَلَقَّوْنَها مِن الوَحْيِ»[1]، أو في حالةٍ لا يستطيعُ معَها الدَّاعيَةُ أَنْ يقولَ عن نفسهِ: إنَّهُ مسلمٌ.

أمَّا الحديثُ الأخيرُ[2]؛ فليسَ لهُ في هٰذا المقامِ موضعٌ، إذ فيهِ فقرةٌ في آخرِهِ يحذفُـها المستدِلُّ بِهِ على السِّرِّيَّةِ، وهِيَ قولُهُ ﷺ: «. . . فإنَّ كُلَّ ذي نعمةٍ مَحْسودٌ»؛ تُبَيِّنُ وَجْهَ الصَّوابِ في الاستدلالِ بِهِ، وأنَّهُ متَعَلِّقٌ بكَتْمِ النِّعْمَةِ، وعَدَمِ التحدُّثِ بها؛ خشيةَ مواقعَةِ الحاسِدِ لها، ومُعايَنَتِهِ إيَّاها.

* والسِّرِّيَّةُ ـ اليومَ ـ أَضْحَتْ سَبيلاً لتمزيقِ الأُمَّةِ من وجهينِ:

أوَّلاً: مَعَ الحُكَّامِ المنحَرفين ذوي الأنظمةِ الضَّالَّةِ، الخَائفينَ على كَراسِيِّهِم وعُروشِهِم، فهُم يضربونَ بيدٍ مِن حديدٍ، على كُلِّ مَن **يظُنُّونَ** فيهِ السِّرِّيَّةَ؛ فضلاً عمَّنْ يجزمونَ بممارَسَتِهِ لها، وتطبيقِهِ إيَّاها.

ثانياً: معَ بقيَّةِ المسلمينَ؛ بإيجادِ هُوَّةٍ عميقةٍ بينَهُم، يكتُمونَ عنهُمْ مَا لا يَجُوزُ كَتْمُه، ويُخْفونَ عنهُم ما لا يَجُوزُ إخفاؤُهُ. . . فتُظْلِمُ النُّفوسُ، وتَسْوَدُّ القُلوبُ. . .

وكلا هٰذينِ الأمرينِ يجبُ على الدُّعاةِ تجنُّبُهُ، إذ «الدعوةُ قد أُعْلِنَتْ وانْتَشَرتْ مبادئُها في الكتابِ الخالدِ لها: القرآنِ الكريمِ، والسنةِ النبويَّةِ المـطَهَّرَةِ، وفيما أُلِّفَ عنِ الإسلامِ من كُتُبٍ وأسفارٍ ومُجَلَّداتٍ أصبحَتْ

---

(١) «السرية وأثرها في أداء المهامّ العسكرية» (ص ٢٦)، للأخ الشيخ محمد أبو رحيّم.

(٢) على فرض التسليم بصحَّته، فهو متَنازَعٌ فيه، والأمر بحاجة إلى زيادة بحثٍ!

مُلْكَ النَّاسِ جميعاً.

ولهٰذا؛ لا أرى مُبَـرِّراً[1] للعُذْرِ في خُفوتِ الحَرَكَةِ الإسلاميَّةِ عن الدَّعوةِ المعلَنَةِ القولَ بأنَّها في المرحلةِ السرِّيَّةِ الأولى، بل يُمْكِنُ القولُ: **لقد انْتَهَتْ مرحلَةُ سِرِّيَّةِ الدَّعوةِ إلى الأَبَدِ**، وحتَّى يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها؛ لأنَّ هٰذا الدِّينَ قد أُعْلِنَ واكْتَمَلَ، وانْتَهى أَمرُ إخفائِه»[2].

والمُتَتَبِّعُ للتَّاريخِ الغابرِ ـ فضلاً عن العَصْرِ الحاضرِ ـ يرى أَنَّهُ حيثُ وُجِـدَ الغمـوضُ والسِّـرِّيَّة؛ حَلَّتِ المخـالفاتُ الشرعيَّة... وحيثُ وجِدَ التَّخَفِّي والكتمان؛ حَلَّ الخَوْفُ وذَهَبَ الأمان...

والإسلامُ؛ بجلائِه، وصفائِه، ونقائِه... فوقَ هٰذا كُلِّه، لا مجالَ فيه لإخفاءِ حقيقةٍ، ولا كَتْمِ طريقةٍ، ولا غُموضِ مَسْلَكٍ!!

«إنَّ الدعوةَ إلى السِّرِّيَّةِ لم تقتَصِرْ على مُواجَهَةِ أَعداء الدعوة، ولم تتوقَّفْ عندَ عَتَبَةِ الدَّعوةِ الإسلاميَّة، وإنَّما تسلَّلَتْ تحت اسم **المَصْلَحَةِ** إلى أَجـوائِهـا، فأَصبَحَتْ ممَرّاً لتقديمِ الولاءاتِ، **وإبعادِ الكَفاءاتِ** عن مَواطِنِ الحَلِّ والعَقْدِ.

وكـانَ أَوَّلَ ضحايا الدَّعوةِ إلى السِّرِّيَّةِ مُقَوِّماتُ العَمَلِ الإسلاميِّ، وليس أَعداءَهُ!!

---

(١) سبق التنبيه على أنها خطأ لغويٌّ شائعٌ.

(٢) «المنهـج الحَـرَكي للسيرة النبـويَّة» (١ / ٣٣) للغضبـان، وقارن بـ «عثرات وسقطات...» (ص ٣٣) لزهير سالم.

ويجبُ أنْ لا يَغْـرُبَ عن بالِنا ما أَلْحَقَتِ الدَّعَواتُ السِّرِّيَّةُ والباطنيَّةُ بالإسلام مِن كيدٍ، وما لَحِقَ فِكْرَها مِن انحرافٍ، وعقيدتَها مِن زَيْغٍ ؛ لأنَّها مَشَتْ في الأنْفاقِ المُظْلِمَةِ، ولم يَكُنْ هناكَ سبيلٌ للتَّصويبِ والحِوارِ، ورَصْدِ نتائجِهِ، **باسْمِ الحِفَاظِ على الكِيَانِ والسِّرِّيَّةِ**[1] **والأمْنِ**»[2].

وتأمَّلوا معي ـ رعاكُمُ اللهُ ـ قولَ نبيِّنا ﷺ :

«**قد تركتُكُمْ على البَيْضاءِ، لَيْلُها كَنهارِها، لا يزيغُ عنها إلَّا هالِكٌ**»[3].

فهُو المَحَجَّةُ . . . وبِهِ الحُجَّةُ.

ooooo

---

(١) «كلُّ عمل اتَّسَم بطابع السِّرِّيَّة والعمل تحت الأرض، إذا كان يظنُّ في نفسه البراعة والذكاء، وأنَّ خصومه لن يدسُّوا له مِن عناصِرهم ما يُسَرِّبُ أخبارَه دوماً ؛ فهو في غفلة!

إن الأوساط السرِّيَّة المظلمة هي الأوساط المناسبة لاستنبات البذور الغريبة، مجهولة الطبيعة، والمناسِبة للعمل المُظْلِم تحت الأرض. . .».

«في النقد الذاتي» (ص ٤١)، خالص جلبي.

(٢) «نظرات في مسيرة العمل الإسلامي» (ص ٣٨ ـ ٣٩) بتصرُّف.

(٣) حديث حسن، خرَّجته في «أربعي الدعوة والدعاة» (رقم ٦)، نشر دار ابن القيم، الدمام.

المبحثُ السادسُ

العَلاقَةُ بينَ الافتِراقِ والحِزْبيَّةِ

ليسَ يخْفَى على أهلِ العلمِ وطُلَّابِهِ أَنَّ العلاقَةَ بينَ الافتراقِ والحِزبيَّةِ علاقةٌ حميمةٌ، ذاتُ صلةٍ مَتينةٍ، فحيثُ وُجِدَتِ الحزبيَّةُ ؛ كانَ الافتراقُ، وحيثُ حَلَّ الافتراقُ ؛ أُقيمَتِ الحزبيَّةُ!

وبذورُ الافتراقِ قديمةٌ، حارَبَها النبيُّ ﷺ لمَّا رأى نُذُراً لها تُلْمِحُ بوجودِ شيءٍ قَدْ يُفَرِّقُ أو يُشَتِّتُ:

فقد روى البخاريُّ في «صحيحِهِ» (٣٥١٨ و٤٩٠٥ و٤٩٠٧) عن جابرٍ رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ:

غَزَوْنَا مَعَ النَّبيِّ ﷺ، وقد ثابَ مَعَهُ نَاسٌ مِن المُهاجرينَ حتى كَثُروا، وكانَ مِنَ المُهاجرينَ رجُلٌ لعَّابٌ، فَكَسَعَ[1] أنْصارِيّاً، فغضِبَ الأنصاريُّ غَضَباً شَديداً، حتَّى تَداعَوْا، وقالَ الأنْصاريُّ: يا لَلأنْصارِ، وقالَ المُهاجِريُّ: يا لَلْمهاجِرينَ، فخَرَجَ النبيُّ ﷺ، فقالَ: «**ما بَالُ دَعْوى الجَاهِلِيَّةِ؟**»، ثم قالَ: «ما شَأْنُهُمْ؟»، فأُخْبِرَ بكَسْعَةِ المهاجِريِّ الأنصاريَّ.

(١) ضربه على دُبُره.

قالَ: فقالَ النبيُّ ﷺ: «**دَعُوها فإنّها خبيثةٌ**».

ورواهُ مُسلمٌ (٢٥٨٤) عنه بنحوِه.

«فهٰذانِ الاسمانِ: المُهاجِرونَ والأنصارُ؛ اسمانِ شَرعيّانِ، جاءَ بهما الكتابُ والسُّنَّةُ، وسمَّاهما اللهُ بهما؛ كما سمَّانا: المسلمينَ مِنْ قَبْلُ، وفي هٰذا.

وانتسابُ الرَّجُلِ إلى المُهاجِرينَ والأنصارِ انتسابٌ حَسَنٌ محمودٌ عندَ اللهِ وعندَ رَسولِهِ، ليسَ مِن **المُباحِ الَّذي يُقصَدُ بهِ التَّعْريفُ فقطْ**؛ كالانتسابِ إلى القبائلِ والأمصارِ، ولا مِنَ **المَكْروهِ أوِ المحرَّمِ**؛ **كالانتسابِ إلى ما يُفْضي إلى بدعةٍ أو معصيةٍ أُخْرى**[1].

ثمَّ ـ معَ هٰذا ـ لمَّا دَعا كُلٌّ منهُما طائفتَهُ منتصراً بها؛ أَنكَرَ النبيُّ ﷺ ذٰلكَ. وسمَّاها دعوى الجاهليَّةِ»[2].

ثم بيَّنَ لهُم النبيُّ ﷺ وَجْهَ الصَّوابِ، «وأَرْشَدَهُمْ إلى أَنْ يَتَداعَوْا بـ (المُسْلِمينَ)، و (المؤمنينَ) و (عِبادِ اللهِ)، وهيَ **الدَّعوى الجامِعَةُ**؛ بخلافِ **المُفرِّقةِ**؛ كـ (الفُلانيَّةِ)، و (الفُلانيَّةِ)، واللهُ المستعانُ»[3].

وخُلاصةُ القولِ في معنى الدُّعاءِ بدعْوى الجاهِلِيَّةِ أَنَّهُ «كالدُّعاءِ إلى القَبائِلِ، والعصبيَّةِ للإنسانِ، ومثلُهُ التعصُّبُ للمَذاهِبِ، **والطَّوائفِ**،

---

(١) وبهٰذا الإيضاح تنجلي إشكالات عدَّة، ليس هنا موضعُ بيانِها.

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١ / ٢١١) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) «مدارج السالكين» (٢ / ٣٧٠).

والمشـايخ ، وتفضيلِ بعضٍ على بعضٍ في الهَـوى والعصبيَّةِ ، وكـونُه منتسباً إليهِ ، يَدْعو إلى ذلك ، **ويُوالي عَلَيْهِ ويُعادي ، ويَزِنُ النَّاسَ بِهِ ، فكلُّ** هذا مِنْ دَعوى الجاهِلِيَّةِ»[١].

ظهَرَ بهذا كُلِّه «أنَّ الافتراقَ مِن أيِّ نوعٍ كانَ ، والاختلافَ على أيِّ أســاسٍ كانَ : لا يُطابقُ طبيعَـةَ الإسـلام ، وأنَّـهُ لا بُدَّ وأنْ يجْلِبَ على المسلمينَ المضرَّةَ والشَّرَّ أكثرَ ممَّا يجلِبُ النَّفْعَ والخيرَ ، ﴿فإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَفْعِهِما﴾ ، ومفسَدتُهُ أكثرُ مِن مصلَحتِه»[٢].

إذاً ، «فإنَّ الاختلافَ والتفرقةَ في الدِّين كما يُطْلَقُ ويُرادُ بِهِ الاختلافُ في العقيدةِ والشريعةِ ، كذلك يُرادُ به افتراقُ أهلِ دينٍ واحدٍ إلى جماعاتٍ وطوائفَ متنافسةٍ متشاكسةٍ ، أيّاً كانَ أساسُ هذا الافتراقِ والتَّنافُس .

وهـذا الَّـذي تَقْتَضيهِ النُّصـوصُ ، فقدْ أَطْلَقَ اللهُ تعالى النَّهْيَ عن التَّنازُعِ والاختلافِ ، وجعَلَهُ سَبَباً لِضَعْفِ المسلمينَ وذَهابِ شوكَتِهِم ، فقالَ :

﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ .

فلمْ يُقَيِّدْ هذا التَّنازُعَ بشيءٍ ؛ لِيَشْمَلَ جميعَ أنواعِهِ .

ثُمَّ إنَّ اللهَ تعالى لَمْ يَكْتَفِ بالنَّهْيِ عنِ التَّنازع ، بل أَوجَبَ على المسلمينَ - إذا وَقَـعَ بينَهُم خِلافٌ مَا - أنْ يجتَهِـدوا في إدراكِ الصَّوابِ ،

---

(١) من كلام ابن القيِّم ؛ كما نقله عنه صاحب «تيسير العزيز الحميد» (ص ٥١٥) .

(٢) «الأحزاب السياسية» (ص ٣٤) .

ويَتعاوَنُوا على ذلك حتى يرتَفعَ الخِلافُ، ويَتَّفِقوا على شيءٍ واحدٍ في ضوء الكِتـابِ والسُّنَّـةِ، **ولمْ يَتـرُكْهُمْ لِيُنْشِئـوا على أساسِ الاختلافِ أحزاباً**، ويتضارَبُوا بآرائِهم.

قالَ اللهُ تَعالى:

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا أَطِيْعُوا اللهَ وأَطِيْعُوا الرَّسُولَ وأُوْلِي الأمْرِ مِنْكُمْ فإنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ والرَّسُولِ إنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ ذلكَ خَيْرٌ وأَحْسَنُ تَأْويلاً﴾.

ولم يَخُصَّ اللهُ تعـالى النَّهْيَ عن التَّنـازُعِ، والأمـرَ بالرُّجوعِ إلى موقِفٍ موحَّدٍ بشعْبَةٍ دونَ شُعبةٍ، بل أبقاهُما على العُمُومِ والإطلاقِ، فهُو واجِبٌ في الأحْكامِ السياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ أيضاً، كما هُو واجِبٌ في أحكامِ العقيدةِ والعِبادَةِ الخالِصَةِ»[1].

إذاً؛ فالفُرْقَةُ والحزبيَّةُ وَجْهانِ لِعُمْلَةٍ واحدةٍ، مَهْما استَصْغَرتْها عُيونُ النَّاظِرينَ، ومَهْما تقالَّتْها نَظَراتُ المُفَكِّرينَ!

○○○○○

---

(١) «الأحزاب السياسية» (ص ٣٥ ـ ٣٦).

المَبْحث السَّابعُ
الحِزْبِيَّةُ: مُخَلَّفاتٌ ونَتائجُ

بعدَ الذي سَبَقَ بيانُهُ كُلِّهُ، نَذْكُرُ ها هُنا قاعدةً مهمَّةً تُبيِّنُ وَجْهَ الحقِّ صبيحا، وتُظْهِرُ الصوابَ أَبْلَجَ مَليحا:

قالَ العلاَّمَةُ ابنُ القيِّم [1] رحِمَهُ اللهُ:

«إذا أَشْكَلَ على النَّاظِرِ أَو السَّالِكِ حُكْمُ شيءٍ: هلْ هُو الإباحَةُ أَو التَّحريمُ؟ **فَلْيَنْظُرْ إلى مفسدَتِهِ وثمرَتِه وغايتِهِ**، فإنْ كانَ يشتَمِلُ على **مَفْسَدَةٍ راجِحَةٍ ظاهرةٍ**؛ فإنَّهُ يستحيلُ على الشَّارعِ الأمْرُ بهِ أَو إباحَتُهُ، **بل العِلْمُ بتحريمِهِ مِن شَرْعِهِ قَطعيٌّ**، ولا سيَّما إذا كانَ طريقاً مُفْضِياً إلى ما يُغْضِبُ اللهَ ورَسولَهُ، مُوصِلاً إليهِ عن قُربٍ، وهُو رُقْيَةٌ لهُ، ورائِدٌ، وبَريدٌ، **فهذا لا يَشُكُّ في تَحريمِهِ أُولو البَصائرِ**».

«والفقيهُ مَن نَظَرَ في الأَسْبابِ والنَّتائجِ، وتَأَمَّلَ المَقاصِدَ» [2].

فَلْنَقِسِ الحِزْبِيَّةَ مِن خِلالِ هذا المنظارِ الدَّقيقِ!

---

(١) «مدارج السالكين» (١ / ٤٩٦).

(٢) «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٢٨٩).

ماذا نحنُ ـ وإيَّاكُم ـ واجدُونَ؟

«انْظُروا إلى الآثارِ البَشِعَةِ التي تَركَتها وراءَ ظَهْرِها خلافاتُكم المَذْهَبيَّةُ، وولاءاتُكم الحَرَكيَّةُ ـ كما تُسَمُّونها ـ التي حَلَّتْ مَحلَّ الوَلاءِ للدِّينِ الصَّحيحِ.

لقد أضرَّتْ بالنَّاسِ إضراراً عظيماً، وعمَّقَتْ جُذورَ الكَراهِيَةِ فيهِم، وألْهَبَتْ حُمَّى العَداوَةِ في صُدورِهِم، وصارَ أحدُهُم لا يَدْرِي إلى أيِّ وَجْهٍ ينقَلِبُ؟! ولا أيِّ مذهَبٍ يَعْتَمِدُ؟! ولا أيِّ عالمٍ في فَتواهُ يَتْبَعُ؟!

حَيْرَةٌ يَتَرَدَّى فيها، قد تَنْتَهِي بِهِ أخيراً إلى هَجْرِ الإسلامِ بالكُلِّيَّةِ، فمَنِ الجاني عليهِ إنْ لم تكونوا أنْتُم؟!

وبِهٰذه الخِلافاتِ أصبَحَ العُلماءُ والدُّعاةُ سُخْرِيَةَ السَّاخِرينَ، ومثارَ هُزْءِ المُستهزئينَ، ومبعَثَ تشكيكِ المُتَشَكِّكينَ.

ولا يَخْدَعَنَّكُم ما تحملُهُ ألسنَةُ بعضِ النَّاسِ ثناءً عليكُم في وُجوهِكُم، فذٰلك ـ وللأسَفِ ـ وَجْهٌ مِن وُجوهِ النِّفاقِ، الَّتي تَقَنَّعَ بها النَّاسُ في هٰذا الزَّمانِ وقَبْلَهُ.

ولا تَغُرَّنَّكُمْ كَثْرَةَ سوادِكُم، فتتباهَوْا بها، فما أكْثَرُ النَّاسِ ولو حَرَصْتَ بِمُؤمِنينَ، ولا أكْثَرُهُم شاكِرينَ؛ كما قالَ اللهُ سبحانَهُ.

فلمْ تَكُنِ الكثرةُ يوماً مِقْياساً للحَقِّ إذا لم يَكُنِ الحَقُّ هو الأساسُ الَّذي يَقومُ عليهِ وُجُودُها!!

والفِقْهُ الصَّحيحُ للدِّينِ هو القاعدَةُ الكُلِّيَّةُ الَّتي ينطَلِقُ منها تفكيرُها!!

والوُضوحُ الدَّقيقُ الشاملُ للعقيدَةِ هو المُلْزِمُها والحامِلُها على الوَلاءِ لرَبِّها!!

وما دَرَيْتُم أَيُّها الدُّعاةُ الأماجِدُ! والعُلَماءُ الأماثِلُ!! أَنَّكُم بمثلِ هٰذه الخِلافاتِ أَزْرَيْتُم بأَنْفُسِكم، وازْدَرى الناسُ عِلْمَكُمْ، وقَفَّيْتُم بذٰلك على آثارِ الأُمَمِ السابقةِ التي تفرَّقَتْ على كُتبها وأنبيائِها، وأَمْضَيْتُمْ عهداً على أنفُسِكم أَنْ لا تكونوا أولياءَ إلَّا لرغائِبكم، فإنْ لم تكُونوا كذلكَ؛ **فَهلَّا تصافَيْتُم** وأَخْرَجْتُم من صُدورِكُم أَضْغانَها، وبِنْتُم مِن أهوائِكُم، ورضيتُم ما رَضِيَ لكُم نبيُّكُم ﷺ، الَّذي تَرَكَكُم على مثلِ المحجَّةِ البيضاءِ؛ لَيْلُها كنهارِها، لا يَزيغُ عنها إلَّا مُهْلِكُ نفْسِه!

ولا أَحْسبُكُم إلَّا أَنَّ كُلَّ حِزْبٍ منكُم فَرِحٌ بما لَدَيْه، وقائلٌ: أنا الَّذي على المحجَّةِ وَحْدِي، ولا أَحَدَ غَيْرِي...»[1].

وممَّا يؤكِّدُ أَنَّ ذوي الحِزبيَّاتِ المُعاصِرَةِ لم يُفَكِّروا تفكيراً صادِقاً عميقاً يُحيطُ بمسائِلِهم مِن جوانِبِها كافَّةً سُؤالُنا لهُم: «هل يسمَحُ الحِزْبُ بتعدُّدِ الأحزابِ في البلدَةِ الواحدَةِ وتوزُّعِ انتماءاتِ أَهْلِها؟

ومَا يصيرُ إليهِ مَصيرُها مِن التَّمزُّقِ والانشِقاقِ والمُشاقَّةِ؟

فمَنْ قالَ: نعم؛ فهو جوابُ مَنْ لا يَعْقِلُ، ولا يُريدُ بالأمَّةِ خيراً!

وإنْ قالَ: لا؛ فكيفَ يسمحُ لنفسهِ بحزبِهِ دونَ بقيَّةِ الأحْزابِ؟! **وكُلُّ**

---

(١) «رسالةٌ ناصحةٌ إلى العلماءِ والدعاة» (ص ٥)، للأستاذ محمد (صابر أمين)!

يَدَّعِي أَنَّهُ يُمَثِّلُ الإسلامَ»(1)!!

«ومِنْ هُنا وَجَبَ على كُلِّ مَنْ عِنْدَهُ علمٌ وبَصيرةٌ أَنْ يُبَيِّنَ خَطَرَ هٰذه الجماعاتِ والأحزابِ التي ظَهَرَتْ على السَّاحَةِ باسمِ الدَّعوةِ إلى الإسلام، وكثيرٌ مِن أفرادِها ـ بل ومِنْ قادَتِها ـ لا يَعْرِفونَ حقيقةَ الإسلامِ، وما يُناقِضُهُ أو يُنْقِصُهُ، ولا يَحْمِلونَ مُؤَهِّلاتِ الدَّعوةِ إليه»(2).

وانْظُرْ تَرَ، وتَأَمَّلْ تَجِدْ:

* مِن ذلك أَنَّ «الحِزبيَّاتِ تُنْتِجُ شركةً مُبيدةً للإخاءِ الإسلاميِّ بمنظورِهِ العامِّ، إِذْ تَبْني حِجاباً كَثيفاً دُونَ ذلك، فلِقاءُ مُسْلِمَيْن مِنْ حِزْبَيْن، قَلْبُ كُلٍّ منهُما مُعَمَّقٌ وَفْقَ تَخطيطٍ ومنهجٍ لا يَلْتَقي مَعَ الآخرِ في الشِّعارِ، أو في كُلٍّ أو بعضِ ما وراءَ الرَّمزِ والشِّعارِ، مِن الضَّرورةِ بمكانٍ أَنْ يكونَ شيءٌ مِن التَّناكُرِ في القُلوبِ، وتبادُلِ الطَّرْفِ الحَسيرِ، فيكونُ لقاءَ مُجاملةٍ، أو شدَّ مُجاذَبَةٍ.

أَمَّا اللِّقاءُ تَحْتَ شِعارِ الإسلامِ، وأُخُوَّةِ الإيمانِ، ومحبَّةِ الإحسانِ، والحاكِمُ السنَّةُ والقرآنُ، فهٰذا ـ واللهِ ـ تمامُ الإخاءِ، وتآلُفُ الأَجْنادِ.

* وفي الحِزبيَّةِ أَيضاً تبديدٌ للإخاءِ، فهي تَخْرِقُ سياجَ الأُخُوَّةِ الإيمانيَّةِ العامَّةِ، التي تنتَظِمُ أَهلَ القِبْلَةِ مِن كُلِّ مَن جاءَ بالشَّهادَتَيْنِ، حَسَبَ منازِلِهِم مِنها.

---

(1) «حكم الانتماء» (ص ١٤٠).

(2) من مقدمة الشيخ صالح بن فوزان لكتاب «تنبيه أولي الأبصار» (صفحة: ج) للسُّحَيْمي.

فالحِزْبِيَّةُ تُنْشِىءُ أُخُـوَّةً دونَ أُخُـوَّةٍ، وهي تخصيصٌ بعدَ تعميمٍ؛ تأسيساً على مبادىء الحزبِ وشعارِه!

وهـل هٰذا إلَّا تفتيتٌ للأُخُوَّة في الإسلامِ، وسلٌّ لسخائمِ العِداءِ والصِّـراعِ؟! وأَخيراً تنتهي إلى تصفيةِ الإخـوانِ للإخـوانِ؛ كمـا تصنَعُـهُ الأحزابُ السِّياسيَّةُ في تصفيةِ الرِّفاقِ للرِّفاقِ!

وانْظُرْ إلى التَّنازُعِ بينَ الجَماعاتِ على ضَمِّ فردٍ أَوْ أفرادٍ، حتَّى ولو أدَّى إلى تزكيَةِ جماعةٍ، والقَدْحِ في أُخْرى»[1] مِن بابِ (**مصْلَحَةِ الدَّعوةِ**) زعموا!!

وأيُّ مصلحةٍ للدَّعوةِ في ارتكابِ المناهي، ومُواقعةِ المعاصي؟!

«إنَّ كلمةَ (مصلحةِ الدَّعوةِ) يجبُ أن ترتفعَ مِن قاموسِ أصحابِ الـدَّعـواتِ؛ لأنَّها مَزَلَّةٌ، ومَدْخَلٌ للشَّيطانِ، يَأْتيهم منهُ حينَ يَعِزُّ عليهِ أَنْ يَأْتِيَهُم مِن ناحيةِ مصلحةِ الأشخاصِ.

ولقد تتحوَّلُ (مصلحةُ الدَّعوةِ) إلى صَنَمٍ يتعبَّدُهُ أصحابُ الدَّعوةِ، ويَنْسَوْنَ معَهُ مَنْهجَ الدَّعوةِ الأصيلَ.

إنَّ على أَصحابِ الدَّعوةِ أن يستقيموا على منهَجِها، ويَتَحَرَّوا هٰذا المنهجَ، دونَ التفاتٍ إلى ما يُعْقِبُهُ هٰذا التحرِّي مِن نتائجَ، وقد يَلوحُ لهُم أَنَّ فيها خَطَراً على الدَّعوةِ وأصحابِها.

فالخَطَرُ الوحيدُ الذي يجبُ أَنْ يَتَّقُوهُ هو خَطَرُ الانحرافِ عن النَّهجِ؛

---

(١) «حكم الانتماء» (١٤٧ - ١٤٨).

لسبَبٍ مِن الأسْبابِ، سَواءٌ كَانَ هٰذا الانحرافُ كثيراً أو قليلاً، واللهُ أعلمُ منهُم بالمصلحَةِ، وهم ليسوا بها مُكلَّفينَ، إنَّما هُمْ مُكلَّفونَ بأمرٍ واحدٍ: ألَّا يَنْحرِفوا عنِ المنهَجِ، وألَّا يَحيدوا عنِ الطَّريقِ»[1].

* «ومِن ظواهِرِ الصِّراعِ بين الجماعاتِ التَّنابُزُ بالألقابِ، وهِيَ سِمَةٌ جاهليَّةٌ محاها الإسلامُ، ثم أَحْيى رَسْمَها أَهْلُ الأهواءِ؛ كما في كُتُبِ الفِرَقِ، ومباحِثِ الكلامِ.

ومِن هٰذا تسميةُ بعضِ الجماعاتِ المُعاصِرَةِ لِمَن يَنْتَمي إليهم: (أخاً)، وأنَّهُ (فاهِمٌ)، و(مُلْتَزِمٌ)، ومَن لم يَنْتَمِ إلى (الجماعةِ)، باسم: (الآخرينَ)، ومَن أحبَّهُم ولم ينضمَّ إليهم ينبزونَه باسم: (مُؤازِرٍ)، و(مُتعاطِفٍ)، و(مُتعاوِنٍ)، و(عادي)، و(طيِّب)، والعالِمُ الذي لم يَنْتَمِ إليهم يُلَقَّبُ بأنَّهُ (ليسَ واعِياً)، أو (غيرُ واعٍ بالواقِعِ)، و(غيرُ فاهِمٍ للواقعِ)... وهٰكذا... تَشْييدُ جِسْرٍ ممتدٍّ مِن الغَمْزِ واللَّمْزِ لعُلَماءِ الأمَّةِ، والتَّنقُّص بهم.

بل وَصَلَ الحالُ إلى التَّكفيرِ فما دُونَهُ ممَّا يستَخْرِجونَه مِن قاموسِ منظارِهِم الحزبيِّ، وما هٰذا من شهوةِ التَّكفيرِ لدى بعضِ الفِرَقِ الغابرةِ ببعيدٍ، والبعيدُ بمفاوزَ عن مِنهاجِ جماعةِ المسلمينَ، إذ يُخطِّئونَ مَن خالَفَ الدَّليلَ لشُبْهَةٍ، ولا يكفِّرونَ، أمَّا أهلُ الأهواءِ؛ فبالعكسِ»[2].

---

(١) «في ظلال القرآن» (٥ / ٦١٧)، سيِّد قُطب.

(٢) «حكم الانتماء» (ص ١٤٨ ـ ١٤٩).

* ومن الثِّمارِ السَّيِّئةِ للحِزْبيَّةِ «إضفاءُ هالةٍ مِن المَدْحِ والثَّناءِ على زُعَماءِ تلكَ الجماعاتِ، حتى ولو كانوا جُهَّالاً، أو ليسوا مِن الرَّاسِخينَ في العلمِ»(1)، وهم في ذلك يفتحونَ باباً عظيماً خطيراً ـ وقد فُتحَ ـ وهو بابُ «التقييدِ لأفهامِ ومَعَارِفِ الأتْباعِ، بأنْ لا يَنْظُروا إلَّا بمِنْظارِ الشيخِ، وأنْ لا يُفكِّروا إلَّا بعقلٍ واحدٍ، وهو عقلُ الشيخِ؛ دُونَ إعمالِ العقلِ والفكْرِ فيما يقولُهُ الشيخُ.

وإذا نَشِطَ المذهبيُّ [أوِ الحزبيُّ]؛ جَعَلَ مقالَةَ الشيخِ أصلاً، وأعْمَلَ عَقْلَهُ وفكْرَهُ لنُصْرَةِ تلكَ المقالةِ من كُلِّ كتابٍ ومصنَّفٍ، قديمٍ وحديثٍ، والحقُّ الذي يَجِبُ أنْ يُوضَعَ في نِصابِهِ هُو جَعْلُ الكتابِ والسُّنَّةِ أصلاً، وعَرْضُ أقوالِ المشايخِ والرِّجالِ عليها»(2).

فَدَعْ قَصْرَ فَضْلِ اللهِ جَهْلاً عَلَيْهِمُ
ولاَ تَغْلُ فِيهِمْ واتْرُكَنَّ التَّحَزُّبا
ولا عَارَ إنْ لَمْ تَخْتَرِعْ لَكَ مَذْهَباً
ودُرْ حَيْثُمَا دَارَ الدَّلِيلُ لِتُجْتَبَى
بلا فِئَةٍ تَأْوِي إلَيْهَا ومَرْكَزٍ
سِوَى الحَقِّ مَنْ أَدْلَى بِهِ قُلْتَ مَرْحَبا(3)

---

(1) «تنبيه أولي الأبصار» (ص ٢٥٣) للسُّحَيمي.

(2) «الطليعة في براءة أهل السنة» (ص ١١)، عبدالعزيز العُتيبي.

(3) «العلَم الشامخ في إيثار الحقّ على الآباء والمشايخ» (ص ٢٣٥)، للشيخ صالح المَقْبَلي.

وصفوةُ المقال ها هنا: أنَّ هٰذه الصُّوَرَ القاتمةَ مِن مُخَلَّفات الحزبيَّةِ قد وَرَّثت أصحابَ الأحزاب «عُقْدَةَ الاستعلاءِ الثقافيِّ والتَّنظيميِّ، ولهٰذا تَرى وتسمَـعُ رَمْيَ الآخرينَ بالسَّطْحيَّة، وضيقِ الأفُق، والخُلُوِّ مِن فقهِ الدَّعوة (ويقصُـدُونَ بهِ: التَّنـظيمَ الحِـزْبيَّ)، كلُّ هٰذا على مذابِحِ التعصُّب الحزبيِّ، وما يُفْرِزُهُ مِن مفاهيمَ تضرِبُ في الصَّفِّ الدَّاخليِّ للأمَّة.

* ومِن آثارِهِ [أيضاً] ذٰلك التهيُّبُ المريضُ مِن طَرْحِ ما لديهِمْ مِن مفاهيمَ على العُلَماءِ، وفرارُهُم مِن مُناقشةِ العُلماءِ لهُم»(1).

ولـو أَرَدْنـا تَطْويلَ الكـلامِ في هٰذه المسـألةِ المُهِمَّة، وذِكْرِ آثارِها المُدْلَهِمَّةِ؛ لطالَ بنا القَوْلُ، وضاقَتْ علينا الصَّفَحاتُ...

ooooo

(1) «حكم الانتماء» (ص ١٥٠).

المبحثُ الثامنُ
الصِّلَةُ بينَ أَفرادِ المجتمعِ الإِسلاميِّ

«الولاءُ عندَ المسلمِ للهِ ولرسولِهِ وللمؤمنينَ عقيدةٌ راسخةٌ، ومبدأ ثابتٌ، لا يُوالي على حِزبٍ، ولا تجمُّعٍ، ولا مصلحةٍ، ولا غايةٍ، ولا طريقةٍ تُخالِفُ ما نصَّ عليهِ جَلَّ شَأْنُهُ في قولِهِ:

﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورَسُولُهُ والَّذينَ آمَنُوا﴾.

ولا يَحتاجُ المُسْلِمونَ إلى عَقْدٍ يُكْتَبُ، أو وثيقةٍ تُخْتَمُ، أو منهَجٍ يُقَرِّرُ فيهِ هٰذا المبدأَ غيرُ الكتابِ والسُّنَّةِ.

وليسَ لمسلمٍ أَنْ يُوالي على طائفةٍ، أَو تجمُّعٍ، أَو يعادِي عليها، أَو يرى أَنَّ الحقَّ ما جَاءَ عن طائفَتِهِ، والباطِلَ في غَيْرِها»(١).

فإِنَّ «علاقَةَ المسلمينَ بعضِهِم ببعضٍ في الحياةِ الدُّنْيا لم يَدَعها الشَّارعُ هَمَلاً ومسرحاً للمذهَبِيَّةِ والحِزْبِيَّةِ، تقطعُ ما أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»(٢).

---

(١) «الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ١٠)، عايض القَرْني.

(٢) «الطليعة في براءة أهل السنة» (ص ١٥).

فالصِّلَةُ الوثيقةُ إنَّما تعني «الالتزامَ دائماً بالمنهَجِ الإسلامِيِّ . . . بما شَرَعَهُ اللهُ، وتجسَّمَ قُدْوَةً حَسَنَةً في حياةِ الرَّسولِ ﷺ، وسيرَته، فهُو المقياسُ، وليسَ الالتزامَ بالأشخاصِ ، أو الجَماعاتِ، أو المذاهبِ، أو الفِرَقِ، أو الحُكومَاتِ.

إنَّ الخَلَلَ والعِلَلَ تتسلَّلُ إلى الحياةِ الإسلاميَّةِ مِن العُنودِ عن هٰذا المقياسِ ، أو مُحاوَلَةِ اختِلاسِهِ مِن يَدِ المسلمِ . . . ومِن ثَمَّ تكونُ العِصْمَةُ الكاذبةُ التي تُخْلَعُ على الأشْخاصِ ، والمُسَوِّغاتُ المُضْحِكَةُ المُبْكِيَةُ التي تُوضَعُ لِتصرُّفاتِهم وأخطائِهم التي تتناقَضُ مَعَ ما يُحِبُّهُ اللهُ ويرضاهُ.

ومِن هُنا تبدأُ مرحَلَةُ السُّقوطِ، حيثُ تبدأُ عمليَّةُ تخديمِ الأهدافِ الإسلاميَّةِ والقِيَمِ الرَّبَّانيَّةِ لا خِدْمَتُها.

ولله دَرُّ القائِلِ :

إنِّي سَأُعَمِّمُ تَعْمِيمَا ... الحِزْبُ يُحَرِّمُ تَحْرِيمَا
يَا وَيْلَ مَصَائِبِ أُمَّتِنَا ... إسْلاَمٌ يَخْدُمُ تَنْظِيمَا

حينئذٍ؛ تَبْدَأُ الأحْكامُ تُفَصَّلُ على الأشخاصِ ، والحِيَلُ تُؤصَّلُ، حتى تُصْبِحَ لها مُصَنَّفاتٌ!

ولا يَنْبَغِي للعَبْدِ المُحِبِّ للهِ، الَّذي يُحِبُّ إخوانَهُ في اللهِ، أنْ يَظُنَّ أنَّ الدَّعوةَ إلى التزامِ المنهجِ ، وعَدَمِ التزامِ الأشخاصِ والشَّاراتِ واليافطاتِ : ارتدادٌ إلى الفُرقَةِ! وبَعْثَرَةٌ للجُهودِ!

إنَّ هٰذا الأصْلَ الَّذي ترتبِطُ بِهِ عَلاقاتُ المسلمينَ بعضِهِم ببعضٍ

ليسَ مِن الأمورِ الاختياريَّةِ، إنَّما هو تصحيحٌ لمسيرةِ المجتَمعِ المسلمِ، وإلغاءٌ للإقطاعاتِ البَشَريَّةِ في حَياةِ النَّاسِ، والتزامٌ بالإسلامِ الذي ارْتَضاهُ اللهُ ديناً، وبيَّنَهُ رسولُ اللهِ ﷺ أَتَمَّ بيانٍ»[1].

«والحاصلُ أنَّ الرابطةَ الحقيقيَّةَ التي تجمَعُ المفْتَرِقَ، وتؤلِّفُ المختلِفَ هي رابطةُ (لا إله إلَّا اللهُ)... فهِيَ الرابطَةُ التي تجْعَلُ المجتَمَعَ الإسلامِيَّ كُلَّهُ كأنَّهُ جَسَدٌ واحدٌ، وتجعَلُهُ كالبُنيانِ يشدُّ بعضُهُ بعضاً... فلا يجوزُ ألبتَّةَ النِّداءُ برابطةٍ غيرِها»[2].

وهٰذا كُلُّهُ يُعَدُّ «مِن محاسنِ الإسلامِ: أنَّهُ نَظَّمَ الحياةَ الاجتماعِيَّةَ تنظيماً دَقيقاً، ورَبَطَ أَهلَ الإيمانِ بروابطَ وثيقةٍ مِن الوُدِّ والإخاءِ، وأَوجَبَ عليهِم من حُقوقِ التَّعاوُنِ والوَلاءِ ما يكفَلُ وحْدَتَهُم الاجتماعيَّةَ، ويعوقُ كُلَّ روابطِ التَّنظيمِ الوضعيِّ، بحيثُ لا يُحتاجُ بعدَه إلى تنظيمٍ آخَرَ داخِلَ التَّنظيمِ الإسلاميِّ.

وقَدْ أَشارَ اللهُ تعالى إلى هٰذه الرَّوابطِ الوثيقةِ بقولِهِ:

﴿والمُؤْمنونَ والمُؤمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ﴾.

وبقَوْلِهِ: ﴿إنَّما المؤمِنُونَ إخْوَةٌ﴾.

---

(١) «حلاوة الإيمان» (ص ٥٢ ـ ٥٣)، للأخ سليم الهلالي.

وما يخالف كلامَه هنا مما هو واردٌ في كتابه «الجماعات الإسلامية» (ص ١٧٩ ـ الطبعة الأولى)؛ فمتردِّدٌ فيه!

(٢) «أضواء البيان» (٣ / ٤٤٧ ـ ٤٤٨) بتصرُّف، للعلامة محمد الأمين الشنقيطي.

وقد نوَّهَ رسولُ اللهِ ﷺ بهٰذه العلاقةِ الإيمانيَّةِ، وفخَّمَ شأْنَها، وبيَّنَ ما يترتَّبُ عليها مِن الحُقوقِ والآدابِ:

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«المُسْلِمونَ تتكافأُ دِماؤُهم، ويَسْعى بذِمَّتِهم أَدْناهُم، ويَرُدُّ عليهم أَقصاهُم، وهُم يَدٌ على مَن سواهُم»[1].

وقالَ ﷺ:

«تَرى المُؤمنينَ في تراحُمِهِمْ وتَوادِّهِم وتَعاطُفِهِم؛ كَمَثَلِ الجسدِ الواحدِ، إذا اشتكَى عُضواً؛ تَداعى لهُ سائرُ الجَسَدِ بالسَّهَرِ والحُمَّى»[2].

وقالَ: «المؤمنُ للمُؤمنِ كالبُنيانِ يَشُدُّ بعضُهُ بعضاً»[3].

... هٰذا غَيْضٌ مِن فَيْضٍ، وفَرْدٌ مِن عَدٍّ؛ مِمَّا أَرشدَ إليهِ رسولُ اللهِ ﷺ مِن حُقوقِ المسلمينَ، ومِمَّا أَوجَبَ عليهِمُ الإسلامُ مِن الارتباطِ والتَّعاوُنِ فيما بينَهُم...

وهٰذا التَّولِّي هو أَساسُ ارتباطِ المؤمنينَ فيما بينَهُم.

والقيامُ بهٰذا الوَلاءِ، والالتزامُ به: هُو مَعْنَى لزومِ الجماعةِ، والتَّخلِّي عن هٰذا الوَلاءِ يَعْني: الخُروجَ عن دائرةِ التَّنظيمِ الإسلاميِّ، والرجوعَ إلى

---

(١) رواه أبو داود (٤٥٣١)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، وأحمد (٢ / ١٩٢)؛ عن عبدالله ابن عَمْرو، بسند حسن.

(٢) رواه البخاري (١٠ / ٣٦٦)، ومسلم (٢٥٨٦)؛ عن النُّعمان بن بشير.

(٣) رواه البخاري (٥ / ٧١)، ومسلم (٢٥٨٥)؛ عن أبي موسى الأشعري.

التَفرُّقِ الجاهِلِيِّ الَّذي كانَ يَقومُ على أَساسِ العُنْصُرِ والقبيلَةِ واللُّغَةِ والوَطَنِ وغيرِها، ولذلك صرَّحَ رسولُ اللهِ ﷺ بأَنَّ الخروجَ عنِ الجماعَةِ خروجٌ عن الإِسلامِ، والموتُ عليهِ موتٌ على الجاهِلِيَّةِ»[1].

فمَا هِيَ الأَحاديثُ الوارِدَةُ في التزامِ (الجَماعَةِ)؟!

وما هِيَ (الجماعةُ) المُرادَةُ؟!

وما هُو الفرقُ بينَ (جماعاتِ المسلمينَ) و (جماعَةِ المسلمينَ)؟!

وما هِيَ الضَّوابِطُ لكُلٍّ مِن ذلك؟!

ooooo

(١) «الأحزاب السياسية في الإسلام» (٤٣ - ٤٤) باختصار.

المَبحثُ التَّاسعُ
الجَماعَةُ (مُصْطَلحٌ وبيانٌ)

وَرَدَ لفظُ (الجَمَاعةِ) في عدَّة أَحاديثَ نبويَّةٍ، تُوجِبُ على المسلمِ التزامَها، وتَنْهاهُ عن مُفارَقتِها.

مِن ذلك:

قولُهُ ﷺ:

«أنا آمُرُكُم بخمسٍ، اللهُ أَمَرَني بهِنَّ: السَّمْعُ، والطَّاعَةُ، والجِهادُ، والهِجْرةُ، والجَماعةُ؛ فإنَّ مَن فارَقَ الجماعَةَ قِيدَ شِبرٍ؛ فقدْ خلَعَ رِبْقةَ الإسلامِ مِن عُنُقِهِ. . .»(1).

وقولُهُ ﷺ:

«مَن خَرَجَ مِن الطَّاعَةِ، وفارَقَ الجماعَةَ، فماتَ؛ مَاتَ ميتَةً جاهِليَّةً»(2).

---

(1) رواه أحمد (٤ / ١٣٠ و٢٠٢ و٣٤٤)، والطيالسي (١١٦١)، وابن حبان (١٥٥٠)، وابن خزيمة (٩٣٠)، والحاكم (١ / ٢٣٦)؛ من طرق عن الحارث الأشعري، وسنده صحيح.

(2) رواه مسلم (١٨٤٨) عن أبي هريرة.

وقولُهُ ﷺ:

«مَن رأى مِن أميرِه شيئاً يكرَهُهُ؛ فَلْيَصْبِر؛ فإنَّه ليسَ أحدٌ يُفارِقُ الجماعَةَ شِبراً فيموتُ؛ إلاَّ ماتَ ميتةً جاهِليَّةً»(١).

وللجماعَةِ مَفْهومَانِ: لُغويٌّ وشَرْعِيٌّ:

فالمفهومُ اللُّغويُّ للجماعةِ هو: «ما اجتَمَعَ مِنَ النَّاسِ على أمرٍ ما، وأقَلُّهُ اثنانِ. . . ولا حَدَّ لأكثرِ الجماعَةِ، فقد تَبْلُغُ الآلافَ وآلافَ الآلافِ، وهُم جماعةٌ واحِدةٌ»(٢).

والجماعةُ بهٰذا المعنى تنطبقُ على العائلةِ في البيتِ، وعلى الطَّلَبَةِ في المَدْرَسةِ، وعلى العُمَّالِ في الشَّرِكَةِ. . . وهٰكذا. . .

فليستْ هِي ـ بيقينٍ ـ المُرادَةَ في الأحاديثِ الآنفةِ الذِّكْرِ. . . ولا يُقالُ ـ حينئذٍ ـ: «كُلُّ جماعةٍ اجْتَمَعوا على أمرٍ؛ لزمَ أن يكونَ لهُم إمامٌ مُطاعٌ»(٣)!!

فهٰذا قولٌ بلا دَليلٍ!! وجَرْيٌ وراءَ القالِ والقيلِ!! وإلزامُ ما لا يَلْزَمُ!!

---

(١) رواه البخاري (١٣ / ٥)، ومسلم (١٨٤٩)؛ عن ابن عباس.
وهٰذه الأحاديث الثلاثة تبيِّن ارتباطَ الإمارة بالسمع والطاعة بالجماعة، وأنَّها متلازمة، فإلزام أحد من المسلمين بطاعةٍ دون طاعة أمير المؤمنين ـ خلا طاعة الوالد والزوج ونحوها ـ هو تحكُّمٌ في الدين، باطلٌ بيقين، والمسألة سابغة الذَّيل، لعَلِّي أفردُ لها رسالة مستقلَّةً.

(٢) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٧)!

(٣) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٧)!

وكذا هُو ـ كَمـا سَلَفَ[1] ـ إطلاقٌ لِما قَيَّدَتْهُ نُصوصُ الشريعةِ. . . ومَشْيٌ على نَسَقِ الاستدلالِ بالعُمومِ في موطنِ الخُصوصِ . . . وهٰذا لا يجوزُ!

وأَعجَبُ مِن ذٰلك إطلاقُ القولِ بأَنَّ «الزَّكاةَ كالحَجِّ والصلاةِ عباداتٌ لا تصحُّ إلا بجماعةٍ وإمامٍ»[2]!

ومثلُهُ القولُ بأَنَّهُ «يجبُ على المسلِمِ أَنْ يلتزِمَ برأْيِ الإمامِ وجمهورِ النَّاسِ»[3].

أَيُّ إمامٍ هٰذا؟!

أَإمامُ جماعةِ كذا . . . وحزبِ كذا . . . وتنظيمِ كذا؟!

أَم هو إمامُ المسجدِ الفُلانيِّ . . . أَو الفُلانيِّ؟!

أَم هو رئيسُ «الجمعيَّةِ»؟! أَو زعيمُ «الطَّائفةِ»؟! أَو مسيِّرُ «الحَركَةِ»؟!

وجُمهورُ النَّاسِ! ما هي قيمةُ كثرَتهم؟

وما هُو ضابطُ هٰذا الالتزامِ؟

وما هي حدودُ ذٰلك الوجوبِ؟ وبأَيِّ حَقٍّ هُو؟!

وقياسُ إمارةِ المؤمنينَ العامَّةِ ومَن يُوَلِّيهِمْ إمامُ المُسلمينَ على غيرِها

---

(١) انظر المبحث الثاني من هٰذا الكتاب: (العمل الإسلامي بين الوسائل والغايات).

(٢) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ١١)!

(٣) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ١١)!

مِن اجتمـاعاتِ النَّاسِ مَعَ إطلاقِ القولِ بوجوبِ هٰذه الإماراتِ الفَرْعيَّةِ الحادثَةِ . . . كلُّهُ ليس مؤيَّداً بأَيِّ بُرهان . . . وليسَ عليهِ أَدنى حُجَّةٍ أو أيُّ بَيان ! !

والقياسُ في العِباداتِ وطرائِقِها ظاهِرُ البُطلان !

وَيكَـأَنَّ غمرةَ الانفعالاتِ (السياسيَّةِ)، وسَوْرَةَ (التحرُّكاتِ) الدَّعَويَّةِ تُنْسي الدَّاعيةَ (الحَرَكيَّ) أبجديَّاتِ أُصولِ الاستدلالِ الشَّرعِيِّ ! !

إذا عَرَفْنا ما سَبَقَ، وأَحَطْنا بهِ خُبْراً؛ نقولُ إذاً :

«مَا المقصودُ بـ (الجماعةِ) التي يأْثَمُ المسلمُ بتَرْكِها؟

هل المقصودُ (التنظيماتُ) الموجودَةُ في عصرِنا، والمُوزَّعَةُ في أرجاءِ الأرضِ ؟!

أم أَنَّ المقصودَ (جماعةُ المسلمينَ) المجتَمِعينَ على بَيْعَةِ سُلطانٍ مسلمٍ ؟

والَّذي يظهَرُ مِن النُّصوصِ أَنَّ المعنى المتعيَّنَ لـ (الجماعةِ) التي يأْثَمُ المسلمُ بمُفارَقَتِها هو (جَماعَةُ المسلمينَ) الَّذينَ على رأْسِهم إمامٌ مسلمٌ .

وإبـرازُ هٰذا الـمـعـنى ضروريٌّ في هٰذه الأيَّام ؛ لأنَّ النَّـظَرَ إلى (التَّنظيمِ)(١) على أَنَّهُ المقصودُ بـ (الجماعةِ) الواردَةِ في النُّصوصِ ، يُسَيْطِرُ

(١) والناظر في تعريف «التنظيم» عند أصحابه يرى العجب العُجاب، من هزالة الفكر ومُناقضة الصواب! فانظر: «التنظيم الحركي في الإسلام» (ص ١٥)!!

(عمليّاً) [أو قُلْ: حَركيّاً] على مواقِفِ ومشاعِرِ الكثرةِ الكاثِرَةِ مِن الَّذينَ يتحرَّكُونَ في إطارِ التَّنظيماتِ الإسلاميَّةِ المُعاصِرَةِ. . .

ويظهَرُ هٰذا الفهمُ الخاطىءُ في أجْلى صُوَرِهِ حينَ يترُكُ فَرْدٌ أو مجموعَةٌ تنظيماً مِن التَّنظيماتِ القائمةِ. . . وهٰذا يؤدِّي إلى مَآسٍ نفسيَّةٍ وأخلاقيَّةٍ مُدمِّرةٍ. . .

لذلكَ؛ فإنَّنا نُؤكِّدُ أنَّ كُلَّ تنظيمٍ مِن التَّنظيماتِ، أو حَركةٍ مِن الحَركاتِ، أو جماعةٍ مِن الجَماعاتِ؛ إنَّما هي جماعةٌ مِن المسلمينَ، وليسوا ـ متفرِّقينَ أو مجتَمِعينَ ـ (جماعةَ المسلمينَ)؛ كما أنَّ الذي لا ينتَسِبُ إلى تنظيمٍ إسلاميٍّ، أو حَرَكَةٍ إسلاميَّةٍ؛ فإنَّهُ لا يكونُ مُفارِقاً للجماعَةِ، وإذا ماتَ؛ لم تكُنْ ميتَتُهُ جاهِليَّةً»[1].

هٰذا كُلُّهُ؛ مَعَ الأخذِ بعينِ الاعتبارِ أنَّنا نتحدَّثُ عن وَضْعٍ قائمٍ، لا عن حُكْمٍ شَرْعيٍّ، إذ الحُكْمُ الشرعيُّ الذي لا مَجالَ للاختلافِ فيهِ هو ما سَنَخْلُصُ إليهِ ـ بَعْدُ ـ، وقد ظَهَرَتْ أماراتُهُ ـ قَبْلُ ـ: المَنْعُ مِن هٰذه الحِزبيَّاتِ الدَّخيلةِ على منهجِ الإسلامِ، والبعدُ عن كلِّ ما يؤدِّي إلى التفرُّقِ والاختلافِ.

هٰذا هو منهجُ أهلِ الحقِّ، إذ «أهلُ السُّنَّةِ والحديثِ أعظمُ النَّاسِ اتِّفاقاً وائتلافاً»[2]، وأهلُ الأهواءِ والانحرافِ أعظمُ الناسِ تحزُّباً واختلافاً.

---

(١) من كلام ـ عندي ـ للأخ الفاضل مشهور حسن، وما يعارضهُ ممَّا نُشِرَ في «نصيحة ذهبيَّة»؛ فله قصة ليس هنا موضع بيانها!

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٥١) لشيخ الإسلام ابن تيميَّة.

ومثلُ لفظِ (الجماعةِ) تماماً لفظُ (الإمامِ)، وهما مُتلازمانِ، مُرْتَبطانِ، لا يفترقانِ[1]، فلا جماعةَ إلَّا بإمامٍ، ولا يكونُ إمامٌ إلَّا إذا كانتْ جماعةٌ؛ كما قالَ الإمامُ أحمدُ رحمَهُ اللهُ فيما رواهُ ابنُ هانئٍ عنهُ في «مسائلِهِ» (رقم ٢٠١١) في شرحِ حديثِ: «مَن ماتَ وليسَ لهُ إمامٌ؛ ماتَ ميتةً جاهليَّةً»؛ قال:

«تَدْري ما الإمامُ؟ **الَّذي يجتمعُ المُسْلِمونَ عليهِ؛ كلُّهم يقولُ**: هٰذا إمامٌ؛ فهٰذا معناهُ».

ولا دَليلَ في الشَّرْعِ ـ أَلبَتَّةَ ـ على التفريقِ الحادثِ الذي سَمِعْناهُ وقَرَأْناهُ عن (بعضِهم) من أَنَّ هناكَ إمامةً عامَّةً... وإمامةً خاصَّةً!!

ثم الخَلْطُ بينَ (الإمامِ) و(الأميرِ) خَلْطٌ قبيحٌ، يترفَّعُ عنهُ المُدقِّقونَ مِن أَهلِ العلمِ!!

لذا؛ فإنَّ القولَ في واقعِ (الأميرِ الخاصِّ) أَنَّ «مَن **اسْتَحْسَنَ** أَمْرَهُ، وارتضى سيرَتَهُ وعَمَلَهُ ودَعْوَتَهُ؛ فلهُ أَنْ يلتزمَ بجماعتِهِ، ومَن كرِهَ ذٰلك، ورأى مَا هُو أفضلُ وأليقُ؛ فلهُ ذٰلك، **ولا حَرَجَ عليهِ**»[2]! قولٌ مُتهافِتٌ، يُنادي بعضُه على بعضٍ بالنُّكرانِ!!

فأَيْنَ ضوابطُ وحدةِ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ؟

وأَينَ حقيقةُ (البُنيانِ) الإسلاميِّ الأَوْحَدِ؟!

---

(١) انظر المبحث العاشر من هٰذا الكتاب: (كيف الأمر إذا لم تكن جماعةٌ؟).

(٢) «مشروعية العمل الجماعي» (ص ٣٦)!

وأينَ (الجَسَدُ) الواحدُ المُتداعي بعضُه لبعضِه . . . لا على بعضِه؟!

وكيفَ يجوزُ الفُتْيا بأمرٍ هٰكذا صورتُه وثمَرتُه، معَ ما استقرَّ في نُفوسِ أهلِ العلمِ وطُلَّابِهِ مِن «أنَّ اللهَ أمَرَ بالجماعةِ والائتِلاف، ونَهى عن البدعةِ والاختلاف»(١)؟!

وهل مَبْنى الاتِّباعِ الشَّرعِيِّ على الاستحسان؟!

أم على الدَّليلِ والبُرهان؟!

وهـلْ أنْ يكـونَ في بلدٍ ما «أكثـرُ مِن أربعينَ جمـاعـةً تدعـو إلى الإسـلام، ولكنْ كُلُّ جمـاعـةٍ تدعـو إلى إسـلامٍ غيرِ إسـلامِ الجماعةِ الأخرى»(٢)، **يُعَـدُّ هٰذا مِمَّا لا حَرَجَ فيه؟!**

هٰذا ما لا يَقولُهُ طالبٌ أو فقيه!

وخـلاصَـةُ القولِ في معنى الجماعَةِ: أنَّها تعني «الاجتماعَ على الإمامِ المُوافِقِ للكتابِ والسُّنَّة، وذٰلكَ ظاهرٌ في أنَّ الاجتماعَ على غيرِ سُنَّةٍ خارجٌ عن معنى الجماعَةِ المذكورة»(٣).

وهَلِ السُّنَّةُ تمدَحُ الفُرقةَ أم تذمُّها؟!

ومَن ذا قائلٌ بأنَّ الحزبيَّةَ (اجتماعٌ) لا (افتراقٌ)؟!

ونبيُّنا ﷺ يقولُ:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣ / ٢٨٥) لابن تيمية.

(٢) «الشورى في نظام الحكم الإسلامي» (ص ٣٣)، عبدالرحمن عبدالخالق.

(٣) «الاعتصام» (٢ / ٢٦٥) للشاطبي.

«الجماعةُ رحمةٌ، والفُرقةُ عذابٌ»(١).

وهٰذا أمْرٌ مُقَرَّرٌ عندَ أئمَّةِ العلمِ السائرينَ على نَهْجِ السَّلَفِ، الدَّاعينَ إليهِ، الذَّابِّينَ عنهُ:

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ(٢): «والبدعةُ مقرونةٌ بالفُرقةِ؛ كما أنَّ السُّنَّة مقرونةٌ بالجماعةِ».

إذاً؛ «لا بُدَّ مِن اجتماعِ الكلمةِ، **ولا يَجوزُ الخلافُ**، بل لا بُدَّ مِن الاجتماعِ، وهٰذا لا يكونُ إلَّا بتوحيدِ الصِّراطِ... لا يكونُ إلَّا بالتَّحاكُمِ في **كُلِّ صغيرٍ وكبيرٍ** إلى كلامِ اللهِ وكلامِ النبيِّ محمدٍ ﷺ»(٣).

○○○○○

---

(١) رواه أحمد في «المسند»، وابنُه في «زوائده» (٤ / ٢٧٨ و٣٧٥)، وابن أبي عاصم (٩٣)؛ عن النعمان بن بشير، بسند حسن.

(٢) «الاستقامة» (١ / ٤٢).

(٣) «الوصايا العشر للعاملين بالدعوة إلى الله» (ص ٢١)، عبدالرحمن عبدالخالق.

المَبْحَثُ العاشرُ

كيفَ الأمرُ إذا لم تكن جماعةٌ[1]؟

عن حُذيفةَ بنِ اليمانِ رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ:

كانَ النَّاسُ يَسأَلُونَ رسولَ اللهِ ﷺ عن الخيرِ، وكنتُ أسأَلُهُ عن الشَّرِّ مَخافَةَ أنْ يُدْرِكَني. فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! إنَّا كُنَّا في جاهليَّةٍ وشرٍّ، فجاءَنا اللهُ بهٰذا الخيرِ، فهَلْ بعدَ هٰذا الخيرِ مِن شرٍّ؟ قال: «نعم». قلتُ: وهل بعدَ ذٰلك الشَّرِّ مِن خيرٍ؟ قال: «نعم، وفيه دَخَنٌ». قلتُ: وما دَخَنُهُ؟ قال: «قومٌ يَهْدُونَ بغيرِ هَدْيي، تَعْرِفُ منهُم وتُنْكِرُ». قلتُ: فهلْ بعدَ ذٰلك الخيرِ مِن شَرٍّ؟ قال: «نعم؛ دُعاةٌ على أبوابِ جهنَّمَ، مَن أجابَهُم إليها؛ قَذَفوهُ فيها». قلتُ: يا رسولَ اللهِ! صِفْهُم لنا. قالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنا، ويتكلَّمونَ بألسنَتِنا». قلتُ: فما تأْمُرُني إنْ أدْرَكَني ذٰلك؟ قالَ: «تلزمُ جماعةَ المسلمينَ وإمامَهُم». قلتُ: فإنْ لم يَكُنْ لهُم جماعةٌ ولا إمامٌ؟ قالَ: «فاعْتَزِلْ تلكَ الفِرَقَ كُلَّها، ولو أنْ تَعَضَّ بأصلِ شجرةٍ، حتى يُدْرِكَكَ الموتُ

(١) هذا تبويب الإمام البخاري في «صحيحه»، كتاب الفتن، (رقم ١٢).

وأنتَ على ذٰلك».

رواهُ البُخاريُّ (٤٠٨٤)، ومسلمٌ (١٨٤٧).

وهٰذا الحديثُ جليلٌ عظيمٌ؛ لأنَّ فيهِ «تصريحاً واضحاً جدّاً يتعلَّقُ بواقِعِ المسلمينَ اليومَ، حيثُ إنَّهُ ليسَ لهُم جماعةٌ قائمةٌ وإمامٌ مُبايَعٌ، وإنَّما هُم أحزابٌ مُخْتَلِفةٌ اختلافاً فكريّاً ومَنْهجيّاً أيضاً.

ففي هٰذا الحديثِ أنَّ المسلمَ إذا أَدْرَكَ مثلَ هٰذا الوضْعِ؛ فعليهِ حينذاكَ ألَّا يَتحزَّبَ، وألَّا يَتكَتَّلَ معَ أيِّ جَماعةٍ أو معَ أيِّ فرقةٍ، ما دامَ أنَّهُ لا تُوجَدُ الجماعَةُ التي عليها إمامٌ مُبايَعٌ مِن المُسْلِمينَ»[1].

وقد شَرَحَ الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (١٣ / ٣٥) تبويبَ البخاريِّ على هٰذا الحديثِ بقولِهِ:

«والمعنى: ما الَّذي يفعَلُ المسلمُ في حالِ الاخْتِلافِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يقعَ الإجْماعُ على خَليفةٍ؟».

«وسياقُ الحَديثِ واضحٌ في أنَّ الحوارَ الَّذي جَرى بينَ رسولِ اللهِ ﷺ وبينَ حُذَيْفَةَ رضيَ اللهُ عنهُ كانَ حولَ الاجتماعِ والافتراقِ في مجالِ السِّياسَةِ.

والسُّؤالُ الأخيرُ ينطَبِقُ تماماً على الظُّروفِ التي استَجَدَّتْ على سَاحَةِ

---

(١) من كلام شيخنا العلَّامة الألباني حفظه الله، في شريط مسجَّل من أشرطة «سلسلة الهدى والنُّور» (رقم ٢٠٠ / ١) بإشراف أخينا محمد أبو ليلى.

العالَمِ الإسلاميِّ في أواخرِ الخِلافةِ العُثمانيَّةِ وبعدَ إلغائها.

والجوابُ يُوجِبُ الالتزامَ بطاعَةِ الأميرِ، والانضمامَ إلى رايتِه، فإذا وَصَلَ الحالُ إلى انتهاءِ الإمارَةِ بلا أميرٍ، وإعجابِ كُلِّ ذِي رَأْيٍ برأيِه؛ فالواجِبُ الابْتِعادُ عن جَميعِ الجَماعاتِ والفِرَقِ التي تَتَناطَحُ للحُصولِ على الإمارَةِ والسُّلْطَةِ، وكُلُّ هَدفها هو السُّلْطَةُ، وليس لها عَقيدةٌ واضِحَةٌ...

أمَّا إذا ظَهَرَ إمامٌ مسلمٌ عادِلٌ؛ فالواجِبُ السَّيْرُ خَلْفَهُ.

ومِن هُنا يَبْدو قُبْحُ ما تُبْنَى عليهِ الأحْزابُ السياسيَّةُ، فالأمْرُ بلزومِ الجماعةِ والإمامِ، والابتعاد عن الفِرَقِ كلِّها مهْمَا كَلَّفَ ذلك مِنْ مُعاناةِ الشِّدَّةِ: يَدُلُّ على مَدَى قُبْحِ التحزُّبِ والانقسامِ إلى الجَماعاتِ على أساسِ العَصَبيَّاتِ الجِنْسيَّةِ، والعُنْصُريَّةِ، والإقليمِيَّةِ، واللِّسانيَّةِ، وأمثالِها، وعلى أساسِ **الاخْتِلافِ في العَقيدةِ والأحْكامِ**.

فهٰذا الحديثُ يُعْطِينا مَوْقفاً ثابتاً مِن ظُروفِ هٰذا الزَّمانِ الذي نعيش فيه»[1]، وهُو ما يَجِبُ على المسلمِ فعلُهُ، وذلك بأَنْ «يعتزِلَ النَّاسَ كلَّهُم، ولو بأَنْ يَعَضَّ بأَصْلِ شَجَرَةٍ حتى يُدْرِكَهُ الموتُ، وذلك خيرٌ لهُ مِن دُخولِه بينَ **طائِفَةٍ لا إمامَ لهُم**؛ خشيةَ ما يَؤولُ مِن عَاقِبَةِ ذلكَ مِن فَسادِ الأحْوالِ باختِلافِ الأهواءِ وتَسيُّبِ[2] الآراءِ»[3].

---

(١) «الأحزاب السياسية» (ص ٨٨).

(٢) في «الأصل»: وبسبب! ولعلَّ الصواب ما أثبتُّ.

(٣) «عمدة القاري» (مجلد ١٢ / ج٢٤ / ص ١٩٣) للإمام العَيْني.

وقالَ الإمامُ ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ :

«. . . وفي الحَديثِ أَنَّهُ متى لم يَكُن للنَّاسِ إمامٌ ، فافْتَرَقَ النَّاسُ أَحْزاباً ؛ **فلا يَتَّبِعْ أَحَداً في الفُرْقَةِ** ، ويَعْتَزِلِ الجميعَ إنْ استطاعَ ذٰلكَ ، خشيةً مِنَ الوُقوعِ في الشَّرِّ»[1] ، **إذْ في الافتراقِ مشابَهَةٌ لأهلِ الجاهلِيَّةِ الذينَ** «لم يَكُنْ لهُم إمامٌ يجمَعُهُم على دِينٍ ، ويتأَلَّفُهُم على رأْيٍ واحِدٍ ، بل كانوا طَوائِفَ شَتَّى ، وفِرَقاً مُختلِفينَ ، آراؤهُم مُتناقِضَةٌ ، وأَدْيانُهُم مُتبايِنَةٌ»[2] .

وهٰذا ما يُنَزِّهُ اللهُ سُبحانَهُ عنه أَهْلَ الإسلامِ ، على مرِّ العُصُورِ واختلافِ الأَحْوالِ .

وها هُنا تَنْبيهانِ :

الأَوَّلُ : ما قالَهُ الإمامُ الشافِعِيُّ رحِمَهُ اللهُ في كِتابِهِ «الرسالة» (رقم **١٣١٩ و١٣٢٠**) عن جماعةِ المسلمينَ ولزومِها :

«إذا كانتْ جَماعَتُهُم مُتفَرِّقَةً في البُلدانِ ؛ فلا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يلزَمَ جَماعَةَ أَبدانِ قومٍ مُتَفَرِّقينَ ـ وقد وُجِدَتِ الأبدانُ تكونُ مُجتمِعةً مِن المسلمينَ والكافِرينَ والأَتْقياءِ والفُجَّارِ ـ ، فلم يكُنْ في لُزومِ الأبدانِ معنى ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ ، ولأنَّ اجتماعَ الأبدانِ لا يصنَعُ شيئاً ، فلم يَكُنْ للُزومِ جماعَتِهِم معنىً ؛ **إلَّا ما عليهِ جماعَتُهُم مِن التَّحليلِ والتَّحريمِ والطَّاعَةِ فيهما** .

---

(١) نقله عنه في «فتح الباري» (١٣ / ٣٧) وأقرَّه، وعنهما العلَّامة محمد رشيد رضا في «الخلافة» (ص ٢٣)، وكذا شيخنا الألباني في تتمَّة كلامه المنقول عنه آنفاً.

(٢) «العُزلة» (ص ٥٨ ـ طبع دمشق) لأبي سُليمان الخطَّابي.

ومَن قالَ بما تَقولُ بهِ جماعَةُ المسلمينَ؛ **فَقَدْ لَزِمَ جماعَتَهُم**، ومَن خالَفَ ما تقولُ بهِ جماعةُ المسلمينَ؛ فقد خالَفَ جماعَتَهُم التي أُمِرَ بلُزومِها، وإِنَّما تكونُ الغفلةُ في الفُرقةِ، فأَمَّا الجماعةُ؛ فلا يُمْكِنُ فيها كافَّةً غفلةٌ عنْ مَعنى كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، ولا قياسٍ، إِنْ شاءَ اللهُ».

لِمِثْلِ هٰذا ـ في غِيابِ جَماعةِ المسلمِينَ ـ قالَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ مقالَتَهُ الذَّهبيَّةَ المعروفةَ:

«الجماعةُ ما وافقَ الحَقَّ ولو كُنْتَ وحْدَكَ»[1].

ولا مكانَ لتحزُّباتٍ، وتفرُّقٍ، وتَمَحْوُرٍ... إِنَّما الالتقاءُ على المنهجِ، والالتفافُ حولَ السَّبيلِ المستقيمِ، والصِّراطِ البَيِّنِ الرَّشيدِ.

الثَّاني: أَنَّهُ لا يَفْهَم أحدٌ مِن استِدْلالِنا بالحديثِ على المنعِ من هٰذه الحـزْبيَّاتِ المُفَرِّقةِ أَنَّنا نقولُ «بعدَمِ العَمَلِ لاستئنافِ الحياةِ الإسلاميَّةِ، وتكوينِ مجتمعٍ ربَّانيٍّ، بل إِنَّ هٰذه الأمورَ هي ثمرَةُ الاتِّباعِ لسُنَنِ الهُدى، وإِنْ قَلَّ السَّالكونَ، فالعِبْرَةُ بمَن صَدَقَ، وليستْ بمَنْ سَبَقَ، وفي الكيفِ لا الكَمِّ»[2].

فقولُهُ ﷺ في الحديثِ: «... ولو أَنْ تَعَضَّ بأَصْلِ شَجَرةٍ...» لا يستلزمُ الأمرَ بالبُعْدِ عن المسلمينَ، أو تَرْكَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عَنِ المُنْكَرِ، وذلك بـ (عَضِّ الشَّجَرِ)! واعتزالِ المسلمينَ بالكُلِّيَّةِ!! كما توهَّمَ ـ بغيرِ حقٍّ ـ بعضُهُم!!

(١) رواه اللالكائي في «السُّنَّة» (رقم ١٦٠).

(٢) «مؤلَّفات سعيد حوَّى دراسة وتقويماً» (ص ١٧٠)، سليم الهلالي.

والحَقُّ خلافُ ذٰلك، إذْ حرفُ (لو) في لُغةِ العَرَبِ[1] يُفيدُ الامتناعَ للامتناعِ ؛ أيْ: امتناعَ الشيءِ لامتناعِ ضِدِّهِ، فلَطَالَما امتَنَعَتْ مقارفةُ الفِرَقِ، ومقاربةُ الأحْزابِ ـ وهُو ما أُمِرَ بالبُعْدِ عنهُ والامتناعِ منهُ ـ امْتَنَعَ العَضُّ بأصلِ الشَّجَرِ، فالمَعْنى إذاً أنَّهُ: «لو كانَ الاعتزالُ مِن تلكَ الفِرَقِ بالعَضِّ؛ فلا تَعْدِلْ عنهُ»[2]؛ لما يحتويهِ هٰذا الأمرُ مِن حَضٍّ ومبالغةٍ وتشديدٍ.

فالأمرُ بالاعتزالِ إنَّما هو مسَلَّطٌ على مَواطِنِ الفتنةِ ومواضعِ الفُرقةِ، ولا يلزمُ ذلك ـ ألبتَّةَ ـ أنْ تتركَ «أُمَّةُ الإسلامِ وظيفَتَها المفروضَةَ عليها التي أنْـزَلَ اللهُ بهـا كُتُبَهُ، وأرْسَلَ رُسُلَهُ: الأمرَ بالمعروفِ، **وأعظَمُهُ التَّوحيدُ**، والنَّهيَ عنِ المُنْكَرِ، **وأرْذَلُـهُ الشِّرْكُ باللهِ تعالى**، مؤسَّسَةً القيامَ بها على العلمِ، وضَبْطِ النَّفسِ بالموضوعيَّةِ، محفوفةً بالرِّفْقِ، والصَّبْرِ، واليَقينِ»[3].

لا كحالِ أُمَّتِنا اليومَ، إذ «ابتُلينا بمَن يتصَدَّرُ الدعوةَ إلى اللهِ سُبحانَه وتعالى، فيستَحِلُّونَ الاغتيالاتِ السياسيَّةَ، والأعمالَ الهَمَجيَّةَ الغَوْغائيَّةَ، والاستعانَةَ على الباطِلِ بالباطِلِ»[4]، فعَطَّلُوا بذلك تلكَ المهمَّةَ الشريفةَ، والوظيفةَ المُنيفةَ، وهم يحسَبونَ أنَّهم يُحسِنونَ صُنْعاً!!

---

(١) «معجم النحو» (ص ٣١٥)، عبدالغني الدقر.

(٢) «عمدة القاري» (٢٤ / ١٩٤).

(٣) «حكم الانتماء» (ص ٩١).

(٤) «فصول في السياسة الشرعية» (ص ٨٧)، عبدالرحمن عبدالخالق.

المبحث الحادي عشر

تَحْريمُ الحِزْبيَّةِ

مِن بَدَهيَّاتِ الأمورِ عندَ المسلمينَ كافَّةً «أنَّ الإسلامَ رَبَط المسلمينَ برابطةٍ لا يُمْكِنُ لأيِّ تنظيمٍ وضعيٍّ مهْمَا حَصَلَ عليهِ مِن القُوَّةِ والدِّقَّة أنْ يَصِلَ إلى مِثْلِها، وأنَّ العلاقةَ أو الأخُوَّةَ الإسلاميَّةَ هي أَساسُ الولاءِ والبَراءِ في الإسلامِ، فالمسلمُ وليُّ المسلمِ، سواءٌ عَرَفَهُ أم لم يَعْرِفْهُ، بل ولو كانَ أَحَدُهُما في المَشْرِقِ والآخَرُ في المغرِبِ[1].

وهٰذا يَعْني أَنَّ الإسلامَ لا يتحمَّلُ في داخِلِهِ تنظيماً آخَرَ بحيثُ تكونُ أُسُسُ ذٰلكَ التَّنظيمِ وقواعِدُهُ أساساً للوَلاءِ والبَراءِ؛ لأنَّ هٰذا النَّوْعَ مِن التَّنظيمِ يقتَضي أَنَّ مَن انْتَظَمَ فيهِ؛ يستَحِقُّ العونَ والنُّصْرةَ والإخاءَ وغيرَها

---

(١) روى اللالكائيُّ في «شرح أصول السنة» (رقم ٥٠) عن يوسف بن أسباط قولَه: سمعتُ سفيان الثوري يقول:

«إذا بَلَغَكَ عن رجل بالمشرق صاحب سنَّة، وآخَرَ بالمغرب، فابعثْ إليهما بالسلام، وادعُ لهما، ما أقلَّ أهل السنة والجماعة!».

هذا هو (التنظيمُ) الرَّبَّانيُّ لعلاقات المسلمين من أهل السنَّة بعضهم مع بعض.

فليَتَّقِ اللهَ الحزبيون ودُعاة (التنظيمات) البدعية المفرِّقة، الذين يُقيمونَ علاقاتهم ولاءً وبراءً وَفْقَ (لوائح) حزبهم، و(قواعد) تنظيمهم.

مِن الحُقوقِ، ومَن لم يَنْتَظِمْ فيهِ؛ لا يستحِقُّ تلكَ الحقوقَ، معَ أَنَّ الإسلامَ أَعطى المسلمَ جميعَ هٰذه الحقوقِ لمُجَرَّدِ كونه مُسْلِماً، **لا لِسَبَبٍ آخَرَ**.

ومِن هُنا يُتَبَيَّنُ معنى قولِه ﷺ:

«لا حِلْفَ في الإسلامِ، وأَيُّما حِلْفٍ كانَ في الجاهِلِيَّةِ؛ لم يَزِدْهُ الإسلامُ إلَّا شدَّةً»(١).

وذٰلكَ أَنَّ الإسلامَ لمَّا قضى على جَميعِ الموادِّ الَّتي كانتْ أَساسَ الولاءِ والبَراءِ في الجَاهليَّةِ، وجَعَلَ الإسلامَ نفسهُ مادَّةَ الولاءِ والبَراءِ، وجَعَلَ جميعَ المسلمينَ سواسيةً في الحقوقِ؛ لم يبْقَ عنـدَهُ مجالٌ لتعـدُّدِ الجماعاتِ والكُتلاتِ المُتَفَرِّقَةِ، **بحيثُ لا يكونُ لإحداها حقوقٌ وعلاقاتٌ بالأخْرى حتى يُحْتاجَ إلى عقدِ التَّحالُفِ بينَها**.

فالحديثُ يُفيدُ أَنَّ التحزُّبَ والافتراقَ إلى جماعاتٍ وأَحزابٍ أَمرٌ لا يُطابِقُ معنى الإسلامِ ولا يُتَصَوَّرُ فيهِ»(٢)؛ «لأنَّ مجرَّدَ التمييز بمُحالَفَةٍ خاصَّةٍ يَجْعَلُ غيرَ الحَليفِ في مكانٍ أَدْنى مِن الحَليفِ»(٣)، وهٰذا لا يجوزُ في شرعِ اللهِ، إذِ الدُّنُوُّ والعلوُّ مردُّهُ للطَّاعَةِ لا لغيرِها ممَّا يُخالِفُ الائتلافَ والجَماعَةَ.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ(٤) رحمَهُ اللهُ:

---

(١) رواه مسلم (٢٥٣٠) عن جُبير بن مُطْعِم.

(٢) «الأحزاب السياسية» (١ / ١٢٣)، و«تنبيه أولي الأبصار» (ص ٢٥٢).

(٣) «مصنَّفة النظم الإسلاميّة» (ص ٣٣١)، وعنها: «حكم الانتماء» (ص ١٢٣).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ١٦٤)، و«الفتاوى العراقية» (ص ١٠٠ ـ ١٠١) له.

«وليسَ لأحـدٍ أنْ يُنَصِّبَ للأمَّـةِ شخصـاً يَدْعـو إلى طريقتِهِ ويُوالِي ويُعادِي عليها غيْرَ النبيِّ ﷺ، ولا يُنَصِّبُ لهُم كلاماً يُوالي عليه ويُعادِي غير كلامِ اللهِ ورسـولِهِ وما اجْتَمَعَت عليهِ الأمَّةُ، بل هٰذا **فِعْلُ أهلِ البِدَعِ**، الَّذينَ يُنَصِّبونَ لهُم شَخْصاً أو كلاماً يُفرِّقونَ به بينَ الأمَّةِ، يُوالونَ بهِ على ذٰلكَ الكلامِ، أو تلكَ النِّسبةِ ويُعادُونَ».

«وهٰـذهِ حالُ كثيرٍ مِن الجَماعاتِ والأحزابِ الإسلاميَّةِ اليومَ: أَنَّهُم يُنَصِّبـونَ أَشْخـاصـاً قادةً لهُم، فيُوالـونَ أولياءَهُم، ويُعـادُونَ أعـداءَهُم، ويُطيعُونَهُم في كُلِّ مَا يُفْتُونَ لهُم؛ دُونَ الرُّجوعِ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ، ودونَ أنْ يسألوهُم عن أدِلَّتِهِم فيما يقولونَ أو يُفْتُونَ.

ومِثْلُ هٰذه المناهجِ لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ أساساً للتَّغييرِ ووحدةِ صفِّ المسلمينَ، بل ولم يَحْدُثْ أن توحَّدَتْ كلمةُ المسلمينَ على مذهبٍ مِن المـذاهِبِ، أو **على حِزْبٍ مِن الأحْـزابِ**؛ رُغْمَ المُحاوَلاتِ التي بَذَلَتْها بعضُ الدُّوَلِ مِن أجْلِ فرضِ ذٰلكَ المذهبِ، أو ذاكَ الاتِّجاهِ القَبَليِّ أو الحِزْبيِّ»[1].

«وفي إطارِ هٰذا المعنى يُمكِنُ فهمُ حُكْمِ الأحزابِ السياسيَّةِ في الإسلامِ:

فإنَّ الأحزابَ السياسيَّةَ تُنَظِّمُ أَهلَها على أُسُسٍ وقواعِدَ تختارُها، ثم تجعَلُ الانتماءَ إلى الحزبِ أَساسَ الولاءِ والبَراءِ...

---

(١) «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» (١ / ١٦)، محمد سرور زين العابدين.

فالحِزْبُ حينما يُحْسِنُ إلى مَنْ لمْ يَدْخُلْ فيهِ، لا يتعامَلُ معهُ إلَّا معامَلَةً لا تزيدُ على البرِّ والإقساطِ الَّذي سَمَحَ اللهُ للمسلمينَ أنْ يُعامِلوا بهِ المشركينَ في قوله:

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذينَ لَمْ يُقاتِلُوكُمْ في الدِّينِ ولَمْ يُخرِجوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وتُقْسِطوا إليهِمْ﴾.

أمَّا الولاءُ الذي هُو فوقَ هذا البرِّ؛ فإنَّ الحِزْبَ لا يُعامِلُ بهِ إلَّا مَن دَخَلَ فيهِ، وانْتَمى إليهِ.

بعدَ ذٰلكَ أقولُ: إذا قُلْنا بتكوينِ الأحزابِ السياسيَّةِ في الإسلامِ؛ فالحِزْبُ إمَّا أنْ يَجْعَلَ الإسلامَ أساسَ الولاءِ والبَراءِ، أو يَجْعَلَ أمراً آخرَ غيرَهُ، فإنْ جعَلَ الإسلامَ هُو الأساسَ؛ **فإنَّ الإسلامَ لا يحتاجُ إلى إقامَةِ حِزْبٍ آخَرَ**، أو تنظيمِ جماعةٍ أُخْرى، بل هُو نفسُهُ يَكْفي لذٰلكَ»[1].

«والمقصودُ أنَّ الشريعةَ المطَهَّرَةَ قد **حَرَّمَتْ** كُلَّ ما مِن شأْنِهِ أنْ يَقْطَعَ صِلَةَ المسلمِ بأخيهِ المسلمِ، كما أنَّها **أَلزمَتْ وأَوْجَبَتْ** كُلَّ ما يُؤدِّي إلى ربطِ صِلَةِ المسلمِ بأخيهِ المسلمِ، ومحبَّتِه له»[2].

بذا؛ يكونُ قد ظَهَرَ الحُكْمُ، وبانَ القولُ، واستَقَرَّ المنْعُ[3]؛ مؤيِّداً

---

(١) «الأحزاب السياسية» (ص ٤٦).

(٢) «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية» (ص ٣٢) عبدالرحمن عبدالخالق.

(٣) وانظر مقال شيخنا الأستاذ محمد إبراهيم شقرة: «نظرة موضوعية في التعدُّدية والحزبيَّة»، المنشور في «جريدة الدستور الأردنية» (يوم الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٩٠)، ففيه ما يؤيِّد هٰذا المنع.

ذلك كلُّه بوجوهٍ كثيرةٍ: عقليَّةٍ ونقليَّةٍ، داخِليَّةٍ وخارجيَّةٍ، ممَّا لا يستطيعُ أحدٌ دفْعَهُ ـ بإذنِ الله ـ إلَّا بالكلماتِ الجوفاءِ... والنَّكيرِ... والتَّنفيرِ...

وذا لا يُسَوَّى بالنَّقيرِ!!

والفَتْوى الصَّادِرَةُ[1] مِن اللجنةِ الدَّائمةِ للبُحوثِ العلميَّةِ والإفتاءِ لهيئَةِ كِبارِ العُلَماءِ في المملكةِ العربيَّةِ السعوديةِ (رقم ١٦٧٤) بتاريخ (٧ / ١٠ / ١٣٩٧هـ) برئـاسة الشيخ العلاَّمة عبدالعزيز بن باز تؤكِّدُ هٰذا المَنْعَ، وتتبنَّى القولَ بالتَّحريم[2].

وكتابُ «حُكم الانتماءِ إلى الجَماعاتِ والأحْزابِ الإسلاميَّةِ» لفضيلَةِ الشيخ بكر أبو زيد، رئيس مجمع الفِقه الإسلاميِّ؛ فيهِ تَجْلِيَةٌ واضحةٌ لهٰذه القضيَّةِ المُهِمَّةِ؛ بالدَّلائلِ المُنيرة، والحُجَجِ الوَفيرة.

وهُو ما لا يسعُ مُنْصِفاً ردُّهُ...

وما لا يستطيعُ مُبْطِلٌ نقضَهُ...

ooooo

---

(١) وعنها كتاب «منهج السلف في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين» (ص ٤٠) للشيخ صالح السُّحَيمي.

(٢) وفي كلام شيخنا محدِّث العصر محمد ناصر الدين الألباني المنشور في تسجيلاته والمنقول عن مجالسه وفتاويه: الكثيرُ الكثيرُ ممَّا يثبِّتُ القولَ بتحريم التحزُّبِ وبيان انحرافاتها وأخطارها، ولو جُمِعَت كلماتُه ـ حفظه الله ـ في ذلك؛ لخرجَتْ في كتابٍ مستقلٍّ، وقد سَبَقَ شيءٌ منه.

المبحثُ الثاني عَشَر

الحِزبيَّةُ : صورٌ ومظاهِرُ

ممَّا لا يختَلِفُ فيهِ أَهلُ العلمِ أَنَّ «تبديلَ الأسماءِ لا يوجِبُ تبديلَ الحقائِقِ»(١)، فالقبيحُ لا يُصْبِحُ حسناً إِذا سمَّيناهُ: جميلاً! والشَّرُّ لا يصبِحُ خيراً إِذا سمَّيْناهُ: صالحاً!! وهٰكذا...

فالفُرقةُ لا تصبِحُ شرعيَّةً إِذا سمَّيْناها وحدةً!!

والضَّعْفُ لا يُصْبِحُ قوَّةً إِذا سمَّيْناهُ شِدَّةً!!

والحِزْبيَّةُ لا تُصْبِحُ ديناً إِذا سمَّيْناها (عَمَلاً جَماعِيّاً)!!

أَو إِذا قُلْنا: (جَماعة)!

أَو: (جَمعِيَّة)!

أَو: (لَجْنَة)!

أَو: (حَركَة)!

وعليهِ فَقِسْ...

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (ص ١٥٣)، و«إعلام الموقعين» (٣ / ١٣٠)؛ كلاهما لابن القيِّم، وانظر ما تقدَّم (ص ٥٦).

فالعِبْرَةُ بالمسمَّيَاتِ والحقائِقِ، لا بالأسماءِ والمظاهِر!!

فالممنوعُ شَرْعاً «لا يَتَغَيَّرُ حُكمُهُ بتغيُّر هيئاتِه، وتبديل رَسْمِهِ»(١).

ومثلُ هٰذه الأسماءِ قد تكونُ صغيرةً... فتُصْبِحُ ذاتَ أخطارٍ كبيرةٍ؛ لذا؛ «فاحْذَرْ صِغارَ المُحْدَثاتِ مِن الأمُورِ؛ فإنَّ صغارَ البدعِ تعودُ حتى تَصيرَ كِباراً، وكذلكَ كلُّ بدعةٍ أُحْدِثَتْ في هٰذه الأمَّةِ، **كانَ أوَّلُها صغيراً يُشْبِهُ الحَقَّ، فاغْتَرَّ بذٰلكَ مَنْ دَخَلَ فيها، ثم لمْ يستَطِعْ المَخْرَجَ منها، فعَظُمَتْ، وصارَتْ ديناً يُدانُ بها**»(٢).

وكم جَنَتْ مثلُ هذه (الأسماءِ) و(المصطلحاتِ) العائمةِ... البعيدةِ عنِ الوضوحِ... على الإسلامِ والمُسْلمينَ.

وهكذا هٰذه الحِزبيَّاتُ المعاصِرَةُ... والتجمُّعاتُ الحاضرةُ...

كانتْ بداياتُها نيَّاتِ خيرٍ... ثم أصبحَتْ تكتُّلاتٍ تُرادُ لِذاتِها، وحينئذٍ دخلت «النظرةُ التسويغيَّةُ الحامِلَةُ لتسخيرِ النُّصوصِ للدِّلالةِ على واقعِ جماعةٍ ما، وما لَها مِن تنظيمٍ... و... إلخ، وهٰذا منهجٌ معكوسٌ، إذ الأصلُ شَرْعاً: العَمَلُ بالدَّليل»(٣)؛ **مِن غيرِ تحريفٍ ولا تأْويلٍ!!**

«فانْظُرْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ كُلَّ مَن سمِعْتَ كلامَهُ مِن أهْلِ زَمانِكَ خاصَّةً، **فلا تَعْجَلَنَّ، ولا تَدْخُلَنَّ في شيءٍ منهُ حتى تَسْأَلَ وتَنْظُرَ:**

---

(١) «إغاثة اللهفان» (١ / ٣٤٩) لابن القيِّم.

(٢) «شرح السنة» (رقم ٥) للبربهاري.

(٣) «حكم الانتماء» (ص ١٣٧).

هل تَكَلَّمَ فيه أَحَدٌ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ، أو أحدٌ مِن العُلماءِ؟!

فإنْ أَصَبْتَ فيهِ أثراً عنهُم؛ فتمسَّكْ بهِ، **ولا تُجاوِزْهُ لشيءٍ، ولا تَخْتَرْ** عليهِ شيئاً فَتَسْقُطَ في النَّارِ»[1].

وها هُنا أمرانِ مُهِمَّانِ يجبُ التَّنبيهُ عليهِما:

أَوَّلاً: العاطفةُ الجيَّاشَةُ في النُّفوسِ، إنْ لم تُحْكَمْ بدلائِلِ الحقِّ كِتاباً وسُنَّةً؛ أَضْحَتْ شَرّاً ووبالاً على أصحابِها...

فحُبُّ الخَيْرِ... وحُبُّ العَمَلِ للإسلامِ... وحُبُّ الدَّعوةِ إلى اللهِ... كلُّهُ مقرونٌ بالأدلَّةِ الشرعيَّةِ، ومحفوفٌ بنصوصِ الهُدى... فلا يجوزُ الخروجُ عنها إلى مَا سِواها بحُجَّةِ الأفْضليَّةِ... أو سُرعَةِ النَّتيجَةِ... أو (التنسيق)، و(التَّنظيم)، و(الترتيب)... زعموا!

فلا ترتيبَ إلَّا ما ورَدَ في الشَّرْعِ...

ولا تَنْسيقَ إلَّا ما صحَّ عن سيِّدِ الخَلْقِ...

ولا تنظيمَ إلَّا ما جاءَنا في الإسلامِ...

ثانياً: امْتَحِنْ نَفْسَكَ - يا عَبْدَ اللهِ - فيما أنتَ مُواقِعُهُ مِن (عَمَلٍ) قد تَظُنُّهُ (شرعيّاً)، فيكونُ (بِدْعيّاً):

أ - هل تَنْدَفِعُ إلى أفرادٍ مِن غيرِ حِزْبِكَ ممَّنْ هُم أَفْقَهُ وأعلَمُ؛ كانْدِفاعِكَ إلى أفرادِ حِزْبِكَ ممَّن هُم أقلُّ علماً... وأَنْقَصُ فهماً؟

---

(1) «شرح السنة» (رقم ٥).

ب ـ هل تَنْدَفِعُ أيمانيّاً لعَمَلِ الخير، والدَّعوةِ إلى اللهِ، وبسلوكِ طريقِ الشَّرعِ ؛ كالذِّكْرى والتَّذكير؟! أَم يكونُ دافِعُكَ أوامِرَ حِزْبِكَ[1]... وتوجيهاتِ رئيسِكَ... وتنظيراتِ قائدِكَ؟!

جـ ـ هل تُحافِظُ على سُنَنِ الإسلامِ وأوامِرِه؛ كمحافَظَتِكَ على (قواعِدِ) حِزْبِكَ... و (مجالِسِ) جماعتِكَ... و (مواعيدِ) فِرْقَتِكَ؟!

لا أَنتَظِرُ ـ يا أُخيَّ ـ منكَ جَواباً...

فكما يُقالُ: «كُلُّ امرِىءٍ حَسيبُ نفسِهِ».

ثُمَّ عليكَ أَلَّا تَظُنَّ أنَّ الحزبيَّةَ ـ فقطْ ـ شعارٌ... وشارة!!

أو بَيْعَةٌ... وإمارة!

بل هِيَ تطبيقٌ... ومعامَلَةٌ... وإدارة...

فليسَ الحِزْبُ ـ فقطْ ـ ما سُمِّيَ (حِزْباً)، أو (تنظيماً)، أو (جماعةً)!! كما يُوهِمُهُ أو يتوهَّمُهُ (بعْضُهُم)!

«ومَعْلومٌ أنَّ تلكَ **المفاسِدَ تابِعَةٌ لحَقائِقِها، لا تَزُولُ بتَبَدُّلِ أَسمائِها، وتغيُّرِ صُوَرِتها**»[2].

﴿واللهُ عَليمٌ بذاتِ الصُّدُورِ﴾.

---

(١) ولا أقول: مصالحك الشخصيَّة! إذ «من المناهج الجانحة في الدعوة تحويلُ العَمَل الجماعيِّ ليكونَ هدفاً في ذاته يحقِّق المنافعَ الماديَّة لأصحابه»!!

كما قاله الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في «مجلة الفرقان» (عدد ١٧ / ص ٢٤).

(٢) «إغاثة اللهفان» (١ / ٣٥٣).

المَبْحث الثَّالث عَشَر
شُبُهاتٌ والجوابُ عنها

وقد استدلَّ بعضُ دُعاةِ الحزبيَّةِ بشيءٍ مِن النُّصوصِ الشرعيَّةِ ومقالاتِ أهلِ العلمِ ؛ لِيُسَوِّغوا بها حزبيَّتَهُم وتكتُّلَهُم، وهي كُلُّها مردودةٌ عليهِم، منعكِسَةٌ إليهِم، «ولولا أَنْ يَعْثُرَ على مثلِها جاهِلٌ فيَغْتَرَّ؛ لم يَصْلُحْ ذِكْرُها»[1]:

فأَهَمُّ ما يستدلُّونَ بهِ أُمورٌ:

الأوَّلُ: تَنزيلُ النُّصوصِ الشرعيَّةِ الكثيرةِ الوارِدَةِ في أَميرِ المؤمنينَ والإمامَةِ الكُبْرى على هٰذه الجماعاتِ الدَّعَوِيَّةِ والأَحْزابِ (الدِّينيَّةِ)!!

وهُم (!) يعلمـون خَطَر هٰذا الاستدلالِ ، وبُطلانَ هٰذا التَّنزيلِ ، ويعتَرِفونَ[2] أَيضاً (!) أَنَّ هٰذه النصوصَ كلَّها الأمرُ فيها «مُنْصَبٌّ كلُّهُ على الإمامَةِ الكُبْرى»[3].

---

(١) «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٣١٤).

(٢) كما اعترف عبد الله علوان في رسالته «بين العمل الفردي والعمل الجماعي» (ص ٧٩) !!

(٣) المرجع السابق نفسه!!

ومعَ ذٰلك يستدلُّونَ!!

فلماذا؟!

ولقدْ أبْطَلْنا في المبحثِ التَّاسعِ (الجماعَةُ: مصطلَحٌ وبيانٌ) هٰذا الاستدلالَ، وبيَّنَّا أنَّهُ نقضٌ لأصولِ الاستدلالِ العلميِّ، وسببٌ لتفْتيتِ وحْدَةِ الأمَّةِ.

الثَّاني: مُقايَسَةُ بعضِ الفرائضِ الإسلاميَّةِ المرتبطةِ بالتأْدِيَةِ الجماعيَّةِ على أُساليبِ الدعوةِ ووسائلِ نَشْرِها!!

وهُو قياسٌ في العِبادةِ... وهو باطلٌ؛ إذِ المُنْطَلَقُ في هٰذهِ الأمورِ كُلِّها هو التعبُّدُ المَحْضُ... وإلاَّ لأمَرْنا ـ مَثلاً ـ بأنْ نُصَلِّيَ السُّنَنَ الرَّواتِبَ والنَّوافِلَ التطوُّعيَّةَ جماعةً أيضاً، إذْ «دِينُنا جماعِيٌّ»[1]!!

فإنْ قيلَ: لا؛ فإنَّ هٰذا لم يَرِدْ في الشَّرْعِ!!

قُلْنا: نعمْ؛ وذاكَ أيضاً لم يَرِدْ في الشَّرْعِ، ولا فَرْقَ!!

ولقد سَبَقَ في المبحث الثَّاني: (العملِ الإسلاميِّ بينَ الوسَائلِ والغَايَاتِ) زيادةُ تفصيلٍ وبيانٍ، فأغْنى عَنِ التِّكرارِ.

الثَّالثُ: قولُهُ تعالى:

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعونَ إلى الخَيْرِ ويَأْمُرونَ بالمَعْروفِ ويَنْهَوْنَ عَنِ

---

(1) كما يُدَنْدِنون! وانظر: «الدعوة الإسلامية فريضة شرعيّة» (ص ٣٧)، صادق أمين!! و«التنظيم الحركي في الإسلام» (ص ١٨)، و«مشروعية العمل الجماعي» (ص ١٠ - ١١)!!

المُنْكَرِ﴾.

فيَقولونَ: هٰذا أَمْرٌ لبعضِ الأُمَّةِ بالدَّعوةِ، وهٰذا البعضُ (الأُمَّةُ) لا يكونُ إِلَّا جماعةً[1]! فهُو «فريضةٌ شرعيَّةٌ وضرورةٌ بشريَّةٌ»! و«ما لا يتمُّ الواجبُ إِلَّا بهِ؛ فهُو واجِبٌ»[2]!!

فالجَوابُ أَنْ يُقالَ:

أ ـ إِنَّ حَصْرَ معنى كلمةِ ﴿أُمَّة﴾ بهٰذا المعنى تَعَنُّتٌ لا وجْهَ لهُ، إِذ هِيَ «كلمةٌ ذَكَرَ لها عُلَماءُ اللِّسانِ خمسةَ عَشَر معنىً، وقد رأَيْتُ مَن بلَّغَهَا إِلى أربعينَ؛ منها: أَنَّ الأُمَّةَ بمعنى الجَماعةِ، ومنها: أَنَّ الأُمَّةَ الرجلُ الواحدُ الدَّاعي إِلى الحَقِّ»[3]!

ب ـ إِنَّ العُلماءَ رحِمَهُمُ اللهُ لهُم في تفسيرِ الآيةِ قولانِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ (مِنْ) في قولِهِ: ﴿مِنْكُمْ﴾ جاءَتْ لِبيانِ الجِنْسِ؛ أَيْ: كُونُوا كُلُّكُم كذٰلك، وليس أَحداً دونَ أَحدٍ، ومِثْلُ هٰذه الآيةِ تماماً قولُهُ تعالى[4]: ﴿وإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وارِدُها كانَ على رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً﴾.

فالآيةُ لا تُفرِّقُ بينَ أُناسٍ وأُناسٍ، وإِنَّما هيَ خطابٌ للأُمَّةِ كلِّها، كلٌّ بحسبِ قدرَتِهِ ووُسْعِهِ.

---

(١) «المذاهب والأفكار المعاصرة في التصوُّر الإسلامي» (ص ٦)، محمد الحسن!

(٢) «بين الدعوة الفردية والعمل الجماعي» (ص ٨١)، عبدالله علوان!

(٣) «أحكام القرآن» (١ / ٢٩٢) للقاضي ابن العَربي المالكي.

(٤) «إعراب القرآن» (٣/٢٥) للنَّحاس، و«خزانة الأدب» (٥/٦٢).

الثاني: أَنَّ (مِنْ) هُنا للتَّبْعِيضِ، ومعناهُ: أَنَّ الآمِرِينَ يجبُ أَنْ يكونُوا عُلَماءَ، وليسَ كُلُّ النَّاسِ عُلماءَ.

وهُو ما رَجَّحَهُ[1] الإمامُ القرطبيُّ في «تفسيرِه» (٤ / ١٦٥).

جـ ـ لمَّا ذكَرَ اللهُ جلَّ وعلا هٰذه الآيةَ؛ أَعْقَبَها بقولِه:

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

«وفي هٰذا إشارةٌ لطيفةٌ ورَبْطٌ عظيمٌ بينَ واجبِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهْيِ عنِ المنكَرِ والافتراقِ، فكأَنَّ هاتينِ الآيتَيْنِ تُشيرانِ إلى أَنَّهُ لا يُمكِنُ للأُمَّةِ أَنْ تقومَ بهٰذا الواجبِ إلَّا إذا كانَتْ مُتَّحِدةً مُتعاضِدَةً مُتماسِكَةً: أُمَّةٌ واحدةٌ، وجَسَدٌ مُتماسِكٌ.

أَمَّا إذا افترقتِ الأُمَّةُ، وتَوازَعَتْها النِّحَلُ والأَهْواءُ والفِرَقُ؛ فهيَ عاجزةٌ بنفسِها، فلا يُمْكِنُ لها القيامُ بالواجبِ عليها نحوَ غيرِها»[2].

د ـ وممَّا يؤَكِّدُ هٰذا الأمرَ ويزيدُهُ جلاءً: الآيةُ السابقةُ لها أيضاً، فهي قولُه سبحانَهُ:

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا...﴾.

---

(١) وقال الشيخ بكر أبو زيد في «حكم الانتماء» (ص ٦٥):

«والأمة هنا هي أمة العلماء، الذين يصلح الله بهم عمومَ الأُمَّة، وهم أهل الحل والعقد في الأُمَّة، وهم الذين تطمئنُّ إليهم النفوس، ويشعُّون أنوار التنزيل، ويدعون إلى الله».

(٢) «حكم الانتماء» (ص ١٣٢).

إذ الآيةُ بيانٌ لوحـدةِ الأمَّـةِ، ودعوةٌ لتماسُكِ الجماعةِ. . . وليست وسيلةً لتعدُّدِ (الأمم) وتفرُّقِ (الجماعاتِ)!!! فتأمَّلْ!

قالَ العلاَّمَةُ الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السَّعْدي[1]:

«. . . ويَدْخُلُ في هٰذه الطَّائفَةِ أهلُ العلمِ والتَّعليم، والمُتَصَدُّونَ للخَطابةِ ووَعْظِ النَّاسِ **عُموماً وخُصوصاً**، والمحتَسِبونَ الَّذينَ يقومونَ بإلزامِ النَّاسِ بإقامةِ الصَّلواتِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والقيامِ بشرائعِ الدِّينِ، وينْهَوْنَهُم عنِ المُنْكَراتِ.

فكُلُّ مَن دَعـا النَّـاسَ إلى خيرٍ **على وَجْـهِ العُمـومِ أو على وَجْهِ الخُصوصِ**، أو قامَ بنصيحةٍ عامَّةٍ أو خاصَّةٍ؛ فإنَّه داخِلٌ في هٰذه الآيةِ الكريمةِ.

ثُمَّ نهـاهُم عن سُلوكِ مسلَكِ المُتَفـرِّقينَ، الَّـذينَ جاءَهُم الـدِّينُ والبَيِّنـاتُ، المـوجبُ لقيامِهِم بهِ واجتمـاعِهِم، فتفـرَّقـوا واختَلَفوا وصاروا شِيَعاً». ا. هـ.

والخـلاصـةُ: أنَّ عمـلَ جميعِ المسلمينَ: عُلماءَ، ودعاةً، وطلبةَ علمٍ؛ كلُّه لهُ قيمتُـهُ وقدرُهُ، و«ليسَ لمسلمٍ كائناً مَن كانَ أنْ يَصِلَ إلى افتتاحِ الدَّعوةِ بما يُناهِضُها، فلا تغييرَ، ولا تحريفَ، ولا خَلْطَ، ولا تنازُلَ عن أيِّ شيءٍ مِن دِينِ اللهِ وشرعِهِ»[2].

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (١ / ١٩٥).

(٢) «حكم الانتماء» (ص ١٥٩).

فليسَ العَمَـلُ الإسـلاميُّ (شركةً) أو (مُؤسَّسةً) ينْتَظِرُ النَّاسُ الإذْنَ بالدُّخول فيها!! أو الموافَقَةَ عليهِمْ أنْ يَكُونُوا مِن مُسْتَخْدَميها!!

الـرابـع: أمـا الاستـدلالُ بقـاعدةِ «ما لا يتمُّ الواجبُ إلا بهِ؛ فهُو واجبٌ»؛ فهو استدلالٌ باطلٌ!! إذ كلا هٰذين الواجِبَيْن ينبغي أنْ يكون شرعيّاً في نفسِهِ، أو أن لا يخالِفَ بحالٍ النُّصوصَ الشرعيَّةَ الأخرى.

وسَبَقَ البيانُ مفصَّلاً أنَّ الوسيلةَ في الدَّعوةِ كالغايةِ، لا بدَّ أنْ تكونَ شرعيَّةً، معروفةً، مِن دَلائلِ السُّنَّةِ والأثرِ.

ويظهَرُ لكَ بُطلانُ الاستدلالِ بهٰذه القاعدةِ مِن وُجوهٍ:

أوَّلاً: لو أنَّ إنساناً نَذَرَ نَذْراً؛ وَجَبَ عليهِ إيفاؤُهُ، لكنَّهُ إن لم يَجِدْ مالاً لتوفيتِهِ؛ فهلْ عليهِ ضيرٌ في ذٰلكَ؟! أمْ هلْ يَجِبُ عليهِ أنْ يحتالَ ـ فضلاً عن أنْ يسرقَ ـ حتَّى يُوَفِّيَ ذٰلك النَّذْرَ؟!

الحلُّ الشرعيُّ هو أنَّهُ معَ القُدرَةِ(1) يجبُ عليهِ الإيفاءُ، فإذ لم تكنْ قُدْرَةٌ؛ لا وُجوبَ عليهِ. وكذا الأمْرُ ها هُنا.

فالشَّـريعَـةُ أَمَـرَتْ بالتعـاونِ والاتِّفـاقِ، ونَهَتْ عن التحـزُّبِ والافتراقِ... فما هُو الواجبُ على الأمَّةِ لتوفيةِ الواجبِ الكبيرِ الذي هُو «إقامَةُ حُكْمِ اللهِ في الأرْضِ»(2)؟!

فهلْ يجِبُ عليها لتأْدِيَةِ هٰذا الواجبِ مواقَعَةُ النَّهْيِ؟

---

(1) انظر: «إعلام الموقِّعين» (٣ / ٢٩) لابن القيِّم.

(2) كما نسمعُهم ونقرأُ لهم دائماً!

أمِ الواجبُ عليها مُقاربةُ المشروعِ ، ومُجانَبَةُ ذاكَ الممنوعِ ؟

ثانياً: لو كانَ التحزُّبُ وإقامَةُ «الجماعاتِ» أمراً واجباً؛ «لَوَجَبَ أَنْ يُبَيِّنَهُ الرَّسولُ ﷺ بياناً عامّاً قاطعاً للعُذْرِ»[1]! لا أَنْ يُجْعَلَ نُهْبَةً للآراءِ، وعُرضَةً للأهواءِ، ومَوْطناً للنِّزاعِ والخِلافِ، ومُسْتَوْدَعاً للفُرقةِ والاختلافِ!

بل الَّذي بيَّنَهُ اللهُ العظيمُ في كتابِهِ ورسولُهُ ﷺ في سنَّتِهِ، هو الالتزامُ بوحدةِ الإسلامِ، ووحدةِ جماعةِ المسلمين... لا التفرُّقُ عنها ذاتَ الشِّمالِ وذاتَ اليَمين.

ثالثاً: أنَّ هٰذا الواجبَ المطلوبَ ـ على حَدِّ زَعْمِهم ـ أينَ مردُّهُ ومرجِعُهُ؟! آلعقلُ أم الشرعُ؟! آلهوى أم النَّصُّ؟! آلاختلافُ أم الائتِلافُ؟! آلتحزُّبُ أم التَّقرُّبُ؟!

أمْ عِنْدَهُم: الغَايَةُ تُسَوِّغُ الوَسيلةَ؟!

رابعاً: أنهُ يُشْتَرَطُ لصحَّةِ تطبيقِ هٰذه القاعدَةِ أمْرانِ:

أ ـ أَنْ يكونَ تنفيذُ الواجبِ الأصيلِ مَرْهوناً ومُرتَبِطاً بهٰذا الواجبِ الفرعيِّ، فلا سَبيلَ سِواهُ.

ب ـ أَنْ يكونَ الواجبُ الأصليُّ مُتَيَقَّنَ الحُصولِ بوجودِ ذٰلك الواجبِ الفرعِيِّ، لا أنَّهُ مظنونٌ متوهَّمٌ.

وهٰذان الشرطانِ هُنا مَعْدومانِ.

---

(1) «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» (ص ١١٤)، للشيخ ربيع بن هادي.

الخامسُ: كلمةٌ تُنْسَبُ لشيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ، فهموها على غيرِ وجهِها، وحَمَّلوها ما لا تحتَمِلُ[1]...

قالَ شيخُ الإسلامِ رحِمَهُ اللهُ تعالى في «مجموعِ الفَتاوى» (١١ / ٩٢) عنـد مُناقشتِـهِ لبعضِ «ألفـاظٍ» تداوَلَتْها بعضُ الفِرَقِ؛ كالصُّوفيَّةِ، وغيرِهِم! فأضْحَتِ «اصطلاحاتٍ» لها معانيها ورموزُها، فكانَ ممَّا قالَه:

«... وأمَّا (رأْسُ الحِزبِ)؛ فإنَّهُ رأْسُ الطائفةِ التي تتحزَّبُ؛ أي: تصيرُ حِزْباً، فإنْ كانوا مجتمِعينَ على ما أَمَرَ اللهُ بهِ ورسولُهُ **مِنْ غَيْرِ زِيادةٍ ولا نُقصانٍ**؛ فهُم مؤمِنونَ، لهُم ما لهُم، وعليهِم ما عليهِم، وإنْ كانوا قد زادوا في ذٰلـكَ ونَقَصُـوا؛ مثـلَ **التَّعَصُّب** لمَن دَخَلَ في حزبِهِم بالحقِّ والباطلِ، **والإعراض** عمَّن لم يدخُل في حِزبِهِم؛ سواءٌ كانَ على الحقِّ أو الباطلِ؛ فهٰذا من **التَّفرُّق** الذي ذمَّهُ اللهُ تعالى ورسولُهُ؛ فإنَّ اللهَ ورسولَهُ أَمَرا بالجماعَةِ والائتِلافِ، ونَهَيا عنِ التَّفرُّقِ والاختِلافِ، وأَمَرا بالتَّعاوُنِ على البرِّ والتَّقوى، ونَهَيا عنِ التَّعاوُنِ على الإثْمِ والعُدْوانِ».

هٰذا كلامُهُ رَحِمهُ اللهُ، فماذا فيه؟!

والرَّدُّ على المستدلِّ بهٰذه الكلمةِ العملاقَةِ على تسويغِ الحِزبيَّةِ، بيانُهُ مِن وُجوهٍ:

---

(١) «المنـطلق» (ص ١٤٦)! وعنـه مقلِّدوه: «الـدعـوة الإسـلامية بين الفـردية والجمـاعية» (ص ٨١)! و«أثـر الجمـاعـات الإسلامية في القرن العشرين» (ص ١٦١) لمحمـود عبيدات! و«الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية» (ص ٤٤) لصادق أمين! و«رسائل الإخاء» (ص ١٣) لنادر النوري، وغيرهم!!

الأوَّل: أنَّ بحثَـهُ ـ رحِمَـهُ اللهُ ـ في الأسماءِ، لا في المسمَّياتِ؛ بدلالـةِ ما أوردَه، ونـاقشَـهُ ـ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعْدُ ـ مِن اسم (الفتوَّة)، و (الزَّعيم)، و (الدَّسْكَرَة)، وغير ذٰلك . . .

لذا؛ فقد قال رحمهُ اللهُ في الصفحةِ السابقةِ من الموضعِ نفسِهِ:

«فكُـلُّ اسمٍ علَّقَ اللهُ بهِ المدحَ والثوابَ في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ كانَ أهلُه ممدوحينَ، وكلُّ اسمٍ علَّق بهِ الذَّمَّ والعقابَ في الكتابِ والسُّنَّةِ؛ كانَ أَهلُهُ مذمـومينَ؛ كلفظِ: الكـذبِ، والخيانـةِ، والفجـورِ، والـظُّلمِ، والفاحشةِ . . . ونحو ذٰلك».

وقد بيَّنَّا سابقاً أَنَّ كلمةَ (الحِزْب) في القرآنِ جاءتْ مرَّةً على وَجْهِ المدحِ؛ إذا كانَ الحزبُ (واحِداً)، ومرَّة على وجْهِ الذَّمِّ؛ إذا كانَ الحزبُ (تعداداً)!! فأَيْنَ في شرحِهِ لكلمةِ (حزبٍ) هُنا ـ وَفْقَ هٰذا البيانِ ـ تسويغُ الحزبيَّةِ؟!

الثَّاني: أَنَّهُ جَعَلَ مِن صفةِ هٰذا «الحزبِ» الذي يشرحُ معناهُ «لغويّاً» أَن يكونوا «مُجْتَمِعينَ على مَا أَمَرَ اللهُ بهِ ورسولُهُ؛ **مِن غيرِ زيادةٍ ولا نُقصانٍ**»!! وهَلِ (الحزبيَّةُ) ـ أَصْلاً ـ كذٰلك؟! أَمْ أَنَّها مبنيَّةٌ على الزِّيادةِ والنُّقصانِ؟!

الثَّالثُ: مَا تَواتَرَ عن شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّةَ رحمهُ اللهُ مِن التَّحذيرِ مِن الحزبيَّةِ، والتَّنفيرِ منها، ممَّا تقدَّم شيءٌ منهُ.

وتأَمَّلْ قولَهُ رَحِمَهُ اللهُ في «مجموعِ الفَتاوى» (٢٨ / ١٥ ـ ١٦):

«... وليسَ للمُعَلِّمينَ أَنْ يُحَزِّبوا[1] النَّاسَ، ويَفْعَلُوا ما يُلْقي بينَهُم العَداوَةَ والبغضاءَ، بل يكونونَ مِثْلَ الإخوةِ المُتعاونِينَ على البرِّ والتَّقوى».

وتأمَّلْ ـ أيضاً ـ قولَهُ في (١١ / ٥١٢) منه:

«... وليسَ لأحدٍ أَنْ ينتَسِبَ إلى شيخٍ يُوالي على مُتابَعَتِهِ، ويُعادي على ذٰلكَ، بل عليهِ أَنْ يُوالي كُلَّ مَن كانَ مِن أَهلِ الإيمانِ، ومَن عُرِفَ منهُ التَّقْوى مِن جميعِ الشُّيوخِ وغيرِهم، **ولا يَخُصُّ أَحداً بمزيدِ مُوالاةٍ**؛ إلَّا إذا ظَهَرَ لهُ مزيدُ إيمانِهِ وتَقواهُ، **فيُقَدِّمُ مَنْ قدَّمَ اللهُ** تعالى ورَسولُهُ عليهِ، **ويُفَضِّلُ مَنْ فضَّلَ اللهُ ورَسولُهُ**».

وهٰكذا... في عِباراتٍ كثيرةٍ، وكلماتٍ نَثيرةٍ، تَراها في مواضِعَ لا تَكادُ تُحصى مِن كَلامِ هٰذا الإمامِ الجِهْبِذِ النِّحْريرِ رحِمَهُ اللهُ تعالى.

فأَنْ يُحْمَلَ كَلامُهُ ـ في شرحِ مصْطَلَحٍ لغويٍّ لأمرٍ يمنَعُهُ ولا يُجيزُهُ ـ عليهِ؛ فهو ظلمٌ بَيِّنٌ، وهَضمُ حَقٍّ جليٍّ!

---

(١) ماذا سيفعل حزبيُّو العصر بهٰذا النصّ القاطع الذي ليس فيه أدنى مجال لأيِّ تأويل؟!

وأُنبِّه هنا على أمرٍ مهمٍّ، وهو أن كلام شيخ الإسلام هذا موجَّهٌ (للمعلِّمين)، وهم أصحاب العلم والمعرفة وتوجيه الناس وتربيتِهم!

فكيفَ لو أنَّهُ ـ رحمه الله ـ رأى دُعاة الحزبيَّة، وأرباب (التجمُّعات الحركية)، الذين قلَّ فيهم العلم، وتلاشت عندهم المعرفة، مُخالفينَ (علماء العصر)، ومناقضينَ أقوالَ (أئمة الشأن)؟!

ليس من شكٍّ أنَّ قولَه سيكونُ أشدَّ، وإنكارَهُ سيكونُ أحَدَّ!

وانظر لزاماً: «المدخل» (٣ / ٢١٦) لابن الحاجِّ، ففيه إنكارٌ وردٌّ لمثل هٰذا.

المبحثُ الرابعَ عشرَ
سَبيلُ النَّجاةِ

روى الإمـامُ أبـو نُعيمٍ الأصبهانِيُّ في كتابِهِ «حليةِ الأولياءِ» (٢ / ٢١٨) مِن طريقِ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ؛ قالَ: سمعتُ عاصِماً الأحْوَلَ يُحَدِّثُ عن أبي العالِيَةِ؛ قال:

«... إيَّاكُمْ وهـذهِ الأهواءَ؛ فإنَّها توقِعُ بينَكُم العَداوَةَ والبغضاءَ، وعليكُمْ بالأمرِ الأوَّلِ الذي كانوا عليهِ **قبلَ أنْ يتفرَّقوا**...».

قالَ عاصِمٌ:

فحدَّثتُ بِهِ الحَسَنَ البصريَّ، فقالَ: قد نَصَحَكَ واللهِ وصَدَقَكَ.

وسندُهُ صحيحٌ[١].

وتـأمَّـلْ - رحمكَ اللهُ - ما رواهُ أبو نُعَيْمٍ في «حِليةِ الأولياءِ» (٢ / ٢٠٤)، ومِن طريقهِ الذَّهبيُّ في «سير أعلامِ النُّبلاءِ» (٤ / ١٩٢) بالسَّنَدِ الجَليلِ الصَّحيحِ، عَن مُطَرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير[٢] أنَّهُ قالَ:

---

(١) وانظر: «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (ص ٣٣ - بقلمي).

(٢) وهو من أئمة التابعين الثقات الأثبات.

«كُنَّا نأتي زيدَ بنَ صُوحانَ، فكانَ يَقولُ: يا عِبادَ اللهِ! أكْرِموا، وأجْمِلوا؛ فإنَّما وَسيلةُ العِبادِ إلى اللهِ بخَصْلَتَيْنِ: الخوفُ والطَّمعُ.

فأتيتُهُ ذاتَ يومٍ وقد كَتَبوا كِتاباً، فنَسَّقوا كَلاماً مِن هٰذا النَّحوِ:

إنَّ اللهَ رَبُّنا... ومحمَّدٌ نبيُّنا
والقُرآنُ إمامُنا... ومَن كانَ مَعَنا
كُنَّا... وكُنَّا... ومَن خالَفَنا كانتْ
يَدُنا عليهِ... وكُنَّا... وكُنَّا

قالَ: فجَعَلَ يَعْرِضُ الكتابَ عليهِم رجلاً رجلاً، فيقولونَ: أقررتَ يا فُلانُ؟ حتى انْتَهَوْا إليَّ، فقالوا: أقْرَرْتَ يا غُلامُ؟

قلتُ: **لا!**

قالَ ـ يعني: زيداً ـ: لا تَعْجَلوا على الغُلامِ، ما تقولُ يا غُلامُ؟

قلتُ: **إنَّ اللهَ قدْ أخَذَ عَلَيَّ عهْداً في كِتابِهِ، فلنْ أُحْدِثَ عَهْداً سوى العَهْدِ الذي أخَذَهُ عليَّ.**

فرجَعَ القومُ مِن عِنْدِ آخِرِهِم، **ما أقَرَّ منهُمْ أحَدٌ.**

وكانُوا زُهاءَ ثَلاثينَ نفساً».

وهٰذه قصَّةٌ عجيبةٌ... تُبَيِّنُ كيفَ كانَ فهْمُ السَّلَفِ الصالحِ رُضوانُ اللهِ عليهم لـ (العَمَلِ الجماعيِّ)، وأنَّهُ لا يخْرُجُ في **شَكْلٍ أو مَضْمونٍ** عن كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِه ﷺ.

وفي هٰذه القصَّةِ العزيزةِ مِن الفوائدِ كثيرٌ:

١ ـ لُزومُ الحُضورِ إلى أَهلِ العلمِ(١)، والسَّماعُ لكلامِهِم، والإفادةُ منهُم.

٢ ـ أَنَّ الخيرَ **الموافِقَ للشَّرْعِ لا يُتَرَدَّدُ في قَبولِهِ.**

٣ ـ أَنَّ كلَّ ما لم يَرِدْ بيانُهُ في شَرْعِنا؛ **فهُو مردودٌ**، وإنْ رآهُ النَّاسُ خيراً؛ كما قالَ ابنُ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُ:

«كُلُّ بدعةٍ ضلالَةٌ، **وإنْ رَآهَا النَّاسُ حَسَنَةً**»(٢).

فزخرفَةُ الخَطَإِ وتَنْميقُهُ لا تجعَلُهُ صواباً!

٤ ـ أَنَّ الأعمالَ الشرعيَّةَ والأقوالَ الدِّينيَّة يجبُ أَنْ تُوضَعَ في قالَبِها الشرعِيِّ؛ دُونَ أَيِّ شيءٍ مِمَّا هُو حادثٌ أَو لا دَليلَ عليهِ(٣).

٥ ـ سَماعُ الحقِّ مِن أَيِّ إنسانٍ كانَ، سواءٌ أَكانَ صغيراً أَم كبيراً، لَطالَما أَنَّ الحُجَّةَ معهُ، والدَّليلَ يُرافِقُه.

٦ ـ أَنَّ عهدَ اللهِ في كِتابِهِ كافٍ للأُمَّةِ كفايةً تامَّةً، لا تحتاجُ معَهُ لأَيِّ عهدٍ خارجٍ عنها.

٧ ـ أَنَّ العبـرةَ بالمسَمَّياتِ والحَقـائِقِ، لا بالأَسْمـاءِ والمَـظاهِـرِ، فالمُخالِفُ للشَّرْعِ مَردودٌ، مهما كانَ اسمُهُ، ومهما تَزَيَّنَ رسمُهُ!

---

(١) وزيدٌ منهم. انظر: «طبقات ابن سعد» (٦ / ١٢٣ ـ ١٢٦)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٤٣٩).

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (رقم ١٢٦) بإسناد صحيح.

(٣) لذا؛ فلم يبحث مُطرِّفٌ في ظاهر هذا الكلام المُنسَّق، فهو في ذاتِهِ لا غُبارَ عليه، ولكنْ كانَ نظرُهُ منصبّاً على الإطارِ الذي وُضِعَ فيه هذا الكلام!!

٨ ـ فضيلةُ الرُّجوعِ إلى الحَقِّ.

٩ ـ أنَّ الكثرةَ أو القلَّةَ ليستْ مِعياراً لمعرفةِ الخَطإِ والصَّوابِ، أو الحقِّ والباطلِ.

١٠ ـ وُجوبُ معرفةِ الدَّليلِ.

١١ ـ أهميَّةُ الشُّورى ومعرفةِ رأْيِ الآخَرينَ.

١٢ ـ أنَّ (العَمَلَ الجماعيَّ) بصفتِهِ السُّنِّيَّة، وصورتِه الفِطريَّةِ، ذو ثمرةٍ جليلة، وإنْ كانت ـ في الظاهرِ ـ قليلة.

وإنِّي **لأكادُ** أقولُ عن هٰذا الموقفِ الشُّجاعِ مِن هٰذه الثُّلَّةِ المبارَكَةِ التي سمعَتِ الحقَّ ففَـزِعَتْ إليه: **إنَّـهُ إجماعٌ أو شِبْهُ إجماعٍ** منهُم على المَنْـعِ مِن كُلِّ ما يشمُّ منـهُ رائحةُ تحزُّبٍ أو افتراقٍ عن الأمَّةِ بشكلٍ أو مضمونٍ. فاحْفَظْ هٰذا ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ وكُنْ منهُ على تذكارٍ؛ فإنَّه يُفيدُكَ في مَواطنِ اختلافِ الأنْظارِ!

إذا عَلِمْنا هٰذا؛ ظهَرَ لنا واضحاً «**سَبيلُ النَّجاة**»[1]، وأنَّهُ قائمٌ على

---

(١) ولا نقول: (البديل) كما نسمعهُ دائماً من (الفكريِّين المُعاصرين) الذين أحدثوا أشياء كثيرة في الـدين بزعم أنها (البديل)! فنراهم يقولون: (بنك إسلامي)... (أناشيد إسلامية)... (مسارح إسلامية)... وهٰكذا!!

فإلى متى سنظلُّ قابعين في كهوف التبعيَّة والتقليد؟! ننظر حولنا، ونقلِّد غيرنا، فإذا رأينا شيئاً مخالفاً للدِّين؛ سارَعْنا لإيجاد (البديل) له في الدين؛ مستخدمين في ذٰلك شتَّى أساليب (التحايُل) و(التَّمييع) و(تتبُّع الرُّخص والزَّلاَّت) و(عصرَنَة الإسلام)!!

وهٰذا ـ كما لا يخفى على الموَفَّق ـ مُناقضٌ لأصول ضوابط الشخصية الإسلامية في =

قولِهِ تعالى:

﴿وتَعاوَنُوا عَلى البِرِّ والتَّقْوى ولا تَعاوَنُوا عَلى الإِثْمِ والعُدْوانِ﴾.

كما فَهِمَها وطَبَّقَها الأَسْلافُ الصَّالِحونَ رضيَ اللهُ عنهُم جَميعاً.

فالأَصْلُ في العَمَلِ والدَّعوةِ واللِّقاءِ: «هو التَّوحيدُ والمِنْهاجُ، يُعادى لهُما، وفيهِما، وعليهِما، ومِن مستلزماتِ التوحيدِ وموجباتِه: طاعةُ اللهِ عزَّ وجلَّ ورسولِهِ، واتِّباعُ خيرةِ صَحْبِهِ، فلا يُعادي لحزبيَّةٍ، ولا يُفارِقُ لجماعةٍ»[1].

أَمَّا الاحتجاجُ بهٰذهِ الآيةِ الكَريمةِ على (العَمَلِ الجَماعيِّ) بصُوَرِهِ الحادثَةِ، وأساليبِهِ البِدْعيَّةِ؛ فهُو قَلْبٌ لمَفاهيمِ الشَّرعِ:

إذ رَبُّنا سُبْحانَهُ يَقُولُ: ﴿وتَعاوَنُوا عَلى البِرِّ والتَّقْوى...﴾، **ويقولُ أيْضاً: ﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَميعاً...﴾.**

وكَذا يَقُولُ عَزَّ شأْنُهُ: ﴿وَلَا تَعاوَنُوا عَلى الإِثْمِ والعُدْوانِ﴾، **وأيضاً يقولُ: ﴿وَلا تَفَرَّقُوا...﴾.**

فالواجبُ تطبيقُ أَمْرِ **(التَّعاونِ)** بصورةٍ شَرعيَّةٍ لا تُؤَدِّي بأَيِّ وجْهٍ مِنَ الـوُجوهِ إلى نَقْضِ أَمرِ **(الاعْتِصام)**، فتَنَبَّهْ، ولاتَكُنْ من ذوي الزَّلَلِ والأوهام!

= استقـلالها ووضوحها وظهورها، فديننا ـ والحمد لله ـ يدفَعُنا إلى العَمَل والدعوة في ضوء الكتاب والسنة... وليست مخالفات واقِعنا هي الحاثَّة لنا على ذلك... فتأمَّل!

فَلْيُضَمَّ اصطلاح (البَديل) إلى «المناهي اللفظيَّة»!

(١) «السبيل إلى منهج أهل السنة والجماعة» (ص ١٤٦)، عدنان عرعور.

إذاً؛ فهٰذه الآيةُ الكريمةُ هي الأساسُ، ومنها المنطَلَقُ، إذْ إنَّها «اشتَمَلَتْ على جميعِ مصالحِ العبادِ في **مَعاشِهِم ومَعادِهِم**، فيما بينَهُم بعضِهِم بعضاً، وفيما بينَهُم وبينَ ربِّهِم، فإنَّ كُلَّ عبدٍ لا يَنْفَكُّ عن هاتين الحالَتَيْنِ، وهٰذينِ الواجِبَيْنِ: واجبٍ بينَهُ وبينَ اللهِ، وواجبٍ بينَهُ وبينَ الخَلْقِ:

فأمَّا ما بينَهُ وبينَ الخَلْقِ مِن المُعاشَرَةِ والمُعاونةِ والصُّحْبَةِ؛ فالواجبُ عليهِ فيها أنْ يكونَ **اجتماعُهُ** بهم، وصحبَتُه لهُم، تعاوُناً على مَرضاةِ اللهِ وطاعَتِهِ، التي هِي غايةُ سعادَةِ العبدِ وفلاحِهِ، ولا سعادةَ لهُ إلَّا بها، وهِيَ البرُّ والتَّقوى **اللَّذانِ هُما جِماعُ الدِّينِ كُلِّهِ**»(١).

فعليهِما فراقُهُ... وعليهِما لقاؤه...

وعليهِما محبَّتُه... وعليهِما عداؤه...

مقيمٌ عَلائِقَهُ كلَّها على قولِه تعالى:

﴿... وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

وهُو في اجتماعِهِ بإخوانِهِ: إنَّما تكونُ صِلاتُهُ كلُّها معَهُم قائمةً «على التَّعاونِ على أسبابِ النَّجاةِ، والتَّواصي بالحقِّ والصَّبْرِ، فهٰذا مِن أعظمِ الغَنيمةِ»(٢).

«فالتَّعاونُ على البرِّ والتَّقوى والتَّناصُحُ يقتضي الدعوةَ إلى الخيرِ،

---

(١) «الرسالة التبوكية» لابن القيم، (ص ١٠ ـ بتحقيقي).

(٢) «الفوائد» (ص ٥٠)، لابن القيِّم.

والإعانَةَ عليهِ، ويقتضي التَّحذيرَ مِن الشَّرِّ، وعدمَ التَّعاوُنِ مع أهلِ الشَّرِّ»[1].

ويقتضي أنـواعـاً عدَّةً مِن الخيرِ: المُـدارسةُ، والتعليمُ، والتعلُّمُ، والـدعوةُ، والتذكيرُ، والإرشادُ... الأمرُ بالمعروفِ، النهيُ عنِ المنكَرِ، التَّكـافُـلُ، التَّـآخِي... وغير ذٰلك مِن أُمورٍ لا تُحْصَرُ ولا تُحْصَى، أَمَرَ الإسلامُ بها، وحَضَّ عليها، تكونُ هِيَ نُواةَ التَّغييرِ المنشودِ، الذي يسعى الدُّعاةُ إليهِ، ويجتَمِعونَ عليه:

﴿إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

والأحْـزابُ... والجمـاعاتُ... والتكتُّلاتُ... ماذا تفعَلُ ـ إنْ تَفْعَلْ ـ أكثرَ مِنْ هٰذا؟!

إنَّها ـ والَّذي بَعَثَ محمَّداً بالحقِّ ـ لا تفعلُ أكثرَ مِمَّا قُلْنا... لكنْ بمنظارِ الحِزْبِ... وبالنَّظرَةِ التَّمَحْوُرِيَّةِ...

والبـاعِثُ لكثيرٍ منهـا في أغلَبِ الأحْـوالِ ـ كمـا سَبَقَ ـ هُو الأمـرُ الحِزْبِيُّ، والطَّاعَةُ التَّنظيمِيَّةُ!!

ومِثْلُ هٰذا لا يَنْبَغي... ولا يجوزُ، إذ «كُلُّ عملٍ لا بُدَّ لهُ مِن مبدَإ وغايةٍ، فلا يكونُ العَمَلُ طاعةً وقُربةً حتى يكونَ مصدَرُهُ عن الإيمانِ، فيكونَ **البـاعِثُ عليـهِ هُو الإيمـانَ المَحْضَ**، لا العـادةَ، ولا الهَوى، ولا طَلَبَ

---

(1) «مجلَّة الفرقان» (عدد ١٤ / ص ١٠)، مقال: وجوب التعاون على البر والتقوى لسماحة شيخنا العلامة عبدالعزيز بن باز.

المَحْمَدَةِ والجاهِ وغيرِ ذلك، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ مبدؤهُ **مَحْضَ الإيمانِ**، وغايتُهُ ثوابُ اللهِ، وابتغاءُ مرضاتِهِ»(١).

والإيمانُ المَحْضُ هو الذي لا تشوبُهُ شائبة، ولا تعتريهِ نائبة!!

وتأمَّلْ ـ وفَّقَكَ ربِّي للخَيْرِ ـ حالَ كثيرٍ مِن الحِزبيِّينَ الَّذينَ فُصِلوا مِن أَحزابِهِم، وجُمِّدَتْ نشاطاتُهم بها؟!

ماذا ترى في حالِهِم مِن قَبْلُ ومِن بعْدُ؟!

تراهُم ـ قَبْلُ ـ في الغالبِ شُعَلَ نشاطٍ وحَرَكَةٍ؟!

وتراهُم ـ بعدُ ـ مواطِنَ ضعفٍ وخَوَرٍ!!

ما هُو السببُ في ذلك؟!

إِنَّهُ لَواضِحٌ جَلِيٌّ!! إِنَّهُ الفِكْرُ الحِزبيُّ المسيطِرُ عليهِم... فهُم لم يستطيعوا الحِراكَ بلا أَوامِرَ حِزبيَّةٍ!! أو قَراراتٍ تنظيميَّةٍ!! حتَّى غَدَوْا كأَنَّهُم دُمى تُحرَّكُ بأيدي أَصحابِها!! أَوْ أَحجارٌ على رقعَةِ الشِّطْرَنْجِ، لا تتحرَّكُ إلّا بأصابعِ أَربابِها!!

إِنَّهُ الباعثُ الحزبيُّ المُهَيْمِنُ على عُقولِهِم!!

وهُناكَ طوائفُ أُخْرى شَعَروا بانتكاسةِ أَحزابِهِم، وأَحَسُّوا بمرارةِ واقِعِهِمْ... فآثَروا البُعْدَ، تارِكينَ التحزُّبَ... مُجانِبينَ التفرُّقَ!!

... فلم يُؤَثِّرْ هٰذا عليهِم بوجْهٍ مِن الوُجُوهِ... إذ هُم ـ لِيَقَظَتِهِم ـ

(١) «الرسالة التبوكية» (ص ١٢).

يعلَمونَ أنَّ أفعالَهُم كُلَّها ينبغي أنْ يكونَ مصدَرُها والباعِثُ عليها **مَحْضَ الإيمانِ**، فلم يَتَغَيَّرْ منهُم عَمَلٌ... ولم يَخْتَلِفْ منهُم تَصَوُّرٌ... أو تَطبيقٌ... إلاَّ...

إلاَّ بالنظرةِ **الإسلاميَّةِ الشَّامِلَةِ**، والتصوُّرِ الإيمانيِّ المُطْلَقِ... الَّذي لا يُفَرِّقُ بينَ النَّاسِ فيهِ - عندَ غِيابِ الخلافةِ - إلاَّ دَرَجاتُ الإيمانِ... فلا رئاساتِ، ولا زعاماتِ! وإنَّما طاعةٌ للعُلَماءِ، واستجابةٌ للأكابرِ الفُهماءِ.

هٰذا هو حالُ سادَةِ **«الأمْرِ الأوَّلِ الَّذي كَانُوا عليهِ قبلَ أنْ يَتفَرَّقوا»**...

فعليكَ بهِ... ولا تَعْدِلْ عنهُ.

واقْتَدِ بأولئكَ الأخْيارِ، الَّذينَ أَمَرُوا بالمَعْروفِ، ونَهَوْا عَنِ المُنْكَرِ، ودَعَوْا إلى اللهِ؛ بسياجِ التَّعاونِ، وإطارِ التَّواصي بالحَقِّ والتَّواصي بالصَّبْرِ:

فانْظُرْ إلى الصَّحابيِّ الجَليلِ هِشامِ بنِ حَكيمِ بنِ حِزامٍ؛ قالَ الزُّهْريُّ عنهُ:

«كَانَ يَأْمُرُ بالمَعْروفِ في رِجالٍ مَعَهُ»(1).

ماذا كانَ الدَّافِعُ لهُ في ذٰلكَ؟!

آلحِزْبِيَّةُ الضَّيِّقَةُ؟! والتكتُّلُ المُتَمَحْوِرُ؟!

---

(1) «الإصابة» (6 / 285) لابن حَجَر.

أم التَّعاوُنُ على البرِّ والتَّقوى[1]؟

وهٰكـذا... تستمـرُّ حَلَقـاتُ هٰذه السلسلةِ المبـارَكـةِ مِن العُلَماءِ والدُّعاةِ مِن العصرِ الأوَّلِ إلى عَصْرنا هٰذا... بَدْءاً مِن لَدُنِ الإمامِ المُبَجَّلِ أَحمَدَ بن حَنبلٍ، ووقفَتِهِ الصَّامِدَةِ هُو (ومَنْ مَعَهُ) أَمامَ فِتْنَةِ خَلْقِ القُرآنِ، ومُروراً بعصرِ شيخِ الإسلامِ وعَلَمِ الأعْلامِ ابنِ تيميَّةَ النُّمَيْريِّ رحمَهُ اللهُ تعالى، ومُواجَهَتِهِ العَتيدَةِ (هُو وأَصْحابُهُ وبَنُو بلادِهِ الذينَ هَبُّوا للوُقوفِ بجَنْبِهِ) ضِدَّ التَّتارِ وفتنتِهِم العَارِمَةِ... ووُصُولاً إلى عَصْرِنا هٰذا، ونَهْضَتِهِ الحَديثَةِ التي تَضَـافَرَ على قِيامِها عَدَدٌ مِنَ العُلَماءِ في أَزْمِنَةٍ وأَمكِنَةٍ مختَلِفَةٍ؛ مثلُ العـلاَّمـة الآلـوسيِّ، والعلاَّمة القاسميِّ، والشيخ محمد بهجت البيطار، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ ناصر الدِّين الألباني، والشيخ ابن باز، وغيرهم...

ولقد قامت جُهودُ هٰؤلاءِ العُلماءِ في الدَّعوةِ إلى اللهِ تعالى عَلى صَفاءِ الإسلامِ، ونقاءِ السُّنَّةِ؛ دُونَ مُخالَفَةٍ أَو مُوارَبَةٍ مُفْضِيَةٍ إلى تحزُّبٍ أَو تكتُّلٍ أَو افتراقٍ... حتى انْطَبَقَ عليهِمْ جَميعاً قولُ اللهِ تعالى:

﴿وجَعَلْنا مِنْهُم أَئِمَّةً يَهْدُونَ بأَمْرِنا لمَّا صَبَروا وكانُوا بآياتِنا يُوْقِنُونَ﴾.

ولقد سَبَقَ مَعَنا في المبحث الثالث عشر: (شبهاتٌ والجوابُ عنها) النُّقولُ الكثيرةُ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في التَّنفيرِ مِن الحزبيَّةِ، والنَّكيرِ

---

(١) ومن عَجَبٍ قولُ صاحب «المنطلق» (ص ١٥٠) في الخبَر:
«فهو قد كوَّن جماعة آمرة»!! ووهاؤه كافٍ لنقضه!

على دُعاتِها وأَرْبابِها[1]

فأنْ يأْتِيَ أَحدٌ لِيقولَ عنِ ابنِ تيمِيَّةَ: إنَّهُ كانَ «قائد جَماعةٍ تلتزِمُ بأَمرِه، وتَعْمَلُ بمشورَتِه، وتَصْدُرُ عن رأْيِه»[2]!! وإنَّهُ مِن رُوَّادِ (العَمَلِ الجماعِيِّ) بالمعنى الحِزْبيِّ المَمْنوع[3]!

---

(١) ولـو جُمعَ كلامُه ـ رحمه الله ـ في ذلك لخرجَ جامِعُهُ بكتابٍ متوسِّطٍ، له أن يسمِّيه ـ مثلاً ـ: «ابن تيميَّة وبدعيَّة العمل الحزبيِّ»!!

(٢) «مجلة الفرقان» (عدد ١٢ / ص ٨)، مقال: شيخ الإسلام ابن تيمية والعمل الجماعي!

(٣) أقول: «بالمعنى الممنوع»؛ لأنه ـ كما سبق ـ يُراد به التعدُّد الحزبي، أما العمل الجماعي المشروع؛ فهو التعاون الأخوي، والدعوة تحت مظلَّة الإسلام بشموليَّته وعمومه، وَفْقَ منهجٍ واضحٍ لا غبش فيه، ولا لبس يعتريه.

ومثلُ هذا تمـامـاً كلمة (التنظيم)، فهي من حيث اللغة تعني التوافُقَ والبعدَ عن الفوضى، ودينُنا ـ بهٰذا المعنى ـ كلُّه تنظيمٌ، وهٰذا ما لا يختلف فيه اثنان.

ولكنَّ استعمالَها بمعنى (الحزب) أو نحوه ـ كما سبق ـ هو استعمالٌ باطلٌ واصطلاحٌ حادثٌ ليس له أصل في الشرع، ولا في كلمات أئمة السنة.

فإن أُريـد به الائتـلاف، والتَّحابُّ، والدعوة إلى الله؛ فهو مقبولٌ دِلالةً لا وضعاً واصطلاحاً، فيُسْتَعاض عنه باللفظ الشرعي الوارد في الكتاب والسنة: (التعاون).

ثم إننا نقول لدعاة (التنظيم) بمفهومه الآخر:

هٰذا (التنظيم) إمَّا أن يكون من الدين، أو لا يكونَ:

فإذا كان من الدين؛ فليس من شكٍّ أنَّ على كلِّ جزئيَّة منه ـ مهما صغُرت ـ دليلاً شرعيّاً من الكتاب أو السنة.

وإن لم يكن من الدين؛ فهو مردودٌ على دُعاته وأربابه، مهما جمَّلوا وزيَّنوا في ظاهرِه وأبوابِه!! وليس بخافٍ «أنَّ الآفات كلها تحت الرسوم والتقيُّد بها، ولزوم الطرق الاصطلاحيَّة والأوضاع المتداولة الحادثة» اهـ. «المدارج» (٣ / ١٧٣).

فهٰذا هُجْرٌ مِن القولِ ينبَغي الترفُّعُ عنهُ.

إذ يَرى المتأمِّلُ في النُّصوصِ التي يسوقُها قائلُ هٰذه المقولَةِ تَحْميلاً للنُّصوصِ ما لا تَحْتمِلُ، وتَكَلُّفاً ظاهراً، وتَمَحُّلاً بادِياً:

أَرْسلَ الشيخُ إلى (جَماعَتِه)!

خَرَجَ الشيخُ (وأَصحابُهُ)!

حَسَدَهُ بعضُهُم لكثرةِ (أتباعِهِ)!

وهٰكذا كثيرٌ!

فكانَ ماذا؟

هل تُفْهَمُ هٰذهِ النُّصوصُ عبرَ الإطارِ الحِزبيِّ المعاصِرِ؟

أمْ تُفْهَمُ حَسَبَ البيانِ الجَليِّ لقضيَّتَيْنِ لا ينبغي الخَلْطُ بينَهُما:

الأولى: التعاونُ الشرعيُّ.

الثانيةُ: ذمُّ التحزُّبِ.

وكلتاهُما واضحةٌ في منهجِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمِيَّةَ وطرائقِهِ في الدَّعوةِ والتَّفكيرِ. . . ومنهُ تَعَلَّمْنا. . . وبأفكارِهِ تَرَبَّيْنا. . .

ولقد سَبَقَ بيانُ معنى «الجَماعَةِ» لغةً واصطلاحاً، فلا نُعيدُ.

أَمَّا أَنْ يكونَ للشيخِ (أتباعٌ) أو (أَصحابٌ)؟!

فماذا في هٰذا؟

المهمُّ: أَنَّ اجتماعَهُم اجتماعُ تَعاوُنٍ وأُخُوَّةٍ، لا اجتماعَ تحزُّبٍ

وتكتُّلٍ، أو افتراقٍ عن الأمَّةِ بشكلٍ أو مضمون!

وإنَّني إذْ أُوَجِّـهُ هٰذا الكـلامَ؛ فإنِّي أُوَجِّهُهُ للمُسْلِمينَ كافَّةً، على مختَلِفِ اتِّجاهاتِهم وأفكارِهم، وبخاصَّةٍ تلكَ الفئَةَ مِن النَّاسِ الَّتي اختارَتْ أصعَبَ الطُّرُقِ على النُّفوسِ؛ لأنَّها طريقُ الحَقِّ... وهي ـ أيضاً ـ أيْسَرُ الطُّرُقِ الواقعيَّةِ، لا الخَياليَّةِ؛ لأنَّها طريقُ الشرع... إنَّهم أُولئكَ النَّفَرُ الَّـذينَ «يَتَّبِعونَ الكِتابَ والسُّنَّةَ، ويحرِصونَ على اتِّباعِ سبيلِ المؤمنينَ، ولزومِ صِراطِ المُنْعَمِ عليهِم: النبيِّ ﷺ، وأصحابِه، وخيارِ السَّلَفِ»(١)؛ علماً وعملاً، دعوةً وجهاداً، خروجاً «بالدعوةِ الإسلاميَّةِ عن نِطاقِ الدَّعوةِ الحزبيَّةِ إلى دعوةِ النَّاسِ جَميعاً؛ بصرفِ النَّظَرِ عن التَّكَتُّلِ بإطارِ حِزْبٍ معيَّنٍ، أو جَماعةٍ بعَيْنِها»(٢).

وهُم في سُلوكِهِم هٰذا الطريقَ يؤكِّدونَ ليلَ نهارَ، أنَّ دَعوتَهُم جاءَتْ «لِتُعْلِنَ المنهجَ والطَّريقَ لكُلِّ سالكٍ إلى اللهِ سبحانَهُ وتعالى، وأنَّها منهجٌ لفهْمِ الـدِّينِ والعَمَـلِ بهِ قبلَ أنْ تكونَ مسلكاً لجماعةٍ بعيْنِها، أو حزبٍ بذاتِهِ»(٢)، بل إنَّ هٰذه الدعوةَ جاءَتْ لِتكونَ «حَرْباً على التحزُّبِ والتَّعصُّبِ، ومسلكـاً(٣) لجميعِ المسلمينَ حولَ عقيدةٍ واحـدةٍ، نقيَّةٍ صافيةٍ، ومنهجٍ تشريعيٍّ واحدٍ»(٢).

---

(١) «التنكيل» (١ / ٤٥) للعلاَّمة المعلِّمي اليماني.

(٢) «مجلة الفرقان» (عدد ١٤ / ص ٢٠)، مقال: بَرَكات الدعوة السلفية.

(٣) وفي رسـالتي «التصفية والتـربية وأثـرهما في استئناف الحياة الإسلامية» بيانٌ لطبيعةِ هٰذا المسلك وحقيقته، وصفائه ونقائه.

وهٰذا كلُّهُ يُعَدُّ مقصداً هامّاً وعظيماً مِن مقاصِدِ الشريعةِ الإسلاميَّةِ، فالمسلمونَ «جَميعاً أُمَّةٌ واحدَّة، هَدَفُهُم واحِدٌ، وصِراطُهُم وطريقُهُم واحدٌ، ودستورُهُم واحدٌ، وهُم جميعاً مُتساوونَ، لا فضلَ بينَهُم إلَّا بالتَّقوى، ولا ميزةَ لأحدِهِمْ بسببِ لونٍ أو جِنْسٍ أو وَطَنٍ.

وهٰذه **الوحْدَةُ الجَامعَةُ** هي أعظمُ مظهرٍ مِن مظاهِرِ الإسلامِ، وأعظمُ مُنْجَزاتِهِ، وما يُحَقِّقُهُ على الأرضِ في الاجتماعِ البَشَرِيِّ.

إنَّ لهٰذه الوحدةِ الجامعةِ مقوِّماتٍ كثيرةً؛ أهمُّها: العقيدةُ الواحدةُ، والصِّراطُ التشريعيُّ الواحِدُ، **وإلغاءُ الفوارِقِ والامتيازاتِ الخاصَّةِ**، وجَعْلُ التَّفاضُلِ للتَّقوى والعمَلِ الصَّالحِ . . .»[1].

فأنْ يَنْتَكِسَ المسلمونَ إلى هُوَّةِ الحزبيَّةِ؛ مُتناسينَ أُخُوَّتَهُم الدِّينيَّةَ، وفِطْرَتَهُم الإسلاميَّةَ. . . لَهِيَ ـ واللهِ ـ أَعْظَمُ البَلِيَّةِ! فكُنْ مِنْها على تَقِيَّةٍ!!

○○○○○

---

(١) «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية» (ص ٣١)، عبدالرحمن عبدالخالق.

الخاتِمَةُ

«اعْلَموا أيُّها المُسْلِمونَ أنَّ مِن عَدْلِ رَبِّنا تبارَكَ وتعالى أنَّهُ لا يُحاسِبُ النَّاسَ جماعاتٍ وأحزاباً، بل يُخاطِبُ كُلَّ فردٍ لوحدِهِ في مَعْزِلٍ عن حِزْبِهِ وطائفتِهِ.

يَقولُ تعالى:

﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾.

﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدًا﴾.

فَعَلَيْكَ أيُّها المسلمُ بطاعةِ اللهِ ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاراً، لا تُضَيِّعِ الأوقـاتَ؛ تنصُـرُ حِزباً على آخَرَ، مُسْتَحِلاً أعراضَ إخوانِكَ المسلمينَ، معتَقِداً أنَّكَ في تسبيحٍ وتهليلٍ وتكبيرٍ، فكُلُّ نَفْسٍ تُبْعَثُ وما قَدَّمَتْ، ولا يُؤاخَذُ أَحَدٌ بجريرةِ غيرِهِ.

قالَ تعالى:

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾»(١).

«فالْتَزِمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ المنهجَ المستقيمَ، وما نَزَلَ به التَّنزيلُ، وسُنَّةَ الرَّسولِ ﷺ، وما نَصَّ عليهِ السَّلَفُ الصَّالحُ، وعليكَ بالسُّنَّةِ والجماعةِ؛ تَرْشَدْ إنْ شاءَ اللهُ.

وليسَ لكَ أيُّها اللَّبيبُ أفضلُ مِن لُزومِ ما بينَ الدَّفَّتَيْنِ، والإكثارِ مِن النَّظرِ فيه، وتفهُّمِ مَعانيهِ، ودَعْ عَنكَ العِوَجَ... ولِمَ؟ وكَيْفَ؟ فإنَّ الأهوا مالَتْ بأَهْلِها، فأَوْرَدَتْهُم عَذاباً أَليماً»(٢).

وكُنْ ـ يا عبدَ اللهِ ـ مسلماً حَقّاً، وربّانيّاً واعياً؛ تَعْلَمُ للهِ، وتَعْمَلُ للهِ نظرتُكَ للمسلمينَ كلِّهم على حدٍّ سواءٍ، ليس يُقَدِّمُ أَحداً منهُم ـ عندَكَ ـ يؤخِّرُهُ إلَّا التَّقوى والإيمان، لا الحِزْبِيَّةُ وتفريقُ الشَّيطان!

واعلمْ «أَنَّ اجتماعَ المُسلمينَ حولَ **الإسلام**، واعتصامَهُم بحبل اللهِ، وتحكيمَهُم لشريعتِه، وانفصالَهُم مِن أعدائِهم، والتصريحَ لهُ بالعداوةِ والبغضاءِ، هو سببُ نصرِ اللهِ لهُم وحمايتِهم مِن كَيْدِ أعدائِهم»(٣)

وأمّا سوى هٰذا مِن تحزُّبٍ وتفرُّقٍ، مَحوطٍ بسرِّيَّةٍ قاتمةٍ، ومَلْفوف بتهْييجٍ سياسيٍّ؛ فإنَّهُ لا يُجْدي في العِيرِ ولا في النَّفيرِ! ولا يُوَلِّدُ غ استدراجٍ خَطيرٍ، وشرٍّ مَريرٍ!

---

(١) «الطليعة...» (ص ١٣ ـ ١٤) بتصرُّف.

(٢) «التنبيه...» (ص ٤٦) للمَلَطيّ ـ باختصار.

(٣) «نقد القومية العربية» (ص ٤٧) للعلّامة ابن باز.

وهٰذا نذير!!

«والبَصيرُ الصادقُ يَضْرِبُ في كُلِّ غنيمةٍ بسهْمٍ، ويُعاشِرُ كُلَّ طائفةٍ على أحسنِ ما مَعَها، **ولا يَتَحَيَّزُ إلى طَائفةٍ**، ويَنْأى عنِ الأخْرى بالكُلِّيَّةِ؛ أَنْ لا يكونَ معَها شيءٌ مِن الحَقِّ، فهٰذه طريقةُ الصَّادقينَ.

ودَعْوى الجاهِلِيَّةِ كامنةٌ في النُّفوسِ»[1].

إنْ أُريدُ إلَّا الإِصْلاحَ ما استَطَعْتُ، وما تَوْفيقي إلَّا باللهِ، عليهِ توكَّلْتُ، وإليهِ أُنيبُ.

سائلًا اللهَ سُبحانَهُ أَنْ يَكونَ هٰذا الكِتابُ صرخةً صادقةً تَجِدُ آذاناً صاغيةً، وقُلوباً واعيةً.

وآخِرُ دَعوانا أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ.

وكَتَبَهُ

علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد

الحَلَبِيّ الأثريّ

تمَّ الفراغُ منهُ ضُحى يومِ الأحد منتصف شهرِ رجب سنة عشرٍ وأربع مئة وألفٍ للهجرة، الموافق ١١/ ٢/ ١٩٩٠م، ثم زدت عليه في مواضع في أزمان أخر

ооооо

(١) «مدارج السالكين» (٢ / ٣٧٠).

الفهارس

- فهرس الأحاديث النبوية .
- مراجع الكتاب ومصادره .
- فهرس المواضيع والفوائد والأبحاث .

فهرس الأحاديث النبويَّة

ooooo

مراجع الكتاب ومصادره

- «القرآن الكريم».
- «أثر الجماعات الإسلامية في القرن العشرين»، محمود عبيدات، عمان.
- «الأحزاب السياسية في الإسلام»، صفي الرحمٰن المباركفوري، مصر.
- «أحكام القرآن»، ابن العَرَبي المالكي، مصر.
- «الأربعون في الدعوة والدعاة»، علي حسن، السعودية.
- «الاستقامة»، ابن تيمية، السعودية.
- «الإصابة»، ابن حجر، مصر.
- «أضواء البيان»، الشنقيطي، السعودية.
- «الاعتصام»، الشاطبي، مصر.
- «إعلام الموقعين»، ابن القيِّم، مصر.
- «إغاثة اللهفان»، ابن القيِّم، مصر.
- «اقتضاء الصراط المستقيم»، ابن تيمية، السعودية.
- «البدر الطالع»، الشوكاني، مصر.
- «بيان تلبيس الجهمية»، ابن تيمية، السعودية.
- «بين العمل الفردي والعمل الجماعي»، عبدالله علوان، سوريا.
- «تاريخ بغداد»، الخطيب، مصر.

- «تجريد التوحيد المفيد»، المقريزي، عمَّان.
- «تحفة الأشراف»، المزِّي، الهند.
- «التصفية والتربية»، علي حسن، السعودية.
- «تفليس إبليس»، ابن غانم، السعودية.
- «تنبيه أولي الأبصار»، السُّحَيمي، السعودية.
- «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، المَلَطي، مصر.
- «التنظيم الحَرَكي في الإسلام»، أحمد البدري! عمان.
- «التنكيل»، المعلِّمي، السعودية.
- «تيسير العزيز الحميد»، عبدالرحمٰن آل الشيخ، دمشق.
- «تيسير الكريم الرحمٰن»، السعودي، السعودية.
- «جامع الرسائل»، ابن تيمية، مصر.
- «الجامع لأحكام القرآن»، القرطبي، مصر.
- «الجماعات الإسلامية»، سليم الهلالي، عمَّان.
- «الجماعات الإسلامية... ليتها تضيف إلى حسناتها..»، عبدالرؤوف العبوشي، عمان.
- «الحاوي للفتاوي»، السيوطي، مصر.
- «الحركات الإسلامية المعاصرة»، عايض القرني، السعودية.
- «حكم الانتماء»، بكر أبو زيد، السعودية.
- «حلية الأولياء»، أبو نُعيم، مصر.
- «حلية طالب العلم»، بكر أبو زيد، السعودية.
- «حلاوة الإيمان»، سليم الهلالي، السعودية.
- «الخلافة»، محمد رشيد رضا، مصر.
- «الدعوة الإسلامية بين الفردية والجماعية»، سليمان مرزوق، الكويت.
- «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية»، صادق أمين! عمَّان.

- «رسائل الإخاء»، نادر النوري، الكويت.
- «الرسالة التبوكية»، ابن القيم، عمَّان.
- «رسالة ناصحة إلى العلماء والدعاة»، محمد صابر أمين! عمان.
- «السبيل إلى منهج أهل السنة والجماعة»، عدنان عرعون، السعودية.
- «السرية وأثرها في أداء المهام العسكرية»، محمد أبو رحيم، الإمارات العربية.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الألباني، بيروت.
- «سنن ابن ماجه»، مصر.
- «سنن الترمذي»، مصر.
- «سنن الدارمي»، دمشق.
- «سير أعلام النبلاء»، الذهبي، بيروت.
- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، اللالكائي، السعودية.
- «شرح السنة»، البربهاري، السعودية.
- «الشورى في نظام الحكم الإسلامي»، عبدالرحمٰن عبدالخالق، الكويت.
- «صحيح ابن حبان»، بيروت.
- «صحيح ابن خزيمة»، بيروت.
- «صحيح البخاري»، مصر.
- «صحيح مسلم»، مصر.
- «طبقات ابن سعد»، بيروت.
- «الطليعة في براءة أهل السنة»، العتيبي، الكويت.
- «عثرات وسقطات»، زهير سالم، عمَّان.
- «العزلة»، الخطابي، دمشق.
- «العَلَم الشامخ»، المَقْبَلي، بيروت.
- «عمدة القاري»، العيني، مصر.

- «الفتاوى العراقية»، ابن تيمية، بغداد.
- «فتح الباري»، ابن حجر، مصر.
- «الفرق بين الفِرَق»، البغدادي، مصر.
- «فصول من السياسة الشرعية»، عبدالرحمٰن عبدالخالق، الكويت.
- «فقه الدعوة»، مجموعة كتاب، قطر.
- «الفوائد»، ابن القيم، بيروت.
- «في ظلال القرآن»، سيد قطب، مصر.
- «في النقد الذاتي»، خالص جلبي، بيروت.
- «القاموس المحيط»، الفيروزآبادي، بيروت.
- «كشف الغُمة عن حديث افتراق الأمة»، علي حسن، مخطوط.
- «لماذا أعدموني؟»، سيد قطب، السعودية.
- «مؤلفات سعيد حوَّى دراسة وتقويماً»، سليم الهلالي، عمان.
- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام»، السعودية.
- «مجموع الرسائل»، حسن البنا، بيروت.
- «مدارج السالكين»، ابن القيم.
- «المدخل»، ابن الحاج، مصر.
- «المذاهب والأفكار المعاصرة»، محمد الحسن، قطر.
- «المستدرك»، الحاكم، الهند.
- «المسلمون والعمل السياسي»، عبدالرحمٰن عبدالخالق، الكويت.
- «المسند»، أحمد بن حنبل، مصر.
- «المسند»، الطيالسي، الهند.
- «مشروعية العمل الجماعي»، عبدالرحمٰن عبدالخالق، الكويت.
- «معجم المناهي اللفظيَّة»، بكر أبو زيد، السعودية.
- «معجم النحو»، عبدالغني الدقر، دمشق.

- «مفتاح دار السعادة»، ابن القيِّم، مصر.
- «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية»، عبدالرحمٰن عبدالخالق، الكويت.
- «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس»، علي حسن، السعودية.
- «المنحة المحمَّدية في بيان العقائد السلفية»، الشقيري، مصر.
- «المنطلق»، محمد أحمد الراشد! بيروت.
- «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله»، محمد سرور زين العابدين، الكويت.
- «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل»، ربيع بن هادي، السعودية.
- «المنهج الحركي للسيرة النبوية»، محمد منير الغضبان، الأردن.
- «منهج السلف في العقيدة وأثره في وحدة المسلمين»، السحيمي، السعودية.
- «منهج النقد عند المحدِّثين»، محمد مصطفى الأعظمي، السعودية.
- «نظرات في مسيرة العمل الإسلامي»، عمر عبيد حسنة، قطر.
- «الوحدة الإسلامية»، محمد رشيد رضا، بيروت.
- «الوصايا العشر للعاملين بالدعوة إلى الله»، عبدالرحمٰن عبدالخالق، الكويت.
- **مجلَّات وجرائد متنوعة:**

١ - «الفرقان»، الكويت.

٢ - «البلاغ»، الكويت.

٣ - «الدستور»، الأردن.

ooooo

فهرس المواضيع والفوائد والأبحاث

ooooo